

کتابخانه
مجلس شورای
کتاب
۳۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه الفوائد الصغیرة

مؤلف سید یحییٰ الدین عبد الله صمدی

مترجم

۲۲

شماره قفسه



سازمان اسناد و کتابخانه ملی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۷۲۲

۲۱۷۲۲
۷۳۸
۳۳

برگشت از سر ۷۳/۴/۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه الفرائض

مولف سید یحییٰ الدین عبد الله بن محمد بن ابی

مترجم

۲۳۸

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۷۲۲

۲۱۰۷۲۲
۳۸
۳۱

برگشت از سر کتاب ۸۳۴۲۸

بجای ویدایک

در این کتاب

۳۲۸



کتابخانه
موزه
۱۳۰۴
شماره

بسم الله الرحمن الرحيم

و بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مع الافضل وله افضله عن طوق

فانطقت منه لسانه ووقفت

بحارها فالتفت فيه من صغر السن ما يطع القليل

نظمت فلبت الشرح المنسوب الى الجبريل

الرحمن الخافي قد احتوى في علم الفقه على اللباب

يدعش العقول بالالباب قد صبت الغرسان جبين

عليه وقصدته المشاة والركبان فوققوا لديه بيطه

حاذة فابدلهم على الطريق وديلا عريضا قد سلكه

وانما كنت قد خلقت عليه حال الاشغال مطايع

مبدل دسته لدني وملا كرتة بين يدي ساكن

عويصاته واوضح العقل من مشكلاته ثم شانه

وفرقت اوراق في النيران بين يدي نجارين

او يوما بالاصفهان من شرب

واخر امهلا ما سرها من

من ايام الشباب ونبذتها لانه فانت استهين من مبالغة

الذين جعلت الله لهم في حكمه
 ما لم يكن له من قبله ^{عليه}
 واهربوا انما انصف ما لا يقصير ^{في}
 الا من احسن من طالع عليه التهان ^ت
 انما انما قد يربى بالاجابة جدي ^{الله}
 مع اجبه بسم الله الرحمن الرحيم ^{الله}
 سيدني تحقيق من الاول في البناء ^ت
 لملايه مثل قولهم يغفل عليه بالخير ^ت
 في العلم والاداء على التعظيم ^ت
 مع التبريد الى الفانيات وعلى الاول ^ت
 لغو والفرق بينهما ان الاول ^ت
 منقول الصغير منه الى الظرف ^ت
 في التبريد من انما شاملا ^ت
 والله ملاوة امام ^ت
 ذكره متعلق من الفعل في غير المتعلق ^ت
 اذا كان مذكور ^ت

واما اذا كان محذورا فلا في حكمه
 التقديرين فالفعل التقدير ^ت
 وقول علماء البيان بقدر ما جعلت التسمية
 فسد وان تقدير لا فقال المدلول عليها للبيان
 بالوافق وان قصد انعلق الظرف ^ت
 فحال المنع واسع فان الفاضل ^ت
 يمكن ان يجعل الظرف لغوا ^ت
 الفاضل **قوله** للظرفين ^ت
 يفترق تمام الكلام اليه ^ت
 منها خبر منك واللغو ما كان ^ت
 خيرا منك فيها ويمكن ^ت
 مطلق السابق لامر ^ت
 ذهب بعض الى الثاني ^ت
 في اصل الرفع وهو مذهب ^ت
 بوصفه وبانهم عبر عن كل شئ ^ت

مسدودا ان قبل كل واحد من شي لا بد
 منعقة لنا قلنا الواضع لهذا النظم
 وان قلنا وان وضع غيره وهو مذهب بعض
 اهل الحق فيقولون بوجه ما كان في صحة الوضع
 ما ليس بالعرفان الاول فقبل انه مشتق من الوجود
 فيقول الكلام في كنه حقيقته بحكمه لا في
 انه ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة
 في الزمان ما لو كلف العظماء ان اوردوا بغيرنا
 في الاخرية كالجنة والنار والحجرات
 ان وجوده تعالى واثاره وما يتسل ظاهر من لزوم كون
 ان يد من معرفة الرسول قد دفع اما يحل طلب الشيء
 طلبه في قول المادة يعني ان كانت مادة الشيء
 في الامور التي هي قابلة اذن لزيادة المعرفة
 كما انما ارسل لطلب الزيادة على انما
 معرفة التي لا يتصور فوفاها بالثبوت الى مرتبة البشيرة

وقيل

لان

لان درجات معرفة بربيه كانت تزيد يوما بعد يوم
 وكل له المعرفة واللايقين بحجابه وهو قدوة
 العلوم باسمها من الامام على انه عليه السلام بهذا الكلام
 الكامل قال هذا القول وهذا الاول ملكي فبني
 وما فيه ملك العلامة الحلي لا يخفى
 لا واي احتج لاحجابه من الحسن فيقول
 اي كنت اليه لان القلوب تطمن بذكره
 الى معرفة واما اصله فيقول انه فالحق به لا ان الله
 للتقوى لا للتعريف اذ اسمائه مع معارفه في عبيديه
 الا على وزن فقال حذف الحزة وعوض عن ظاهره
 وكذا لا قطع الحزن في السداد امر الثالث في الزعم
 وهما مشتقان من الزعم والرحمن بلع من
 من ان اداة المبني انما على زنا
 واجيب بان المراءى اتحادهما في اسم يكون اسم فاعل
 او صفة وقال الامام جعفر بن محمد الرحمن اسم خاص بصفة

اسم ما اذا لفظ الرحمن لا يطلق على غيره
فوجه فلا وجه له في هذه الشاة شاملة
وهو منه يظهر هذا الوجه الرابع في دفع القائلين
بين والمراد في الابداء بالقسمة والتجديد وهو
بسم الله فهو ابتداء في اخر ما بدأ
فيحصل بوجه احدهما ان المراد بال
في المبدء وهو ما يكون من حين الشرع الى
المصداق لا في صفة الابداء عليهما بعد العفو
في خلق الجنان وايد القسايف بالابداء
في انشال الظاهر الحديث ومطاه وفي غيره منشأ
في الابداء الحقيقي قبل الابداء بالقسمة
ببدء الحقيقي في شين التقديم القائلين
بعدمها ان الباء فيها
لا ينافي الاستعانة باخرها
ان الباء فيها الابداء والتعريب ما مر وما بعدها ان الباء

يعني

بمعنى التقديم قال في القريب بدلاء بالشي اذا قدمه
ح لتقدمها معا وحاسما وهو التحقيق عندنا
ذكر ما يدل على الذات وما لا يدل على صفة الكمال
د على الذات دل على صفاته في ما كماله لا في الابداء
وكما دل على صفات الذات بالكمالات ما في
فيكون الابداء باحدهما تارة واحدة
له فان قلت لا بداء بالقسمة ليس الابداء
لان البناء لفظ اسم ليس شي منهما اسم الله تعالى
اسم الصفات لله لكن لا بخصوص بل بالبناء
فالتركيب جميع اسمائه فالبناء وسيلة الى الذكر
على وجه يودي الى جعله مبدءا بالقسم
على الوجه المطلوب فنقول شيئا
الى الله تعالى ومن باقى اسمائه
واعترض ايضا بان كلاما من التسمية
بدهما بمقتضى الحديثين من قبلة اخرى ومحمد بن ابي

في حال بلا خطه انه كذلك يقصد بالابتداء ^{بجمل}
التي الى ابتداء آخر الحد وليست تحقق هذه الفقرة يتم بنا
اعرض الاول مضافا في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت
في اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس
شيء من جنس هو هو وذلك لام الجنس وتسمى لام الحقيقة
اشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن جميع الاشياء
ثم الاستغراق لبعضها معينا وذلك لام العموم ^{التي}
تؤمن معين وذلك لام العهد الزماني اذ عرفت هذا
فمع الخلاف في اللام الواقعة في الحمل فذهب بعضهم
في الجنس عينا عليه بانها التعريف ما دخلت عليه
في اللام على الحقيقة فذهب بعض آخر الى انها لا ^{تستعمل}
في مثل هذا المقام واما محمد بن عبد الله
يرجع الى الحمد تعالى فانه المفيض على الاطلاق
في الحمل اللام على الحقيقة فادعى الخوفا واستفادته ^{العموم}
من لام الجنس فهو الاختصاص لان اختصاص الحقيقة يستلزم

اختصاص

اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص
الربط فاذا قالوا المال يزيد فالربط بينهما من جهة
انه عند اكثر منه عند غيره ولكن التلزم بينهما من جهة
ان قصر الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لا على الاشياء ^{التي}
في ضمن افرادها فلو ثبت في ضمنها لغيره فكانت الحقيقة
كما يكون في غيره فلم يفتح الحكم بانها الحقيقة في
الى انها لام العهد الخارجي والمراد الحمد الذي
ملا نكتته واولياؤه او محله نفسه وهذا يحتمل مع
احدها وهو المروق انه يخلق صوتا في مال المالك فيقول
في نفسه كل يوم ثلاث ساعات ثانياها ان المراد حمد
الفاء على السنة العباد ثانياها وهو التحقيق ان
ما دل على انها صفات الكمال كما سياتي
وهو يكون بالفعل وهو اقوى من هذا
وذلك انه تعالى حين يبطباط الوجود
ووضع موايد كرمه التي لا تنفاهي فقد كشف عن صفات ^{كماله}

وهو ان جلالة واطراف الاله قطعية تفصيلية غير متناهية
 في كل ذرة من ذرة الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة
 واستكمال حكمته الناهرة ولا يتصور في عبارات مثله هذه
 المتكالات ومن ثم فالعليه السلام لا احصى ثناء عليك
 كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد والثناء انه في اللغة
 باللسان على الجمل الاختيار بغير نعمة كان او غيرها
 باللسان والاختيار بغير داخلين في مفهومه اما
 الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله عز وجل وان من شئ
 ثمانية صمد واللسان واما الثاني فلوقوع الحمد على الملك
 ثنائه من العلم والنجامة ونحوها مع انها ليست لحياتية
 الغاي بوجه مكلف مستغنى عنه بل هو فعل شريف يعظم النعم
 الشكر ومع فالصانق بين معناه لغة واصطلاحا
 ما حوزة في المفهوم الاصطلاحي اذ اخرجت
 من الحمد كلاما معني مصداقا بمعنى الثناء فاعرفنا
 ان جمل الحامدية اجمع افرادها الثمانية بقا عليها استعملت

بوليده او بمعنى الفعل فعناه ج جنس الحمدية اجمع او
 قائم به والاولى انه مصداق بمعنى للفاعل فاعله هو الله
 فعناه ج الحامدية له تعالى مختصة ولا تنافي من غير
 وصفها بالجمل باظهار العجز عن الحمد اخر من قوله
 ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي هنا الله
 والصالحين صرح بالاسم اما لا وقا والظلام
 من قبل تعليق الحكم على الوصف للتميز بالعلية
 على نبيه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في
 اللغة بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاوكاف من ابن جابر
 ان يكون بمعنى الرحمة قلت لظلال مثل هذا الاما عليه
 باعتبارها يا نعم فان غاية الدعاء الرحمة وكذا الصلاة
 والرحيم عليه تعالى ولذلك لم يسمع اهلا العرف
 الغايات ولذا في المبادئ والبقى فينبغي
 بمعنى مبدع من ابناء عبيد العز لا لانه المحبر من ادم
 صاحب الكائن واخره له مكابرة صريحة لوجوده في الكلام

ثم انما الكلام في ما ليس على غير الشافعي انما
يقولون من النبوة بمعنى الارض فاعلم ان ما في قوله الله تعالى
وما سائر المخلوقات تقبل من الله من النبي وهو الطريق لا
عليه السلام الطريق الحق الذي يقضي ما كره الى المظالم وعلى
الجميع لا احد له من لفظه واختلاف في الفهم من قبله
قال بالاولى سيوريه وقال بالشافعي الكسائي في بعض
المجلدات في الصغير فاعلم ان هذا اختلاف في اللفظ
الشافعي هو ان ربه الموصوف من بني هاشم والمطلب ابن عبد
به شاترهم اهلوه والامر بيقوم اليه وعند الامامية
الصلوات عليه واله هم الذين يقولون اليه صورة ربه
مؤيد في الخطا وهو هم اهل العباد باق الائمة وانشاء
الاسام الارزقي في التفسير الكبير في الفاضل المحسن
في على الال عند التولية ونقلوا في ذلك
من اهل السنة ذكر هاردا عليهم ناهما مودة
في الاحاديث الصحيحة فالله ان ما نقلوه موضوع انتهى وانا

اقول واما الحديث القوي اشار اليه فهو قوله عليه السلام
فصل بيني وبين آل علي نق حفاق واما ما بينه وبين آل
عمران اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وجودهم
اختارهم وورد من انتم عليهم السلام الفصحة
اراد غيرهم من الفرق فالحال على ما في قوله تعالى
ان سبحنا الالهاني انه ربه في كتابه سماه فانه منقول
البحر في سيرة علي بن ابي طالب واما ما في قوله تعالى
فما اختلفوا في ما اتفقوا عليه من اهل البيت
عليهم فيه خلافا لا يترتب عليه ما في قوله تعالى
بنا انهم عليه والذين يقسمون من تتبع الاخبار والاشياء
العلامة عوردها بالفتح عليهم لان المسألة في جملته والحق
كريم يوردها في بعض الاخبار من انهم
ينزل عليهم على امام العصر من اهل البيت
صلوات الله عليه وآله ثم على باقي الائمة حتى ينزلوا الى ذلك
الامام وعلى في الخبر بقوله لا يكون علم اخرنا انهم علم

فمما اوج هذا كما لا ينبغي ان يكون حاصلا فيقول انما العبد
 اخلا في عهده في عهده بالثقة بملك الله تعالى مع الخادم في الدنيا
 وذلك بهم بسببه ما لا يكون له في الدنيا من القرب منهم ولا في الآخرة
 اذ شادنا العداوة وزياده عقابهم بخلافه هو الحق الصريح
 فمن يريد هذا اعترافا في حاصلا ان الله فضل الايمان
 في الدنيا كيف يعاقب به لغيره انما الله تعالى في الدنيا والآخر
 وبعينه من غيره لعلها انما يقال لما في الاحكام من
 قهره على اباياد الله تعالى او تركه واخر ما اذا لم يكن الا من بين
 واسمهم كلهم ما في الجزى على ذلك الفعل فقد اقرض نفسه
 لغايبين متقدرا فلا ظلم ثانيا ان هذا العقاب من قبل
 الحق ان اعلم انهم حيث منعهم من ربهم واسرنا خوفا
 او لا احتياج ولا في الحية والمعنوية
 ان كل من كل الامور حقا ان العذاب انما في الدنيا
 ان كل عجب بهم انما صنع اعدائهم ناله وحق في قلبه
 حرمه فذلك العذاب انما في هذا التاخر ولا في الدنيا

جميع صاحب الحق الخاطي فيقول ان ما لا لا يجمع على الفعل
 بل هو انما يجمع لصاحب الحق انما يكون له عقابا ما يجمع يجب
 ليكره الخادم انما تخفف عليه وقد اختلف فيه بالمش
 بين العامدان العقاب كل مسلم واي الرسول صلى الله عليه
 وقبله طاعت محبة وقيل ودمعته وكان اهل الرواية عند
 وفاته على التلاوة مائة الف واربعه وعشرا الفا المتابعين
 اي المختلفين باخلافة التجارين على طريقته فخرج من
 اذنا الله ان حديثه متفقان كانا اشهر من الشمس اربعة
 الهان اما بعد فلهذا قال سيوفه وصل امانا في مقام
 محاميك من شئ في بلدكم انما سيوفه بيان الله
 المحنة ونصوير ان امانا في بلدكم ما بعد ان امانا
 لا كان في اصل كذا الله فانه لا كثر في بعد كل سنة
 الخطاب بفصلها بين ما مضى من الكلام وما
 علم بها من امانا في بلدكم ما بعد ان امانا في بلدكم
 الخطاب بفصلها بين ما مضى من الكلام وما بعد ان امانا في بلدكم

في تفسير من اهل الانبياء بحكم العربية لخدمة المصنف اليه
هنا الفخار ومعنى بنيت على الظاهر من انما تعارض المصنف اليه
والشار اليه انما العارف للدار الاولى عليها بالافعال والاعمال
الذاتية عليها المرتبة بين في الذهن سواء كان وضع الدنيا
في الحقيقة ام بعدد وكانه نزل العقول منزلة الحسوس ^{سجل}
لا هو من خواصه ان لا يوصف ولا انما هو المرتبة لا المعلق
بح ^{سجل} هو ابدية اي قامة بغير مقدر
حل المسكلات الكتابية الشار اما الثانية او المنقول من الوصفية
الاسمية فان العنق اليه فرع المعنى المنقول بحال ^{النت}
فذكر في الشرح في العربية جعلت علامة الترتيب له
ايه مقدر للكتابة بتقدير الكافية او حال منها ^{مق}
استعملت في اعيان حقيقها والشاء منه للبيان
بأن هذا الواحد في حقيقة كان جماعة فلهذا
الربطان يبين هذا التقدير ان تصف باحده لا يطلق هذا ^{سجل}
حقيقة او لا من مع العلوم العقلية والعقلية كالعقيدة ^{العلم}

والشعر الذي يقتضيه ان الحاجي لم يجمع الا العلوم العقلية
فوصفه به مبالغة المشهور المشهور بغير الحناء وقد جرد الفهم
بناء على ان اشهر جاد مقدر في انما ^{سجل} قوله فالشاركون
الغائب عن كتابان من جميع الارض وتوجب ما الحقيقة انما
باعتبار ان الشخص من اوله الى ان اوله الى ان اوله الى ان
مطلع حق في شكل مائة واثنان وثلاثون ثم يعود الى المطالع
وكذا الحال في الغائب واما قوله تعاريف الشرايين في الغيبين
في اعتبارها في الغائب والعود وكذا الحال في الغيبين واما
باعتبار ان الواصفها البلاد التي في جانب المشرق والمغرب
فكانت هي كل بلد في طرف به وهذا هو الاسباب المقام بحمل
ان يكون الحقيقة مبنية على كونه الارض فافهم في كل سنة
شرق على جماعة وتغرب على اخرى ^{سجل} الشيخ ابو الحجاج
عثمان ولقبه لان حدة كان حلياً من حجاز الحجاز
في اللغة من مضى له خمسون او احدى خمسون سنة الامر
اولى القائلين وقد نقل انه قتل شاباً فاذا الوصف ^{سجل}

بعد هذا القول معنى سرائفه ما كان منه مقصدا
 اللذين يجابانه **بجوابه** بحجج حجة الجحوة نظم الشا **بسط**
 الشق والجنان بكر الجيم يعني جعل الله حيانا الجنان سكانا
 الشا اشهر من ان حيانا لا موارسها **اشا** في سلك القبر
 ومط القبر من نظم الحج شبه عايد بالذند جمعوا
 بنظمها والحدك الخط الحائل من الشا **اشا** فاضافة هنا
 في محس الله ومعناه التي جمعت القواعد في تقريرها الخط
 ان الخط يحفظ ما فيه من الضياع كذا لك التقرير لان معناه
 من كل حق في مقبره مكانه والسطح الخط الذي فيه الجواهر
 تحريم تحريم الكلام عن الحشود وان بدوا فاضافة هنا شفا
 بقا لما كان التحريم بعد النظم في سلك التقرير شبه الجحوة
 الذي هو الخط الثقل على الدليل **اول** الغر القفر
 الدال يكون بالكتاب لكن الظاهر انه قصد
بجوابه صياها الذين يوسف بجوابه صياها الذين لا مية
 الله الله والرفع والنصب ابلغ في المدح والجرأ من القدر

والله اعلم

وهو ان لا مية اي يوسف بجوابه الى معرفة الدين وهو يقية
 ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن يوسف اي الحزين
 النظم كاجزى على من سجد به **اول** موحيا بالتحلف
 والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ان اولها وانما يعني
 جميع الزادات في الخطبة **بجوابه** ان حيانا في بعضهم بان
 التحلف الحزن على ما فات والتاسف مطلق الحزن **اول**
 لا سلف الحزن والتحلف الحزن **اول** الضمانية من فاعل
 اذا نبوا الى المركب الاضافي نبوا الى الجزاء المقوم منه فزيد **بجوابه**
 الى ابن الزبير المقوم منه الجزء الثاني وهذا المقوم وهو الجزاء
 لان المقوم كونه يوسف بجوابه في معرفة امور الدين **اول** قلعة
 الضمانية حقيقة ما يتقدم في القصور ومتأخر في الوجود **بجوابه**
 الذين متقدم في الوجود يمكن ان كان باثنا وحرر اصله كان
 العلة وهو ضمانية من تعبد وتعلم جميع العلم ليس بذا
 الكتاب قبل التواب الاخر **بجوابه** هو ما توفى الا بالله مل
 التوفيق هو الله تعالى والمستقيم الفصحانية الفعل الى الفاعل

بالبيان ولا يشبه القسمة الى ثلاثة في قولنا قد مررنا بالبحر
 ووجهه في الكثران يقتضيه من الوجه انما يكون
 في الامور وتوبيقه وهو جوب نعم التركيب
 حسب صده بمعنى يجب ليعم التحمل ونعم التركيب جملة تفيد
 ثناء المدح اى الذم لا يكون مفيد بصفة فان قولك نعم ان
 تفيد مدح تام كانه متعلق بالمدح على جميع صفاته واما فيما
 عجز فيه فيمكن القول بان المدح خاص حيث ملق به الحكم
 على الوصف الشعر بالعلانية وهي اما معطوفة على الجملة الجزئية
 والخصوص بالمدح محذوف اى الله لا لانه الضمير السابق عليه
 وعطف الاثناء على الاجزاء معيب عندهم ثواب بيان الجملة
 ثابتة اعتبارية لغضا اثناء معنى كانه قال اللهم على معنى
 كفى لمعطف على خبر السابقة على تاويله بالجملة الفعلية اى
 لا تولى معطف الجملة على المفعول وهو خبر مستحق والخصوص بالمدح
 هو الضمير السابق اى نعم التركيب في جملة خبرية خبرها جملة
 اشياء هي مفعول معيب عندهم فيقدح الخبر بقوله بعد

كذلك

كقولنا لا يستلزم جعل الجملة اعتبارية بناء على ايجاز وقومها
 غير الكلام اذ عرفت هذا فاعلم ان ما يروى من الضامدين غير
 معيب لو روي في الكلام الضمير اما كتاب العطف في ذلك
 القرائنة والشواهد الشرعية كقوله تعالى وبشر الذين امنوا
 في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف فكل من فشا
 عن ابن عصفور في الاستحسان ولبان سبويه جاز في زيد بن
 عمرو العاص لان خبر المحذوف لا يخرج من قوله نعم انا اعطينا
 كما الكثرة فصل اليك بالخبر وقوله تعالى وانا لعينا الله نعم
 التركيب وقول الشاعر وان شفاق مبرق حمرته وعسل عندهم
 نارس من مقل وقوله وقال حوران فانكم فشانهم اى هذه
 حوران ولما حكاه في وقوع الاثناء خبر اميد عليه قوله
 بل انتم لا مرجا بكم وان زيدو حتى القتال والى لك هذا
 وتقدر القول في جميع ذلك نصف بتحقيق هذه المسئلة
 بما لا يزيد عليه اثناء الله تعالى في موضع مناسب
 قوله اعلم ان الشيخ اخ استار بهذا الكلام الى ان يعقل

احدى ان الحاصل في السلف ان فائدة من ^{تدفع} تصدير القضا
 بالتحديد حاصل في هذه المقام نفسه فيحصل لمان كتابه
 هذا من حيث انه مستقته لامن حيث انه متقل على المثال
 ليس ككتب السلف الثاني عاقله الحديث واثار الى الجواب
 بقوله ولا يلزم في هذا ان افشا الحديث فيحصل اما
 بكتابة الحديث في ذاته او بصورة في قول لا هو امثله الثاني
 كما في ما يرمي الى الكتاب هذا او علم ان معرفة التلازم بين
 الاستدلال بالتمسية والتحديد ينفعك في هذا المقام فانه
 قد لا في الحد في نفس التسمية بل ان يقال ان الماد بالاثبات
 بها ان يكون مستقلة بنفسها والجار بالفاصل المتعلقين
 من غير ان الثاني بان كتابه ليس فلا معنى يكون بتركه قطع
 به وبقية على ان الماد من ذي بال الامر الذي يتم بانه كما
 ملك القلب لقطعة بعد لاله ومجمل ان الماد من هذا النوع
 التعميم على حد قوله في بطور محال لاجله فالمراد من امر ذي بال
 ان يخطى بالبناء الجليل لا كان ام حقيقا فان اقام الاحتمال ^{بطل}

٢٢٨

الاستدلال بالمراد ان ذهاب الغالوتع ونفس في الامر
 نظر المراتب في ترك التحديد كترك القسوة والصوم فيحصل انه ليس في
 هذا والعقل الكلفين بعد ان يعرف الكلمة ^{بطل}
 لا في بحث في هذا الكتاب عن احوال انوار يعرف كيف يبحث
 عن احوال اشارة الى ان موضوع علم الحق هو الكلمة والكلام ^{لا}
 يبحث عن اثبات احوالها انفسها ولا احتياجا الى البحث
 اليها اما اثبات احوال نفس الكلمة فكما يقال الكلمة مادة
 على معنى في نفسها ولذا اثباته لا قاسما الامم معربا لها
 اثبات احوال الكلام ونفسه فكما يقال الكلام امر مركب
 اسمين او هذين وبالحيلة في تعريف الموضوع ما وقع عليه ^{لا}
 موضوع العلم بالبحث في ذلك العلم عن احواله ^{قضا}
 وفي كلامه وقمن قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام
 راجع اليه وهذا لان هذا العلم يبحث عن احوالها ^{بطل}
 وقوله في امر يعرفها اما ما هو من التعريف والمعرفة ويجوز ان
 الغرض من تعريفها معرفة هذا العلم من غير ان يمايز العلم ^{بطل}

الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت عادة العلماء ان يذكر في اول
 كتابهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكر
 الغرض المقصود منه لتوفر رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم
 فيه من احوال العلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض منه فهو
 عن الخطأ في القالة والعصف لربيع من احوال ما لا يفتق
 وما اعتد به الفاضل المحقق بانه كتب هذا الكتاب للفقير
 الذي لا يكون حصيلته الا ما قد لا يفتق في محصل البصيرة
 ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يفسر المعلم على حفظه
 ما في الكتاب فيجيب بل علمه متقلبة عليه فان من يوجد
 من يحسن به الطالب بدون من في نظيره الما بين بين له
 القابات يخرج من حاله القصر الى الرغبة هذا واعلم ان
 من يتقنه يعرفها ولا يريد ما اورد بانه ما اعلم ان
 معرفتها من من نادرة في بيان معرفة وضع هذا العلم
 ابو القاسم الزجاج في اصابه حدثنا ابو جعفر محمد بن
 فاعلمنا ايعظام النجاشي قال حدثنا يعقوب بن اسحق
 الخزاز

قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثني ابو جعفر
 من اهل العلم الذي قال حدثت علي بن ابي طالب عليه السلام
 عطفاً منك انقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال في سمعت
 ببلد كره هذا الحنا فاردت ان اصنع كتاباً في اصول العربية
 فقلت ان صنعت هذا العيتان وبقيت فيها هذه اللفظة
 ثم ايدته بعد ثلاث قال نعم اني اصحبه فيها باسم الله الرحمن الرحيم
 الكلام كلمة اسم وفعل وعرف فلا سم ما استعان معنى ليس
 باسم ولا فعل ثم قال ان يتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم
 يا ابا اسود ان الامشياء ثلاثة ظاهرة ومضمرة وشئ ليس
 بظاهرة ولا مضمرة وانما اتقنا اصل العلماء في معرفة ما ليس
 بظهور ولا مضمرة قال ابو اسود فجمعت منه اشياء وعرضتها
 عليه فكان من ذلك حروف الفقه فذكرت فيها ان كان
 وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن نقلاً عنه تركها فقلت
 له احسبها فيها فقال لي هي متناهية وهذا منها كلام اللسان
 ولما انا فقد لم يكتب الفاضل الحروف في باجازه من العلم

المحقق وداخ الفخر السبعة سم الانحائي في قوله قد اتفق
 على انه على الاسود الدقل باذن امير المؤمنين عليهما السلام
 عليا ان اول من وضع العرف هو اذ بن مسلم الهروي في السبعة والذ
 الوضع انه لما سمع رجلا يقول ان الله مربي من الشركين ورسوله
 بكسر اللام جاء الى عام فعلق الله عليه نقلا لهذا من هذا
 العرب بالجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق بهذا المفعول
 وما سواه ملحق به نقلا من هذا خلا لاجل المضاف اليه
 وما سواه ملحق به نقلا لهذا لاجل هذا حتى هذا العلم
 نحو يركبوا ويمتدوا بلفظه انتهى وهذا لا يشافي ما قلنا
 من الاصل بل يتركه وذكر بعض المتأخرين رجعا لمجرب سوله
 على ان يكون الاول المقسم لكون افرادها اجزاء من افرادها ومفعولها
 اجزاء من مفعولها وهذا ان يحجان لتقديم الكلمة على الكلام
 اما الاول فلا ان زيد اجزاء من زيدان ثم واما الثاني فلا ان
 الكلمة ما سبق على ملين من قوله الكلمة لفظه ثم وقد لفظ في
 مفهوم الكلام الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسماء

الكلية

الكلمتين اللتين تكون لحد منها كلمة واحدة كما انهما المفهوم ان قيل
 المقصود بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
 فتأمل بالافرادها اجزاء من افرادها لا سيما بل يد على
 تقسيمها الى افرادها على تقييدها الى افرادها كما ذهب اليه
 القائل المختص بجعله من باب المقيد النشأ من
 عليه بان يقدم افرادها ولا يستلزم تقديم المفهوم الا ان
 ان افراد المفرد جزء من افراد المركب واهل الذين قد موافق
 المركب على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد على الافراد
 لتقديم المفهوم على المفهوم فاحيث انما استلزامان فيما
 يدل على تقديم احداهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم
 مفهوم المركب على مفهوم المفرد فلما من حيث ان مفهوم
 الاول موجود في مفهوم الثاني مدنى ومعرفة الامداد
 موقوفة على معرفة ملكاتها سوله فيلهي الكلام متفق
 من الحكم بقبولين اللام وهو الجرح مع الاشتقان فلا تلاح
 صغير وكبير واكثر من الصغير هو ان يكون بين الشق والشق

تناسب الحروف في ترتيبها نحو ترتيب الحروف في بيان من نظرنا
حرف يعلم بذلك تأمل ان مقتضى من القريب الكبير ان يكون بينهما
تناسب في اللفظ ومن الترتيب نحو جود من الجود حتى يكون
معرفته كون لهما اشتقاقا لا من اشتقاقه لا يعرف الا بعد
تأمل كثير لا لعدم التناسب في الترتيب ولا لكون
بينهما تناسب في المخرج نحو مقتضى من الترتيب حتى يكون معرفته
الاشتقاق هنا يحتاج الى تأمل فاعلم ان بعضهم اخرج الكبير
في الاكبر تبعاً للاسماء الزائفة وجعل انما الاشتقاق
اصغر من الاكبر لا مثله في الاصطلاح هذا ما علم ان الشؤون
المعروفة من الاصطلاح بلا قبله فترتبة هو القسم الاول المعروف
او بالتساعة ان يكون بين اللفظين تناسبا في عدد اللفظ
الثلاث مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود اكثرها مع التناسبات
في الباقي وانما بالمدلولات الثلاث المعنى المطابق في التقفية
والا لزم انما التناسب الاول انما بين مصداق الترتيب والتناسبات
من مصداق المخرج وكلاهما استخراج والمخرج والثانية والثالثة

كأب

كما بين حرف ومصدره فان تناسبا في مدلوله التقفية
الحدث فبالمدلول الاول انما في معنى الوجود والمكان انما
واعلم ان نسبتا الى القيل بغير تناسب في اللفظ لان التناسبات
بينها ليس الا باعتبار التناسبات المخصوص الذي هو لا ومع
المخرج وهو التأثر الذي يتجلى له لم هو ليس مدلولاً مطابقتاً
المشتق ولا تصديداً وهو ذلك التزامياً انما هي حيث لا يفهم منه
عرفاً مطابقاً بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذا
متناسب بعيدة والمخرج يفتق الجيم مصداق هو صريح يفتق
واما المخرج بالفتح فهو اسم بمعنى الجماعة **التي** وقد يترتب
المفهوم من انشاد القرآن العلق بين المشتق والمشتق مع
حتى انهم اطلقوا المخرج على كل اسم الانسان في الاسم ولو بلغه الطائر
وفي رواية امير المؤمنين علي بن ابي طالب لم يبلغ ذلك الشئ
ولو بلغه لم يرض ان يغير عنه بعض اشعاره انتهى واقول ان
الذي هو ان النسب الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب ما علم
ولكن حقيقة معناه معلومة بغير شاهدان ما كان في المصداق

من ذلك الامام اما انما انما هو الشرط لظهور التمام في كثير من
ولو انه قد عرفت بانما لا يتكلم بالشرط لظهور التمام في كثير من
مردودا انما انما لا يتكلم بالشرط لظهور التمام في كثير من
واما ثانيا ملائمة وان كان خصا بالقبلة الى مقامه الشريف
فلكل حاله في نفسه وان ردت هذا الحد الذي لم يرد
من الطوارق العارشات المتعارفات التي هي كمال في حكايتها
نقص بالقبلة اليه واما ثانيا لا يتكلم بالشرط لظهور التمام
الموزون الصحيح مثل الشرط لا يتكلم بالشرط لظهور التمام
ولعل فاضحته وبلاغة ذلك انما انما انما انما انما انما
له عليه وقد اريد مثل هذا في شرح معنى اللب في معنى
التي نزل الحكم بكلام الامام جبر الاصح كقوله في علم انما انما
هنا ثلاثة لعلها انما اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيتها
جمع واليه ذهب صاحب الكشاف فيصالح اللب انما انما انما
ونقل الانهري في التفرج عن بعضهم وتحقق الحق يتوقف على انما
حقيقة الفرق بين هذه الثلاثة فلا ناس ان حقيقة نقول انما هو

فلا بد

على الطارء بالمطابقة فانما انما انما انما انما انما
فانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الى البعض وامم الجمع ساد على كل واحد واحد من تلك الاما
بالنقص يقوم وروط انما موضوع لمجموع الافراد فلا
على كل واحد من قبيل ثلاثة المركب على كل واحد من افراد
اسم الجنس هو على اثنين اسم جنس افرادي اسم جنس جمع
ما وضع الحقيقة ملق في اعتبارا القرينة ويصدق على الكثير
والقليل كالجنس والعسل والثاني ما وضع الحقيقة مطلق
ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فرد من كالحكم ولا يلزم من
انقضاء انتفاء الولد والامتنان اذ لو فرض ما نلونا عليه
فلم لا ان الحق انما اسم جنس وانما استدلاله على الحقيقة
حجة لا عرفت من انما اسم جنس حي هذا وقد اجاب عنه بجملة
بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس مضافا
في معنى الجمع فلا يطلق على الولد والامتنان وهذا لا يعجب
لا بالوضع كلفظ العلم انتهى وانما انما لفظ تمام وانما

ما قاله الجواب الدليلة الاولى ويقوم من الجواب من الدليلة
 فان قوله والكلية التجارية في السنة العامة هي ممنوعة لا تعرف من
 المصهور وما هي حقيقة في حقها من مفهوم الكلمة في هذا التحقيق
 فانه ربما ان ذلك ~~الكلية التجارية~~ لا يصطلح لعل الكلية ليس
 بل هو حقيقة ما يفرضه فان قلت فاصبه الضعف الشاربي لا
 قلت فلو لم يأت في كتابه الا كلمة اليه اذا التزم في تلك الحقبة
 من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصنة مطلق
 فاعبأ لكونه حصنة منه وجعل اللزم اشارة اليه بهذا
 ان كتابه لا يحتاج اليه بل مقام التعريف بانه فيجعل بهذا
 للحقيقة من حيث هي وما حال اللزم على العهد الذي هو
 جملة الحدود ولا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام **قوله** اللفظ
 في اللغة التي اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة لعلها التي
 المطلق تانيها التي من الغم ثا لهما التعلق وتلا طبق المحتون
 على ان اسم فصل المعنى الاول حيث أطلق التي التي ان ثم أطلق تانيا
 بقوله اي يتيها التلا يتوهم ان المراد به التي من الغم على ما كان

لا قول

ما قول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق
 قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك من جميع لحدتها ^{تمشله}
 بالكلية الذي هو من لوان الغم الا اننا لم نساب لفظ الجرح ^{بأنها}
 ان ترتيب اللفظ على الاكل امدك شاهد على تقدم الاكل عليه
 في اللفظ لا يتصور الا من الغم بل العوج من الترتيب ادخلها في الغم
 معقول لان المناسب ان يقول اللفظ التواتر او يقول هذا ان يترتب
 عليه كل المرة مع ان المعنى الثاني بالمعنى الاصطلاحي المعنى الثاني
 وان كان كذلك لفظا الا انه لما كان متعديا جرحا لفظا
 المعنى الاصطلاحي اللفظ به ويكون نص من المعنى العربي لان اللفظ
 الاصطلاحي يتناول اللفظ الحكيمة التي لا يطق بها من فاعدا
 النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال نجم الامامة ان اللفظ في
 مصداق ثم استقل بمعنى المفوظ وهو المراد منها كما استعمل القول
 بمعنى القول على هذا لا يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال
 انه في عرف اللغة بمعنى المفوظ به حقيقة وفي هذا المرفق ^{لكن}
قوله ثم نقل في عرف النحاة استداما بعد جعله بمعنى المفوظ ^{لكن}

معنى الحروف التي هي لفظية الانسان على ان يكون من قبيل
تسمية التسمية اسم التسمية من الحروف من خارجها سبب للكلم
واللفظ على وعلى الثاني من قبيل تسمية الحروف باسم التسمية
فان اللفظ بمعنى الرقي طم حروفها ويزهنا هذا التسمية باللفظ
اصطلاحى حيثما يكلفها معنى الفعول وادور بدله الحق التسمية
على هذا التعريف هو بان معرفة اللفظ التسمية في تعريفه
على معرفة اللفظ العرفى الجواب ان اللفظ بمعنى ينطق به
احد العاقل للتعريف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحى واعلم ان قد
كلام شاذى هذا الكتاب الحركات والحروف التسمية بانها ان
كلمات يلزم ان يكون زيد من جملة نديه كما ان لم يكن اسما
لانه من اقسام الكلمة وان لم يكن كلمة لا يمكن هذه الكلمة بانها
فذهب بعضهم الى انها كلمة التسمية من الاسم والحركة لفظية
منهم والذين هم الاسم العرفى تلك الحركة بعضهم الى انها ليست
بكلمة بل هي معنى التعريف بان الاسم اللفظى اللفظية لفظية
هذا الجواب مع بعد غير يخرج الحرف لاهرب به يخرج للفتاوى

والن

والن انما ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بغيرها
فان المادى ان يكون الكلمة موضوعا لاسمها لا في ضمن كلمة
كذلك ان اللفظ المعاملة على المعاملة **قوله** محمد كان موضوعا
قالتى الحاشية فانها ان موضوعا له يقبل استعمالا كما في قوله
التسمية على ان لا يسم بالمتعمل هو الموضوع ولا يلزم الراسطة
بين المتعمل والمتعمل وهو لفظ وضع قبل ان يتعمل انتهى وقدم العمل
مع كون الموضوع اشرف منه لان اصل كل كلمة الالهة والوضع
عليها **قوله** كزيد يعزى اليه مثل الحرف اكتفاء عنه بالكان لانه
قوله ان الذين من مقوله الحرف والصوت اصله هذا مكرى الصفة
مطوية من القول الثاني من قبيل ان كل لفظ حقيقى هو من مقولة
الحرف والصوت ولا شئ من المتوى بقوله الحرف والصوت لا شئ من اللفظ
الحقيقى متوى وينعكس الى لا شئ من المتوى بل لفظ حقيقى وهو اللفظ
قال الحرف ولا ادعى من اى مقولة علم يعلم انه من مقولة الجمع
فان كان لجمع الى لجمع فهو لجمع ان كان لجمع الى لجمع
من مقولة الجهر لجمع الى زيد فجمع انه ليس من مقولة الحرف

ليس على ما ينبغي **قوله** ولم يوضع له لفظ بل كان علة في القول
 اكتفى من فهمه من غير لفظ من اعتبار اللفظ بما قبل من الضمير
 اذا كان داعيا الى ان يكون الفاعل العقول هو الذي لا يخفى
 ما فيه **قوله** وانما صبروا عنه باستقارة لفظه وضع لما سبق
 من انه لما مر منه بهذه الضام كانت موضوعه له بين ان العبر
 على ما هو **قوله** واستقارة **قوله** واجروا عليه احكام اللفظ اي الحقيقة
 حكما عليه كغيره مؤكدا لقوله تعالى اسكن الله من الجنة
 ومعلومنا عليه ان غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام اللفظ
 عليه سمى لفظا حكما **قوله** والمخدرة لفظ حقيقة لانه ان يكون هذا
 الكلام منه مقام التحقيق ببيان ان المخدرة في الضمير من انما
 ان يكون اشارة الى ما ذهب اليه الجمهور في الايضاح من ان المستر
 هو المخدرة لكن عبر عن المخدرة الذي هو الفاعل بالمستتر صوتا
 للبيان من مخدرة الفاعل ببيان ان الراد المستر لفظا حكما ولو كان
 لفظا حقيقة فلا يكون للفظ احكاما **قوله** لانه قد يتلفظ به
 فان في بعض الاحيان قد هنا التحقيق لا التقليل لظهور بعض

الاحيان لان المخدرة ان كان جازما في التلظف به فلو كان كان حيا
 فالمخدرة يمكن التلظف به وان كان غير محتاج اليه اذ
 يتلفظ به حال الاختلال لعدم ارتباطه بالوجوب كان لا يقوم مقام
 غيره وان تنفي القرينة الدالة عليه في هذا الكلام وعلى
 المصدي حيث قال المخدرة لفظ حقيقة لصديق بماء اللفظ
 عليه لانه من مقوله ما يتلفظ به فالانسان وصف المهيئة
 لا سيدي الوجود والمخدرة لا ينافيه فهو تدل على اللفظ
 من ثباته ان يتلفظ به الانسان وعلى انه تقليل مستحسن **قوله**
 عليه **قوله** وكلما اتفقوا على تعلقه في الخلق اعتبر الانسان في
 اللفظ وروى عليه كلما اتفقوا على تعلقه في الخلق وان التلظف
 كل واحد منهم بمصالح الجواب لان الانسان يتلفظ بها ولما الحل
 فليس مدخل في هذه الصناعة او يقال انه من جنس ما يتلفظ
 به ودخل كلما اتفقوا عليه في انما هو بامكانه من الانسان
 فلما كان كلما اتفقوا عليه في انما هو بامكانه من الانسان
 وهي الخطوط والعقود والاسباب اشارة الى ما يتلفظ في اللفظ

فلا حاجة للاعتناء بتجسيم الدقائق المستبداء ومعرفة خبيرة
وهو جمع والخطوط مع خط وهي الرسوم الحسية والعقود العقد
وهي مقدمة الاصابع لان كل عقدة موصوفة بعدد عناصر في اصطلاح
او بار الحسنة القهار والقبب جميع نسب وهو ما وضع طرفة العين
وهذا الكلام كما قال بعض المحققين عن بعض نعيم الاثمة حيث قال لا تعرف
بقوله لفظ عن غير الخط والعقد والقبب والاشارة فاعلم انما كانت
بالوضع لا بمعنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالحسن لفظا
كان لخص من الفصل برجه وهو هنا كذا الا ان الوضع للمعنى المقتضى
فلا يكون لفظا فلا يكون انقضى بعده الراد انما هو انما هو الذي
وعوله في التعريف فليكن انما ان هذا الكلام في غاية الصفا
لان راد نعيم الاثمة الاحتراز عن وعوله لاخر لجه بعد الدعوى لا يجوز
انما هذا مقصود ذلك القاضل هو دفع الاعتراض من يقول ان
الدقائق لا يجمع دالة تحت جميع الفصول الاحترازية فلا بد لاجتماعها
من قبل فاجاب بانها حارجة بقيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت
فلا حاجة الى ان يراعى في الفصول قيدا اخر اعم من هذا منطبق على ما

المفصل
فانما ان الاصول وانما انما لفظا ولا يقبل لفظا في اعم ان صحتها
عن الكلمة بانها لفظية فيجوز الحاصل لادامان احدهما ان الكلية
لا يكون كلمة حتى يكون لفظا عرفيا وثانيهما المطابقة بين ^{المبتدأ}
والجهد فكان سائلا يقول لا يجوز في العلم على احدهما الامر من ^{المبتدأ}
واجاب انما يبين انما الامر من اما الاول فلا يلزم من ^{اللفظ}
الوجه الذي مضى منها العاكسة يخرج بعض الحلول التحوية ^{تغير}
كبداهة مطلقا او اضرب لانه لفظان عرفيا وانما الثاني بيان في
المطابقة مشروط بان يكون الخيرة صفة مشتقة من هذه الحنة في
حكمها كالمفرد فيكون يعبر في معنى قول بالصفة اي هو ^{المفرد}
ثانيا في الجواب فلا يلزم المطابقة نحو هذه اذا كان طيب اللفظ
وان كان بمعنى اللفظ الا انه في الاصل حارجا مضافة ومصلحة ^{بعضها}
في الاصل الاصل هو امره صوم ولو جوب بالمطابقة مشطرا ان
اخران لهما ان لا يكون مما يتجدد في المذكر والمؤنث كقيد ^{بعض}
مفعول تقول لذي يجرى وهذا يجرى وثانيهما ان يكون ^{بعض}
المبتدأ فلا يؤنث فلهذا من محال على هذه الحنة الوجه

ولم يفرغ من هذا الا ان مقصوده حصل بان ذكره ليس المقام مقام
 وتفصيل **قوله** مع كون اللفظ معترفاً فيه خلاف ما بين **قوله** وضع
 في اللغة جعل الشيء في المعنى والمكان وما كان الوضع بغيره
 اللفظاً ان العنق كان محمول المعنى لظهور اللفظ مكاناً له معنى
قوله تخصيص شيء بشيئ لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى لانه في اللغة
 اللفظ كاسم في زمان قبل الملاما فصار الشان على الاول والاول
 على الثاني وانما كان ما بين من خرج المتشابه والمترادف قلنا
 ليس المراد به تخصيص هذا المعنى كما هو مصطلح ارباب اللسان بل المراد
 الدلالة مكاناً لا الوضع ولذا اللفظ متبادر على المعنى بتعيين الوضع
 ولهذا من بعضه بقصد المتكلم اذ اذ الشان مع سلبنا لكن مادم
 بينهما منوع فان الوضع لا كان معتقداً انهما به يتعدى ولا زمان
 فكان الوضع في كل وضع وقع في زمانان حقيقة احدهما بالامر زمان
قوله متى اطلق كما في اللفظ بل زماناً اذا اطلق فم من الشيء الثاني
 وهو الهيكل المحوس **قوله** او احسن في شواهدنا ان كان الثاني
 فانما عندنا ههنا التنبه فم الشيء الثاني وهو نصف الامر

مثلاً فم من الشيء الثاني اي بعد العلم بالوضع والملازمة
 هذا التنبه الذي هو الذي لا يرد ان يبين محصل حاصل
 تقدير اقدم سابقاً **قوله** مثلاً القابل الفاضل الحاصل
 يخرج منه وضع الحرف كذا وضع الفعل على القول بل في موضع
 الحديث والتنبه الى ان ما عاين كما ذهب اليه اكثر المحققين
 والخاتمة موضع التنبه الى ان ما عاين كما ذهب اليه اكثر المحققين
 ان معنى الوضع غير جامع واجب الخ حاصل الجواب انه لا يطلق
 اطلاقاً صحيحاً ولا مع ضمنية فم معناه بهما وهي مرتبة
 مثلاً في قولك سر من الصفة ويمكن الجواب بان تقصده **قوله**
 ايها الدلالة على المعنى بل يعينه **قوله** ولا يبعد الخ ما
 الجواب ان الما يبعد الخ لا يبعد الخ المتعارفين انما بالانفصال
 القومهم باهل اللسان تسمية القبي باسم التنبه اذا
 التنبه لا يكون الا مع ضمنية في لا يحتاج الى التنبه بل هو
 صحيحاً كما اخرج اليه على تقدير الاول **قوله** المعنى ما يقصد
 هذا مفهومه اصطلاحاً ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه

فهذا الكتاب وطلق في الحال ليس على ما قالوه بل الفرق بين
 فان الحملات هي لا لفظا بل معنى فلهذا على معنى اصله واللفظ
 باللفظ واللفظ على معنى كبرج الصد لكن يتوسط اللفظ كلامه
 واما اللفظ الدالة بالعقل فقد يكون محملة وقد يكون
 موضوعا ولكن لا للمعنى الذي قلت عليه يتوسط العقل كريد
 فانه موضوع للذات المعلومة الا ان ذلك لا يتوسطه واللفظ
 يتوسطه من غير ان يكون اللفظ الدالة بالعقل لانه قد
 لغضا اذ لا يعلم القوم **اللفظ** اذ لا يتعلق بهما وضع **اللفظ**
 املا الصديق ليس الى كل واحد يعطى التخصيص على الوجه من قبل
 ذكر العام بعد الخاص **اللفظ** حرف الجاء الجاء تعطي اللفظ
 غير هذا الجاء حرف يقطع اللفظ بها او حرف يتركب منها اللفظ
 الموضوع لغز التي كبريها ان كانت موضوعا لهذا الغرض كان
 هذا الغرض منها ان لا يعبره للعرض نفسها بهذا التفسير
 نقول ان الغرض من معنى لا يكون معنى ذلك الذي ان المعنى
 من اللفظ اي يتصل به ما لا جمل لللفظ لا كانت حرف الجاء

منزلة

منزلة ما لا لزم في قوله لغز ليس حمله للموضوع حتى يكون من قبل
 وضع اللفظ لغز بل للتعبير بالغاية مثله في قولهم وضع اللفظ
 من المعنى وطلق ان الصفة محضة لا كما شق لان بعض حروف الجاء
 الموضوع للمعنى ككلمات كاللحم الجارة واد العطف هذه لا متفقا
 وان شئت لغز مثل هذه فاعرجها اما بقيد الحينة فاعرجها
 انما من حروف الجاء البت موضوع لغز او بما حققناه لاننا
 فان قلت قد وضع بعض اللفظ بان بعض اللفظ كلام
 والفعل لغز وهذه الامراض ما في المعنى بما تقدم ليس في
 محله لكنه متعلق بالتحليل ان المعنى لا يكون لفظا لكنه استعما
 اللفظ في مقابلة المعنى **اللفظ** فان قلت قد وضع لما كان هذا
 الامراض متفرقا على الجواب عن الامراض ان ذلك انما اجابتم
 المعنى هذا اورد في ذيله ولا كان الشاب ذكر بعد شرح قوله
 كلفظ الجملة والغير الماد بالغير ما ليس باقيا للغير المصطلح هو
 لزيد قائم مقام زيد واضربها بالجملة ما ليس بغير حتى امر من الغير
 فذكر بعد هذا من قبل عطف الخاص على العام وهذا البناء

موضوع

ارفق من عبارة المتوسط حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف
 على الخبر ناصراً **هذا** لا لفظاً على لفظ المذكور في قوله
 ما زاد لا لفظاً المكتبة التي هو معان ومأصل الجواب في هذه اللفظ
 التي هو معان لللفظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى
 ذلك لا يخرج لفظها على جزء معناه الا انها مفردة بالقياس
 الى اللفظ الذي هو هذا اللفظ معان لفظاً فان المعنى المفردة
 شيان مثلاً يدل على لفظه على جزءه ولا يدل على لفظ الجملة
 اعني الجسم مثلاً لا يدل على جزء معناه اكن يد من يد قائم بل
 هذه الحروف يدل على مجموع فذلك المعنى فلا لفظ عليه كذا
 لفظ زيد على معناه **هذا** وقد اجيب الجيب السيد كذا الدين
 من شرح الموسوم بالتوسط ليس فيها اي مقام النقص على
 الكلمة مفردة اكان او مركباً لا خط بقوله مفردة لا معان اقل
 بقوله او مركباً لا معان الثاني **هذا** قبل باناء مفهوم على تالاف
 مثلاً من صنف الفهم وهو قولنا كلمة ذلك فامعنى اخر من
 بان هذا ايضاً مفهوم مركب واجيب بما سبق بان لا يكون كذا
 بالنظر

بالنظر الى المعناه **هذا** انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع
 باناءه وفيه انه يرجع الى السابق فلا حاجة الى العادة وفيه
 في الجواب انه موضوع لفهم لجمالى مفردة غير منه بجدة الكلمة
 وجعلت اللفظ المفردة فهو في جملة مفردة **هذا** ان
 اللفظ المفرد لفظ الاسم والفعل في هذه العبارة حلان احدهما
 ان يكون قوله كلفظ الاسم بيان لللفظ الجملة وعلى هذا يكون
 البيان مخصوصاً بمفهوم الاسم كانه فاللفظ مفهوم كل
 ولذلك المفهوم افراده وهو اللفظ مثل لفظ اسم وفعل ومن
 وزيد يخونها فان لفظ الفعل والخبر والخبر الجملة اسماء ولذا
 يخبر عما كقولك زيد فعل واسم وفيه خبر في الجملة اسم **هذا**
 مفهوم الاسم واللفظ عليه مفهوم الخبر والجملة وفيه هذا مفهوم
 الاجزاء كلاً ثم يحيل الصدق في افراده اللفظ كزيد قائم قائم
 وقائم زيد قائم ان يكون قوله كلفظ الاسم في متعلق ثم
 اللفظ السابق والعقد ليس هذا اللفظ كلفظ الاسم والفعل
 والخبر يخونها وضع باناء اللفظ اسم بل باناء مفهوم كلفظ اللفظ

وهذه الذي اعتد عليه في حل هذه العبارة وان كان لا بد
لفظاته في هذه المقام فانه زال بالاقلام اولا ولا يخفى عليك
ان هذا الحكم منقوض بامثال القضاير اي الحكم بانه ليس بمقام
كون الكلمة موضوعة لعن لفظ وضع باضواء لفظه منقوض بالضماء
وامثالها مثل الموصولات ونحوها الواقعة الى الفاظ مخصوصة
مفردة كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ
له كما اذا قلت زيد فقبل لك الذي قلت اسم مفرد او قلت
فانم فقبل لك الذي قلت اسم مفرد او قلت زيد فانم فقبل لك
قلت زكيت خير ثانيا فان الوضع فيها اي في كل واحد من القضاير
وامثالها هو الجمعية باعتبار تعدد الامثال ثالثا لان الوضع
له خاص لان الموضوع له لا يراعى لحظة ذلك المفهوم
فليس هنا كذا في مقام وضع القضاير وامثالها للافظ الحصو
او في مقام رجوع التعدير اليها رابع هو الموضوع له في الحقيقة
بهذا القيد لان هناك مفهوم كلي ياتي الموضوع له بخارجا كما في
القضايا موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا لغيره

والله

والله الذي موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع بحقيقة
والله اذ انما ان اردت تحقيق معنى الوضع العام فاستمع
ينبغي عليك تفقوا لا بد للوضع في الوضع من تصور المعنى فان تصور
معنى جزئيات من بانه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا للمخصوص
التصور المعبر فيه اعني تصور المعنى فان تصور معنى جزئيات من
بانه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا للمخصوص على تصور المعبر
اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد فان تصور معنى
فاما ما يدعي تحت جزئيات فله ان يعين لفظا بانه للك
المعنى العام فيكون الوضع عاما او الموضوع له عاما كما لا يشك
الموضوع للمعنى انما هو انما ان يعين اللفظ بانه للمخصوص
الجزئيات للمعنى بحسب الحاجة لا كما معلومة اجمالا اذا توجه العقل
المفهوم العام نحوها وهذا العلم علم الاجمال كما في الوضع فيكون
الوضع عاما لعدم التصور المعبر فيه والموضوع له خاص ولما عكس هذا
اعني ان يكون الوضع خاصا لمخصوص التصور المعبر فيه والموضوع له عاما
فغير ممكن لان الجزئيات ليس بها من وجوه الكلي ليعتد العقل بانه

فنصوب لعلنا انما الامور بالعكس انما انقش هذا على حجة في ذلك
 ان لفظا انما لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال
 انا ويرا به مستكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا
 فكانت في غيره محالان والا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة
 موضوعة او ما ما بعد افراد المتكلم من حيزان يكون موضوعة لهما
 على شاكل تلك الافراد يكون الغرض وضعها له استعمالا
 افراده المعينة كذا في جماعة من الافاضل والحج ما افاده
 واصح منه الترتيب واثار اليه الفاضل الترتيب وهو انما هو
 لكل معين منها وضعها لعلنا انما لا يلزم كقوله انما في شيء
 متعلق لا مشترك ولا متعد ولا مضاع ويوضح ما ذهبوا اليه
 انا انما هذا ونحوها محالان انما لا يصح انما يستعمل فيها
 صنعت هي لما من المفهوم انما الكلية بل لا يصح استعمالها فيها
 اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لاختلف
 انما اللفظة في عدم استلزام الجان للحقيقة بلما اجتماع من
 الاستلزام الى ان يمتد في ثباته باصنافه تارة كما انما في

تحرب على ساق وثابت لعلنا القليل قوله على حجة وانما لا
 جز معناه لانه مصاديق تعريف المعنى المفرد فلو غير ما ذكرت
 لزم ان يكون المعنى مفردا وبعبارة اخرى بهم في جعل المفرد
 صفة للمعنى فوهم ان اللفظ موضوع للمعنى كان متصفا بالافراد
 الوضع في ذلك ان الوضع متعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد واللفظ
 متعلق بمفرد بعينه ببقائه منه في عرف اللفظة ان مقيد هذا
 بعينه مقدم على متعلق الفعل به لانه يحبان يكون المعنى مفردا
 في وضع اللفظ لانه لا متعلق شيء لا ممدوم وان كان المعنى مفردا
 متصفا بعينه يحبان يكون تلك الصفة مقدمة وانما
 غير من هذا الامر المحقق بالمقام الظاهر في هذا المقام ان
 اقتضاء الحق بالافراد والتركيبة انما يكون بعد وضع اللفظ
 له بل بعد استعماله فيلان المعنى المفرد على ما عرفت مما لا يملك
 جز لفظه على حدة والتركيبة بالعكس بالذات لانه قد عرفت ان
 لفظا لا يقتضيه الذكر في ثباته بغير اللفظة الا انما الاستلزام
 من ان الافراد صفة للفظ ضد الثبات وانما هو صفة للمعنى مفردا

للخطين هذا ما علم ان ذكر التركيب على الباب **فليس**
 يرتكب فيه بحرزا اي فيكون المعنى مستقفا بالامارة قبل الوضع
 والحق ان يقال لما كان مالا للمعنى الانتفاض به بعد الوضع شيئا
 قيل الوضع به نسبة للشيء باسم ما يؤيد اليه كما قال من قبل
 فله سلبه اي من قتل شخص احيا من اهل الحرب فله صلاحه **فقد**
 في النسخ الحق فيبلا لا يزل الى الفصل **فلا** **ما لا بد**
 وانما لا يفيل هنا خبر لفظة لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ
 ظاهرا لا يخفى **فلا** كما بدح من ايراد نكتة الخ اي من جعل
 صفة لا لفظا مالا للفظا صفتان لعلها اجلة فندبة اعني وضع
 مفعولا مفعولا احسن في الوصفين التثابة ليكون الكلام على ان
 وكان يمكن ان يطابق بينهما بان يعبر عنها بالفعل او بالاسم
 فخالفة احسن لا بد لها من نكتة وهي بيان تقدم الوضع على التثابة
 بحسب المنة لان التقديم الزماني غير مفعول هنا المقارنتها
 منه فاسم غير ما يدل على التقديم الزماني اعني مفعول الما في الله
 على التقديم الزمني وان اجزى التثابة استارة الى انه يمكن ان يكون

غير ما ذكره هو ان الصفة لا مالا لما كان لها معنى اعني الجان
 المجردة الفصل اصل في العمل مبرر مقابله **فلا** **ما لا بد**
 ومع الخطلان من توامدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها
 واذا وقف على النون النصب قبله بنون الفاضل ليت **فلا** **ما لا بد**
 كان المفرد منصوبا بالكسب بالالف **فلا** **ما لا بد** مفعول بمرسلة
 الغرض من هذا ان رفع اعتراضين لعلهما ان الحال ما بين هين
 الفاعل والفعل **فلا** **ما لا بد** لانه لا بد من اتحاد العامل في الحال
 صاحبه **فلا** **ما لا بد** لان العامل في الحال وضع ومفعول
 حر في جرده الدفع **فلا** **ما لا بد** مقدم الحال على صاحبه مع انه ذكره
 لانه ظرف **فلا** **ما لا بد** على ما سئل عليك **فلا** **ما لا بد**
 صحة وقوع المفعول حاله **فلا** **ما لا بد** كان من القصور او من العنق والفرق
 وضع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال معاملة مقترنا **فلا** **ما لا بد**
 هنا مقدم على الامر **فلا** **ما لا بد** ما عرفت معا صلا الجريان الوضع **فلا** **ما لا بد**
 معا على الامر **فلا** **ما لا بد** نسبة الاتحاض مقترنان بالزمان
 فان انتفاء المعنى بالامارة حالة الوضع وهذا القدر من التثابة

كان في محله الحالية **قوله** ومبدأ لا فريد لا يخرج المركبات مما
 مناتها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للفرق لا بغيرها
 بما احترازه في غير هذا الكتاب من انها موضوعه وتحققه
 بجميع احوالها ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ عين
 كناية عن الفرات او وضع اجزائه كاجزائه كناية عن المركبات وثانيهما
 انها موضوعه بالوضع النقي ومعناه ان الوضع وضع تام
 كلياً غير فيه الا لفظاً كما بين مثلاً ان الضمان مقدم على ^{الضمان}
 الية والفصل على الشامل بغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام
 التي يحتاج في معرفتها الى العلم **قوله** كلامه او غير كلامه
 للقبية اي مركبات مضمونة الى الكلام بان يتركها الكلام عندئذ
 هذا الفن وهو المركبات كونه يلقاها ثم وعبر الكلامية ما عد
 سواء كان مركباً اضافياً او معدولاً او زجياً او غيرها **قوله** يخرج
 به الخ وكذا ينبغي اعنه جل بالتبيين فان التبيين يشابه الكلام
 في كونها من جزئيات المعاني **قوله** مثل مبداهه اي كل مركباً
 صار مقراً بالبطلانية وانما ما انصرف لان المقصود من الشخص المتع

هذا الاسم العبرية والذات المحققة لجميع الحالات **قوله** مع انه
 معبراً بامرين ارباب على الضمان والامر على الضمان اليه وانما
 بامرين مع كونه مقدر لانه مقول من مركب اضافي يعلم بالاسم
 لان كل لفظ مقول فاعليه اقبال المقول عنه ومعناه بامرين
 اليه **قوله** بالفرق من علم القول ان الفرق من معرفة احوال اللفظ
 تصح اربعة بالنسبة ان كل ارباب بامرين لم يكن كلمة وكل
 ارباب بامرين يكون كلاماً فذلك معانية اللفظ بالمسألة
 المعنوية بسبب اصطلاح اهل اللسان **قوله** وما اورد من صاحب
 لما ذكر ان تعريف القوم مختلف من وجهين احدهما اخرج مثلاً
 والاخر يعرفه مثل عبد الله فلما اورد ان يذكر ان تعريف الفصل
 مختلف من وجه واحد **قوله** فانه لا يبين له لفظ هذه العلم
 المراد الوحدة العربية مثلاً باللسان وهو صديق مثل
 الوحدة على مبداهه مثلاً الفاضل للحق المراد باللفظ الوحدة
 ما يتلفظ به مرة او عدة بحيث لا يقع ان يتلفظ به مرتين باثبات
 ما يخرج عبد الله لانه يتلفظ بكلام واحد من جزئيه بامرين

الاضافي وهو بعد **فصل** فقل الله خرج منه علم ان هذا الفصل
 بعد الدلالة على ان الله جعل مبدأ النفس اقسام العلم ^{المكتب}
 فالعلم ان كلام الله معه على سبيل الامثلة من قبلة الفاضل الحق
 كلام الله الى الامثلة افترقا ولا يحتاج الى الجواب بان للامثلة ^{اللفظ}
 في تعريف الفصل اللفظ فنيادة للمطابقة لا في بعد فانيات ^{اللفظ}
فصل اعلم ان الوضع في المقسم من هذا الكلام وضع ما يقال له العلم
 في انه يفيد الدلالة والرياءات به كما فعل صاحب الفصل ^{فصل}
 الجواب ان العلم لما قدم الدلالة وكانت اقسام من الوضع لا فاما ان كانت
 بحسب جعل الجاهل فوضعيته وان كان بحسب كون الشيء الاول متغير
 للطلع عند من الفاعل بطبيعته وان كان بغير ذلك فمقلبة
 لحتاج الى هذا الوضع ^{فصل} ومن المصعق من وراء الجدل ان يدعى
 لتخص الدلالة العقلية لان ذكره يدعيهم الدلالة الوضعية
 والامثلة في هذه الدلالة بين المراتب والوضعات في
 بقوله من وراء الجدل لانه لو سمع منه هذا للقطع على الشاهد
 علم من جهة **فصل** اي وضعه اعلم ان هذا التقدير بقايد الجدل

ان الدلالة الاخرى لا يفيد به تحصيل تعريف الكلمة بتصورها
 ثانيا يقيم بقايد العلم بالاحاطة تفصيل بالاقسام ثانيا
 كونه اشار الى التبعي عمل فانه على العلم ان كل واحد من الاقسام الثلاثة
 خطا وهو لا يقع لاحدا من كل واحد من الاقسام الثلاثة
 منها من شأن الجدل ان يكون اعم من الاستدلال او ما يقال له
 فعمل الجدل بعد الرجوع بشرط صحة العمل في ثانيا ان ^{الفصل}
 اذا كان مرجع مدركا بغيره من شأنه على العكس كان عالمة ^{الجدل}
 لحسن العمل وهو فاما مدركه بالانسان بغير تعريف المدرك فاما
 بان الجدل يختلف راجعا وهو العلم ان صفة هي راجع الى مفهوم
 الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفلا حرفا لان ^{الفصل}
 من وراء الجدل فاما بان المقسم ان هذا المفهوم منقسم اليها
 ومعنى اقسامها اليها ان تقسم اليه بتدال لانه فاما معنى في ^{الفصل}
 مع الاتفاق ان يكون مفهوم الفعل وقس عليه حال امر به
 واشار عليه فاما حيث قال يكون الكلمة هذه الثلاثة معلا
 الاول للجم ولها بان هذا المصم لو كانت هذه من قبل ^{الفصل}

خرج به ما يقترن باحد الارضين بحسب التحقيق كالغربة فانه لا
 يتحقق خارجا بل زمان لكن الزمان لا يفهم من اقطار وما يد
 على الزمان بقرينة اللفظية كضاربين وما يكون معناه
 للفهم لكن يكون فهم من قرينة حاله كما ان المطلق ضاربين
 الزمان **فان** ما عرّف من الترهلا ما اختار الصريحين وما
 بعده **فان** الكوفيين وكل واحد من الفريقين ولا يلزم من
 ذكرها عناية النظم بل **لنفسه** الفعل اللغوي وهو الضد
 فالفاضل الحقيقي يكون من باب تسمية الدال باسم المذكر
 والاولى انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان عادة ان
 يسمون الدال باسم المذكر اذا كان مذكورا مطابفا اذا
 هذا كله فاعلم ان حصر الكلمة في اسمها احصر على مروجين **الشي**
 والاشارة الاستغرابي وان ذهب اليه بعضهم فان اشبع جمال الدال
 هشام في شرح الملح اجمعوا من لا يستدل بخلافه على انحصار
 اقسام الكلمة في ثلاثة الاسماء والفعل والحرف وما لا يوجد
 زاد ابو جعفر ابن طاهر فيما راجع اسماء الحروف وهو **الفعل**

انتهى

انتهى بوجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو
 مريد بما تسم لصدقا الغريب عليه فان قولك مثلهم
 لقولك اسكت اي للفظ على الاصح وهو بمنزلة ضرب قولك
 ضرب فعل ما ضرب فانه في هذا التركيب اسم معناه من قولك
 ضرب من نحو ضرب زيد فعناه الفعل لا اختياره باختيار **معناه**
 واما القلة فاسم والا لزم التناقض في حال الاختار
 وقد علم بذلك **الاول** اما عطفا على محمد وفيه **شئين**
 فقد علم اراعت احية للدمج الدليل المذكور في غيب اللطاف
 او لو من مثل ان هذا احصر يدك بقرينة الاقسام ان **لنفسه**
 من لا يخفى بالاشارة كذلك لا لاشارة المسمى او لم يحسن ان
 يكون ابتدائية وبما للتقريب او للتحقق بالبناء **للبينة**
قوله والفعل كلمة تدل على معنى اخ اعلم ان المتأخرين قد
 اطلقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان وبنيت الحدث
 الى ما ملأوه من معنى في يحتاج الى الطرفين فاستقلوا **معناه**
 معناه التقى افعال الحدث حتى لم يشعروا على من المطلق ان معنى **الفعل**

مستقل ولم يقيده بالعقبة النفسية والحق انه غير موافق للتحقق
 لانه النسبة وان كانت الحاجة الى الطرفين الا انها اجزا للفعل
 وجميع الاقضية خارج من مفهوم الفعل كما نقار مع قوله
 الى ان في ان معاني الاضافات كما المقار به والمباينة والجماد
 واشباهها معان استعية معني لعبا جها الى الطرفين الا
 ان ذبعت الطرفين مفهومه الى اللفظ على قياس ما عرفت
 كلام المتقدمين في هذا ان زمان من اجزاء معني الفعل ^{مستقل}
 فتم من ذنبه المتأخرين منهم من ذهب الى ان دلالة عليه
 بطريق الا تمام بل لم استدل ولا يلزم ذنا في كتابنا ^{الجزء}
 بمفتاح اللبيب وذكره هنا بعضها ^{الجزء} ان الزمان ^{الجزء}
 لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزء من ^{الجزء}
 ثانيا اتم متد ^{الجزء} ان زمان مثلا اسم فاعل او المفعول
 بالزمان كان زمان الفعل كما به ميزان زمان الفعل معين
 ويقولون ان زمان ليس جزء المعنى اسم الفاعل وكذلك ^{الفعل}
 ثالثا انه لو كان الزمان جزء الفعل لم يكن يحقق الفعل

بدنية فقد تحقق في جميع الافعال ان بعضها لو كان الزمان
 المتأخر من المتأخرين وكذا والمقبول لما امكن لاختلاف ^{من}
 وقد يختلف كما في قولك فان وقتت ولم يقرب فلا يكون
 جزء لان ما بالذات لا يختلف بالزمان من غير حيث ^{من}
 مله لثاخرين لا بد لثا من الجواب من هذه الدلائل والجواب
 الا انه معناه ^{الجزء} من ثا اشتباه الفعل اللغوي بالفعل
 الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي ^{الجزء}
 لحدوثه بالفاعل وهو ليس بجزء من الزمان بل جزء الفعل
 صلاحي من الثاني بالفرق بين الاقضية ^{الجزء} فان اقضية
 الفعلية باعتبار ان جزء معناه زمان اسم الفاعل ^{الجزء}
 تحقيق لان كل فعل من ضرب وميز لا بد له من زمان ^{الجزء}
 من لفظنا ^{الجزء} الا ان متصفة بالزمن ^{الجزء} باعتبار الزمان
 مطلق او مقيد ولذا عرفنا اسم الفاعل ^{الجزء} اشق من فعل
 تام معي لحدوث من ميز زيادة زمان مطلق ^{الجزء} والثالث بعد ^{الجزء}
 عدم دلالة على زمان لحواليه ^{الجزء} ان يجره ^{الجزء} من ^{الجزء}

مدلوله لغير الآخر كما جردوا الواضع عن الحق ومن الرابع ان
 الماضي مثل الخبز الفعل الماضي لا صورة ومعنى وقتها
 المذكور وان كان ما من صورة الا انه مستقبل حقيقة لكان
 الفعليه بعلية نفس المضارع ومنه هذه التحقيقات ان كان
 المحل الذي يحتاج الفعل الا اذا ذكرنا ههنا حرف من مصان
 الزمان **فان** وليس المراد بل الخبز الحرف من هذا الكلام **فان**
 الامام الزمان حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون عددا
 لان الحذف هو الركن من جنس وفصل مجرد بين وفصل هو الحرف
 لا حيزه على ذلك فصل الاسم الذي يشار من الفعل وما
 الجواب ان ما ذكره من النقطه ان صير اهل صناعة الميزان
 الادب ان ليس المراد بالحدود علم الا المرفق للجامع المتابع وان
 كان فصله على ما هو من اهلهم رسم صناعه اهل الميزان **فان**
 والله في العلم الذي اللغة ما يند من الفهم كاللبن وحمه
 كثير عند العرب ويراد به لغيره ان اتيق قدها او كثر حينه
 في مقام المدح والتعجب كما هنا فانما ان يكون الله تعالى من **الملك**
 العباد

٣٧
 الصادق منه وفي الله تعالى مع انه فعله لغيره وهو
 مع انه فعله لغيره وهو تعالى انتهى الحجاب فكان هذا الفصل
 للدلالة وانما ان يكون الله تعالى ما على حقيقة والملايه
 امه التي عذمة من حق ما من محرم اكامله المعنى ان
 ذلك الله كانه ليرصد من امه بل كان الشاقي لهوا **الله**
فان الكلام في اللغة لا الف واللام والكلام مثل
 في الكلمة فان بعض المحققين من المعاني اللغوية للكلام
 يكون مكفاه فاداء المرام على ما في القاموس ولا يحى انه
 اشتدنا سبنا اصطلاح عليه لا ان يجعل الفعل من اليه
 انتهى وهو كلام عجيب انما واليه التفسير الثاني في شرح اللغة
فان اي لفظ قتر بالعامه باللفظ لان الكلام المجوز عنه
 هو اللفظ وقيل يخرج من التعريف ويدل على ان اذا ضم
 لفظ محمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ
 لان المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ **فان** التعريف في حاشية
 اللطائف من الامور المعروفة بالضرورة ان الاشياء المعروفة **تعتبر**

امر واحد ما لم يغيرها هيئة واحدة في صورة من صور ^ك
 تعالى هذا لا بد لتحقن الكلام من غير في صورة واحدة هي الهيئة ^ل
 بل لفظ المجموع ليس لفظا متعارفاً فتقبل ^{الكلام} يخرج جميع أفراد
 إلا ان في كتيبه لفظا باعتبار اجزائه فيجوز فيما قبل
مسألة حقيقة الحكم المتأيد للمقتضى بالمتن المحقق ما كان
 جزئياً حقيقياً كقريب زيد المتقن الحكمي ما كان له حكمه
 الكلامي حكماً كالقضايا ما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقة
 وحكم بمعنى حكمه فان تركب من كلمتين حكيتين مثل قولك فلان
 زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركباً ^{التي}
 في حكم كلمة واحدة اعني هذا ذلك وهو العلم من حقيقة ^{سنة}
 بعد هذا **مسألة** فالمقتضى اسم فاعل الخ جواباً عن من هو ^{المعلم}
 فاوله من مقتضى الفعل المتعدي فيقتضيه ان لا يلزم ^{لشأن}
 المقتضى والمقتضى لان الكلمتين انما كلام وحاصل الجواب ان
 المقتضى هو المجموع دون كل واحد الذي هو المقتضى فلا تنحاز
 قال بعض الافاضل لو جعل ما في الاستدلال استقانة ^ل
 صح

يخرج الاهداء لخواصا للمقتضى بالكسر مجموع الكلمتين ^{لأن}
 ولو جعلت بعق مع الحقيقة لكانت لفظية لو فكل كان انبج ^ل
 فقرر ان الاستدلال ليس لفظاً وانما قد لهذا اللفظ في ^{العلم}
 والادب من مقتضى الكلمتين فمقتضاه او شمولاً ^{لشأن}
 الافراد **مسألة** او مقتضى لخاصة لا يجب ان يكون ^{المقتضى}
 مع هذا ان يكون اما الاستقانة او الاستقانة ^{لشأن}
 وقولنا يقتضي ان يكون القريب صفة معدة ^{لشأن}
 القائل المستدل فلفظ مقتضى يكون صفة كل من ^{لشأن}
 بالاستدلال **مسألة** حقيقة الحكم أي سواء كان ^{لشأن}
 الحكم او الحكم الحكيم فليس مقتضى ما مع وقوع ^{لشأن}
 بحيث كانت الكلمتان الخ الفرض من هذا ادفع ^{لشأن}
 الاستدلال على ما لم يقتض ^{لشأن} قال كان على العلم ان يقتض ^{لشأن}
 ليم زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه **مسألة** بحيث ^{لشأن}
 المقتضى انما فائدة الخاطب لصد ^{لشأن} الاستدلال على ^{لشأن}
 الواقع في الجملة الخيرية والوصفة لعلم الخاطب بضموم ^{لشأن}

الاشارة على القائل انه كذا حق تحقيقه **قال** انما امر في
 زيد فاما ثم امر **قال** القائل المحقق في كون الجواب زيدا ثم امر
 متجا نطرا لا يخرج مندهم فاما ثم وما عليه حاج من الجواب **قال**
 يقتضي على مذهب صاحب الكشاف ان الجواب هو الجواب المسمى القائل
 مع متعلقه واما على ما هو المشهور ان الجواب هو الجواب المسمى القائل
 فكلام الترتيب **قال** اعني فاما ثم لا ليس الامان الجواب المسمى
 للزوم المحذور بل المضار والمضار لا يخرج منه **قال**
 في حكم هذا اللفظ فيكون هذا فاما ثم مقام لفظ حق **قال**
 اعلم ان **كلام** الام المسمى **قال** لانه **قال** ما تقتضي كلتين بان
 الكلمتين في صفة نحو ان اكثر منهما وانما ما ذهب اليه
 صاحب الفصل برحمة احدهما ان توقف السند على السند **قال**
 توقف ذلك وعلى غيره توقف ما روي ثانيا في الاسنادية
 لا يقوم الا شيئين سند وسند اليه لا باكثرهما **قال**
 او ما في حكمها في قبول الاسناد به او اليه واما **قال** فانما
 يمكن ان يقال ان توقف كلتين فقط او اراد بالنفيين **الترتيب**

ثم

ثم ان صاحب الفصل المسمى اعلم ان صاحب الفصل والكتاب بعد ان
 عرف الكلام مثلا يقرب زيد فاطلق بكبريها **قال** صاحب
 الفصل **قال** في الجملة **قال** صاحب الفصل **قال** في الجملة **قال** صاحب
 الكتاب **قال** في كلامه جملة ظاهرها انما يخصه انما كان **قال**
 في المحقق الترتيب **قال** اعلم انه قد وقع في عبارة المتقدمين **الحكم**
 في الجملة **قال** ثم بذلك بعضهم انما مترادفان والحق ان الجملة
 وهذه العبارة نظيران في بياني زيدا انما انتهى بكائه
 تطبيق كلاما على مذهب الجمهور وان كان موجبا الى الشا **قال**
 وكلام الترتيب **قال** فانا نأخذ بالظن عبارة فاعلموا بعبارة **قال**
 مضد الجملة على الجملة **قال** في الجملة **قال** في الجملة **قال** في الجملة
 الاشارة منه لا تقع اخبارا ولا او صا **قال** على ما قبل الحق
 لحوادث الوقوع وقد سبق بحال مسيا في انشاء الله ثم فصل
 فالجملة **قال** في الجملة **قال** في الجملة **قال** في الجملة **قال** في الجملة
 نحو يبرأ به في قولك **قال** في قولك **قال** في قولك **قال** في قولك
 الى غير السند **قال** في قولك **قال** في قولك **قال** في قولك **قال** في قولك

استاده الى المقابلة لما كان الصبر محسلا والذليل به الفعل
ويستلزم استدلاله وكذا في الثاني من شمله وفي بعض
المجاشي المقتضية الى المصداق المعكوب حاشا على هاشم الكتاب
حاشا للذاكرة او الحاشي التي كتبها التلامذة بامانة وهي
المسألة بالامانة في الايضاح شرح الكتاب بلكنه قال في بحث
حرف الاستفهام ان له اسما للكلام وهو لا يكون في
ابوه في قوله ان يدعى اسم ابن كلاما منه والاولى من حيث استفهام
في صمد الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته
الا في من اسعين انما اتجه الى المقدم بهذا اللفظ لانه في
الذي امر به الفاعل المصداق والباقي من حيث فان لا يحصل
اي الكلام او ما تضمنت كل من او تضمنت الذكر او الاستدلال
المقصود لذاته وعلى الاولين فنكح القرينة في بيان الكلام على بعض
مفاهيم الجزئية في النظر وما اصل الامتنان ان كون الكلمتين للملكة
سيندرج كون التقدير لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وما حل
الحواشي ان الكلام العام لا يحصل الا في من الكلام الخاص بلحاظ

منه الفاعل هو با اخر وهو محمول في بعض من شمله فان
التركيب الثاني في اسم هذا انما يفيد انحصار الكلام الثاني
والذي اعم من ذلك انه على مذهب المصداق يكون ثانيا في
الثاني شمله في بعض النسخ ان فعل واسم ويجوز ان التركيب
من فعل واسم يلزم منه تقديم الفعل فقد عرفت الذكر شمله
بان يدعى اسم حاشا ان بان يدعى كية من حرف واسم وهو كذا
مفيدة حاشا بان يدعى في الكلام منه مقدمة ان والبريد شمله
لان لهذين في الكلام مذكور وهو حرف البدء القائم مقام
الفعل والجزء الاخر مقصود هو الفاعل فيكون على مذهب من
تركيب الاسم والجزء ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي شمله
يقوم مقامه فيقول الى ما ذكره شمله الاسم مائة او كلمة
ولنا الاسم للعهد الخارجي والمادة الاسم الذي سبق ذكره
مرحبا ونحوه انما جعل ما صوفيه بمعنى الكلمة لا لا يرد عليه
الاقوال الاربعة وبعض النسخ شمله على معنى كائين في نفسه شمله
مستقر امعة لعل وهو سبق في ان كلمة في معنى الباء اي ما دارت

مثلا وانما قال مثلا لجرى ان ما ذكر في الاستدلال والظنية في
 والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه وقوله قصد انصاف
 الصفة اي لا لفظه قصد انصافه الى الحال او الى الكونه
 قوله ملحوظ في ذاته تغير لقوله مستقلا بالمفهومية في الاول
 اي ان مفهوم الابتداء المطلق يعقل متعلقه بمعناه لا
 انه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكره متعلق
 كقولك الابتداء حين او يراد بالمتعلق المتعلق بالذات
 تصور الابتداء بدونه وهو نفس مفهوم من لفظ الابتداء وان كان
 غير المقصود بالذات كانت فيه الدلالة مقولة وبمعناها
 اعمالا من غير حاجة الى ذكره او لا يحتاج اليه في فهم ذلك
 من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه للايضاح والبيان او
 الى ذكره مطلقا مثل وهو مجازي اعتبارا اي مفهوم الابتداء
 باعتبار كونه ملحوظا صلا وبالذات ومستقلا بالمفهومية
 قوله فقط لا يكون مفهوم ما من لفظ من بالحرف اضافي والمراد
 انه لا يحتاج الى امر اخر في كونه ولا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة

ان بيان الدلالة ليدل على متعلقه اي ليدل على ذلك اللفظ
 الى اللفظ لا مبتداء غير متعلق منه الابتداء لان ذلك المتعلق
 اذا لم يحتاج اليه فكيف يحتاج الى اللفظ عليه وهذا
 ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصد ان يكون
 معنى مستقلا بالمفهومية هو انه النجاة بقوله ان الاسم من الفعل
 معنى كما ينافي نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها
 علم ذلك المعنى من غير حاجة في الدلالة عليه لان اللفظ اخر
 كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى
 الكلمة ان يكون مدلولها معنى محليا لا من الجدل في مدلوله
 لحرف واذا لاحظناه العقل اي اذا لاحظنا العقل مفهوم
 الابتداء من حيث هو مائة او نسبة بين التبر والبصر
 احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام في نيتنا ثم اتنا اجمع
 اليها لربط الخبر بالابتداء هي في نفسها لا يكون مقصودا
 معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على تصور طرقيه ولا نظر
 ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول اللفظ من حيث يكون

لفظ الاستدلال من متخذه ان لما في من ان لفظ من غير
 فكر واحد من غير نيابة المحصورة بل المقصود بان هذا المقصود
 يجري فيه باعتبار ان وان اردنا ان نعرف كيف تصور اعتبار ان
 في معقول واحد فانه يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فكل
 لك اعتبار من المحصورات متقول اننا وانظر في المرة وشاهد
 صورة فيها فلك هناك حالان احدهما ان يكون متوجها الى تلك
 الصورة مشاهدا اياها فاصدا احدا للآلة ح التي في شاهد
 ولا شك ان الآلة بيرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر
 اعتبارها فلهذا الوجه ارجح حكم عليها فقلت ان العلم بالآلة
 ان توجه الآلة نفسها وانما عظمها فاصدا وتكون الحالة
 حكم عليها القول في المرة سبيلة فيكون الصورة مشاهدا بغير
 اصغر اسقوخم ذلك في المعقولات ايضا بقولك قام زيد فاما
 فنية القيام الى زيد ولا شك انك تدرك فيها نسبة القيام
 الى زيد لا انما في الاول مدركه من حيث انها حالة بين زيد
 والقيام بالآلة لغير العلم بها فكما ان شاهدنا بها بغير علم

اعدها بالآخر ولذلك لا يمكن ان تحكم عليها باعتبار ان
 مدركه فلهذا الوجه في الثاني مدركه بالقصد لمظهر في
 بحيث يمكن ملاحظتها ارجح في على الوجه في ذلك معقول
 بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بغير احتياج الى التفسير
 من المعاني المحلولة بالذات المستقلة بالمفهومية بل لفظ كذلك
 يحتاج الى التفسير من المعاني المحلولة بالمعنى التي لا تستقل بالمفهومية
قوله لغير العلم بها لغير العلم بالآلة والوجه هو كمن التبريد
 والصورة يستلزمه **قوله** ولا يمكن ان يعقل انه الا يمكن معرفة
 ذلك لا ابتداء والمشاخفة على الوجه الالهي لا مدرك متعلقه
 المحصور من قول الاستدلال سائر الجبر حسن **قوله** ولا ان يدرك
 الا لا يمكن ان يدرك لفظ الاستدلال على معناه الا بغير لفظ ما
 على متعلقة كلفظ التبريد والوجه الدالين على معنيهما ان
 هو التعلق **قوله** والحاصل ان الذي حصل من ذلك الحصول
 هذا الفرق بين معقول الامم يكون **قوله** فكر واحد من غير نيابة
 اي لفظ من موضوعه غير نيابة فذلك لا ابتداء العلم بالاستدلال

البرية ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان
وضع باعتبار معنى عام وهو فرع من النسبة كالاتي مثلا
لنوعين مخصوصة والنسبة لا يتعين الا بالثبوت اليه فاما
لو يذكر متعلقا لم يحصل من ذلك النوع الذي هو
مدلول الحركة في العقل ولا في الخارج واما يحصل متعلقه
فمتعلق بمتعلقه من حيث انها اي من حيث ان تلك الحركة
حالات ونسب متعلقاتها كما عرفت **قوله** ويصلح ان يكون
محكوما عليه به اي فذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ
في الذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما
عليه كقولك لا مبتدأ خبر من الاقضية ومحكوما به كقولك
انا مبتدأ خبر من الاقضية **قوله** في كل منهما اي لا بد في كل من المحكوم
عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية
يكون ان يعين النسبة الحكمية بينه وبين غيره اي بين المحكوم عليه
وبين غيره كالحكم به من اذ بين المحكوم به وبين غيره كالحكم عليه
تلك الجزئيات هي نسب بين المحكوم عليه به والنسبة لا يكون مستقلة

فلا يصلح ان يقع محكوما عليها او بها **قوله** للاختصاص المحل
اي احوال تلك المتعلقات كما سبق **قوله** وهذا هو الذي يقولون فيه
كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحروف بحيث لا تعقل الا بمذكر
متعلقاتها هو الذي يقولون ان الحرف يدل على معنى في غير هذا
فلا ينبغي لها متعلقا كما يكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا
بما بينها **قوله** وبلا حظها وانما الطنبنا الكلام بهذا التقادير
لانه من مساكن هذا الكتاب **قوله** واذا عرفت هذا الى ان بعض
المفهوميات يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره **قوله** بكنونه
المعنى ونفسه اي لا يتقدم ان يكون مرجع الصبر هو المعنى **قوله**
استقلاله بالمفهومية اي يكون فذلك المعنى مستقلا في مفهومية
من اللفظة **قوله** فرجع كينونة المعنى او حاصله ان يرجع الصبر الى
ذلك اللفظ متخذا لما لان الاستقلال بالمفهومية هو المعنى **قوله**
واللفظ طلي اخر **قوله** من كينونة المعنى ونفسه الكلية وقوله في وجه
الحصر ايضا اما ان تذكر في معنى في نفسها **قوله** فالنوع الاخر هو
الرجوع الصبر الى المعنى **قوله** والرجوع الصبر الى المعنى بالرجوع الصبر

الى انما في الكتاب ما حصل الجوابان عبارة الفصل في هذا
 المقام لم يكن سبوتة بوجه حصري يرجع الصير فيه الى الكلمة
 يرجع هذا اليها التوافق العاقلان ما رجاء الصير في عبارة
 الى المعنى لغيره وبما سبق من التحقيق وهو ان معاني الاسماء
 مفهومات كلية لا يمتثلها عقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها
 التي جرت العادة باستعمالها في الفهم وان يتحقق الى تلك
 الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موصوفة لتلك الخصوصيات
 الغير المتشكلة لان معانيها مفهومات كلية فان معنى ذلك ان
 علم غيره ماخر من خصوصية من الخصوصيات وكذا انما يرجع
 لكن لا جرت العادة يعني ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء
 في مفهوماتها الكلية واستفاد من خصوصية من الاسماء
 بخلاف الحروف فان معانيها اعم من معرفت من الخصوصيات ولا يمتثل
 استعمالها في المعنى المطلق فان كان الفعل ولا يمتثل في
 توضع هذا المقام ان الاسماء الثلاثة كغيرها من الاسماء
 مستقلة بالمفهومية وهو الحد الذي لا معنى فيه مستقلة عن الكلية

المحل من حيث انما هي بين طرفيها افعالها والفاعل المميز
 وانما كانت هذه النسبة التي هي من مدلول الفعل لا تحصل
 الا بالاعمال واجب ذكره كما يجب ذكره متعلقا فان لفظه
 من موضوعه وصيغتها كالكيفية التي هي من فعلية الى انما
 يخصها لكن انما يمتثلها ان لا يكون لا يمتثلها الا في معنى من مستقل
 بالمفهومية فلذلك لا يقع محكومها عليه ولا به ان لا يمتثل
 واحد منها ان يكون ملحوظا بالذات ليقترن من اعتبارا
 بينه وبين غيره والفعل لا يمتثل له الحد وقسم اليه فان النسبة
 الى الفاعل واجب ذكره الفاعل واجب ان يكون مستندا باعتبار
 فان يمكن جعل ذلك الحد مستندا اليه لانه في خلافه فان
 مجموع معناه الاكبر من الحد والنسبة المخصوصة فهو غير
 بالمفهومية فلا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما به
 فان العلم الناحز في هذا الحد اصل المعنى المطابق والتحقق له
 يخرج به الفعل ناخرية بقوله مقتضى هذا طلبه الكلام فانما
 اليه من ان الفعل موضوع للنسبة الذي له معين ولنا في الاما الغناء

انما هو من
 كماله لفظه
 وهو هو

وهو مذهب بعض المحققين من انه من مذهب النسبة الى القول ما
تعداه المطابق ايضا حيث ان هذا القول مفهوما من انما على النسبة
موتونة على مذهب الفعل فالله بالغة المعنى في التفرقة هو المطابق
لانه الشايع المتبادر ولا لفظا المذكور في الحديث انما يحتمل على
ما يقابله من غير كيف لا ولو سمع ما ذكره الادم عليهم السلام في قوله
عليه من عدم وجود دلالة القضية بل من المطابقة لا نقاشا
لما ابيان لزوم ما ذكرنا من سمع لفظ ضرب منهم الحد الذي
مع انه لم يفهم المعنى المطابق لان من جملة النسبة الى انما على
واما توجيه الفاضل الحاشي بان العالم يوضع ضربا على الوجه العالم
اذا سمع هذا اللفظ يدرك منه بهذا الوجه وحضر عنه وهو
الحديث والزماني في ضمن ذلك الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ
يتوجه من لفظ ضرب الى المعنى من حيث هو لا الى الارجاء خصوص
الموضوع له بالقيمة فاذا حضر منه بالقيمة التثنية من اللفظ
من حيث انه رافد شاهد للحديث والزماني في ضمن هذا النقاش
هو الدلالة الحقيقية ولا شك انه لا يتحقق من سماع ضرب بل
من

49
من معناه والمطابق في التفرقة به وعده من الالهام والظاهر انه
من الالهام فان الشايع للفظ ضرب انما يفهم الحديث والزماني
من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزئية مدلول اللفظ
والعليه يتوسط الوضع ويحصل له شرعي ما لا يعلم على
ان يفهم ان من يدور تحت وما يشبهها ان بين مدلول الفعل
قالوا انما موضوعه لفظه هو ان كلمة لكن يفهم خصوصيات
وفي اشارة الفايده ذكرت معها انك اذا تقول في الفعل ان موضوع
الحديث والنسبة الى الالهام انما استعملت مع القول
القيمة لفهم تلك الخصوصيات مسلما انه موضوع للنسبة
الى ما لم يعين لكن يعينه هذا الحكم فان ذلك الالهام للنسبة
عند الخاطبة الشايع هذا وقد اعترفوا بان صبغة الحكم
موضوعة للحديث والنسبة الى ما لم يعين بذلك عليه اللفظ
وليس الفرق الا بالعيين من ذلك الشايع وعده من انما انما
وقوله يحكم ما عليه فان الحكم عليه لا يكون الا اذا انما
يحكم عليها بالاحكام المختصة مع بقائها على حالها وانما

احد اجزاء الفاعل الزمان وهو متحد بغير متفر على ما له متعدي
 يكون محكوما عليه فاما في هذا المقام فانه من مزال الالزام
 حقيقا لان سابقا سبق على هذا الحقيق **اعني** احد ثلثا
 قبل المعنى القضي بالحدث لان له معنى تفتيتا امر هو الزمان
 ولكنه بغير مقتدر لانه نفس الزمان والشي لا يشار في نفسه
فان مع احد لانه من آه اشار به الى ان اليا اذا وقعت صلة
 لا تتران يكون بمعنى مع بالان الالزام ان المتفر فاحد لاسم
 فاحد الفعل هو لانه ان عند فهم ذلك المعنى من لفظ امر **فان**
 هذا لا يخرج من احد لاسم مثل الفاعل في قولك زيد ضا
 اس **فان** صفة في بعض النسخ بالواو وهو الظاهر على نسخة
 في ضيحه جواب شرط محذوف اي اذا عرفته ما تكوناه عليك **فان**
 غير مقتدر صفة للغير وجوز ان المندى نصبه على ان يكون
 حال من المفعول وقد بان يكون خير مبدل المحذوف **فان**
 ان الرصية لان النسب يرجع الى الجعل قبل الفاعل والمفعول
 عليه غير مناسب والرفع يرجع الى التقدير وهو فلا **فان**

سواء كان الفعل متبعا بغيره او بغيره في الاصل موصلا
 مفعلا مبداء في فاعله جاعل تحذفه بحذف الحزة ولا يفرق
 ان يكون مفعلا بغيره بمعنى الزمان ومعنى كون الفعل فيه مفعلا
 ان موصلا في الاصل يحذفه فاعله جاعل اسم الفعل
 الذي هو المفعول **فان** مفعلا يستعمل موصلا اليه او مفعلا
 للفعل محذوفه تمام اسما من بعد اي اسم الا وهذا مبدل لاسم
 في الاصل موصلا بفعل الى غيره لكنه لا يخرج في ذلك المعنى للفعل
 عنه **فان** او غير صريح نحو هيئات ومعنى كونه غير صريح انه
 لم يثبت اسما لوصف لانه في نفسه المصداق بان يكون فاعله
 نحو هيئات **فان** ان لم يستعمل في الاصل موصلا لم يكن مفعلا
 مبدلا انه فاعله في قوله فاعله كان في الاصل موصلا ثم نقل **فان**
 اسما للفعل الذي هو بعد **فان** موصلا فاعله كناية في الخالصة
 الدلالية تقوى في رفعه فاعله فاعله فاعله فاعله
 نحو صومعة فاعله في الاصل اسمي صوت نقل منه وجعل مفعلا
 بمعنى الكون والكف ثم نقل من هذا المعنى المصداق في المعنى **فان**

هـ اسكت واكتفى ^ب فعل ^ب اسم ^ب المصدر ^ب اي ^ب عن ^ب المعاني ^ب المصادر ^ب التي ^ب كانت
 اي تلك المصادر ^ب اي ^ب من ^ب ما ^ب في ^ب الاصول ^ب والمصادر ^ب التي ^ب هذه ^ب الاسماء ^ب مستقلة
 من معانيها ^ب اي ^ب تفسر ^ب هذه ^ب الاسماء ^ب لان ^ب اللفظ ^ب انما ^ب يقبل ^ب من ^ب بعض
 معانيه ^ب اي ^ب معنى ^ب اخر ^ب وكذا ^ب قوله ^ب اي ^ب من ^ب الظواهر ^ب مستقلة ^ب عن ^ب معنى ^ب الظواهر
 نحو امام فاته ^ب اي ^ب الاصول ^ب غير ^ب معنى ^ب امام ^ب تقدم ^ب من ^ب ذلك ^ب الغرض ^ب جعل
 اسما للفعل ^ب الذي ^ب هو ^ب تقدم ^ب ما ^ب ذا ^ب قبل ^ب امامك ^ب زيد ^ب فعنه ^ب تقدم
 زيدا ^ب اي ^ب اسبقه ^ب وكذا ^ب الحمار ^ب البحر ^ب ومثل ^ب عليك ^ب فاته ^ب والاصول
 جاز ^ب بحر ^ب ثم ^ب نقل ^ب الى ^ب معنى ^ب الفعل ^ب الذي ^ب هو ^ب ان ^ب ما ^ب ذا ^ب قبل ^ب عليك ^ب زيدا
 فعنه ^ب ان ^ب ما ^ب زيدا ^ب فليس ^ب شئ ^ب من ^ب هذه ^ب الاسماء ^ب مقترب ^ب بأحد ^ب لان ^ب شئ
 بحسب ^ب الوضع ^ب المصدر ^ب واما ^ب بحسب ^ب الوضع ^ب المصدر ^ب فليس ^ب اسما ^ب فصل ^ب من ^ب كثيرا
 مقتربة ^ب من ^ب بعض ^ب مقتربة ^ب وهذه ^ب لان ^ب ان ^ب ما ^ب من ^ب الوضع ^ب المصدر
 الثاني ^ب وهذا ^ب شرح ^ب العام ^ب مواثقا ^ب العلوم ^ب الحق ^ب ولكن ^ب انه ^ب كان
 المحقق ^ب كيف ^ب لا ^ب كان ^ب كذلك ^ب لان ^ب الزم ^ب ان ^ب يكون ^ب اسمية ^ب هذه ^ب الاسماء
 معتبرة ^ب فعلا ^ب معاني ^ب الانفال ^ب مقدم ^ب ان ^ب انه ^ب بأحد ^ب لان ^ب شئ ^ب الذي
 هو ^ب مقترب ^ب للاسمية ^ب بحسب ^ب الوضع ^ب الاصلي ^ب وهذا ^ب ببطلان ^ب النظر ^ب لان ^ب الاسماء

ان يكون ^ب مصدر ^ب لا ^ب اسمية ^ب فما ^ب وضع ^ب للعلم ^ب لا ^ب يكون ^ب وضعا ^ب القول ^ب مقترب
 لا ^ب اسمية ^ب وضع ^ب غير ^ب الاسماء ^ب بجملتهم ^ب ان ^ب يكون ^ب اسما ^ب بالنظر
 الى ^ب الوضع ^ب الذي ^ب لا ^ب يعتبر ^ب الاسماء ^ب بالنظر ^ب الى ^ب الوضع ^ب الثاني ^ب فلذا
 قال ^ب بعضهم ^ب لما ^ب هو ^ب الاسم ^ب لا ^ب يكون ^ب اسما ^ب فبطلان ^ب الاسماء ^ب بالنظر ^ب الى ^ب الوضع ^ب الثاني
 كما ^ب التقريب ^ب واما ^ب التقريب ^ب فمحمول ^ب ان ^ب اريدت ^ب الحقيق ^ب فاسمع ^ب لما
 قيل ^ب عليك ^ب مقتولا ^ب ان ^ب مقصودهم ^ب من ^ب تجارب ^ب هذه ^ب التجارب ^ب الغريبة
 هذه ^ب هذه ^ب الاسماء ^ب من ^ب تجارب ^ب الفعل ^ب واذا ^ب الحال ^ب في ^ب تجارب ^ب الاسم
 ونحن ^ب نوجه ^ب من ^ب غير ^ب الحق ^ب اج ^ب البيان ^ب مقتولا ^ب معنى ^ب ان ^ب الفعل
 ما ^ب اول ^ب في ^ب معنى ^ب تف ^ب مقترب ^ب بأحد ^ب لان ^ب شئ ^ب فما ^ب ذكر ^ب انه
^ب دال ^ب على ^ب الحال ^ب وذلك ^ب لان ^ب الحال ^ب مقترب ^ب مع ^ب للعلم ^ب لان ^ب شئ ^ب اي ^ب ذلك ^ب الحال
 مع ^ب ذلك ^ب الزمان ^ب مدلول ^ب الفعل ^ب واذا ^ب قبل ^ب ص ^ب مقترب ^ب للعلم ^ب بالنظر ^ب الى ^ب الوضع ^ب الثاني
 اي ^ب لفظ ^ب الفعل ^ب الذي ^ب هو ^ب اسكت ^ب ولا ^ب يبيح ^ب هذا ^ب اللفظ ^ب تفهم
 السكون ^ب مقترب ^ب للعلم ^ب لان ^ب شئ ^ب بوسع ^ب هذا ^ب اللفظ ^ب بالنظر ^ب الى ^ب الوضع ^ب الثاني
 فعل ^ب مقترب ^ب للعلم ^ب بالنظر ^ب الى ^ب الوضع ^ب الثاني ^ب فما ^ب ذكر ^ب انه
 كما ^ب لما ^ب يقال ^ب مقتولا ^ب ان ^ب الاسماء ^ب لا ^ب يكون ^ب اسما ^ب فبطلان ^ب الاسماء ^ب بالنظر ^ب الى ^ب الوضع ^ب الثاني

اسم للفظ اسكت الذي هو اللفظ بمعنى الفعل وهو علم للفظ
 لا لشيء بشئ اذا قرب الفصح بقا يقول مع انه لا يحط به
 مثلا لفظ اسكت وقربا لا يبعده اصلا غير موافق للتحقيق
 فان الكلام في الاسماء الاقوال الاصطلاحية لا اللغوية
 فغير متعلق باللغة اسم لانه علامة على معناه وكذا الحرف
 نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء الرجى فاذا قلت عسى
 ان يقوم فمعناه ان ترجى قيام زيد غير مفيد من ان
 ومعنى كاد انشاء فاذا قيل كاد زيد ان يقوم فمعناه ان
 قريب قيام زيد غير مفيد ايضا بزمان لكنهما في الاصل مقتضيان
 به فان كاد مثلا كان معناه ان الغرض الواقع في الزمان الما
 وعسى الرجى الواقع فيه فاذا قلت عسى ان يقوم فمعناه
 الزمان **قوله** وخرج منه المصارع لاختلاف النحوات فمدد للفظ
 من الزمان فقبل هو الحال واستعماله والاستقبال اعان قبل
 بالعكس وهو الاصول قبل بالاستتراك فعلى التقديرين **قوله**
 دلالة على العلة لا على ظاهرة وعلى الثاني كذلك ايضا لانه

على

على اثنين دلالة على العلة في معناها **قوله** ولا لا يقدح في الدلالة آية اخرى كدلالة
 على الزمانين المعنيين بدلالة على العلة هذا الى حال ولا يستقبل
 نعم يمنع ارادة العين كالزمانين اذا اريد من لفظ المصارع وعلى
 تقدير الاستدلال ارادة مساواة وهو لهما وان ارادة الاثنين
 معا في ارادة الواحد بعد وهو هو وهذا هو موافق للمعنى من لفظ
 المشترك بذلك فليجمع معانيه عند الخبر من القرينة لكن يرى
 شقها الا معها او اما علما ان ذهب اليه ابن سينا من ان اللفظ
 شرط الدلالة فالامر ان وضع حيث انه لا يدل على الجمع القرينة معها
 لا يدل على ان كان واحدا **قوله** ليعيد زيادة معرفة به اي ليعيد
 ذكر بعض لغويين والمعمول بسبب ذكر لفظ زيادة معرفة فان اصل
 حصلت من تعريفه لكن لما كان في التعريف قدرة وعطاء بما
 عرفته ووجه زيادة الانقياس بذلك بعض خواصه **قوله** معناه اي
 انه لا يمكن ان يندم لغيره الا مقوله ليس للمصراع جمع الكثرة وهي
 قوله التي هي حقيقة زمانا وعلى القرينة اذا انفصل عن صاحب اللفظ
 قريبا من الاثنين خاصة **قوله** ومن التبعيضية والدليل على كونها

تبعيضية فخرجها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت مبتدأ
يوضحه قولك هذا من الناس أو من الأتراك ^{جاء} ولا نق
في غيره البقاء انه بيان وايضا لما بقى والماء بالخاصة
عند ان باب العربية ما ذكره الشرح لا كان لا وما عند
اهل اللغات فان الخاصة هي الكل المحول على ما له الخاصة كقولك
زيد ضاحك ^{في} وهي اما شاملة آه والخاصة الشاملة في هذا
المقام هي ما اشار اليه بخلع غيره كما لا لام مثلا فاما لا
تدخل الامناء العرة بغيرها مثل القاسر ^{بشبه} ^{هنا}
وعلى اللام اي اللام باعتبار دخولها ^{اي} ^{اللام} ^{الترقي} ^{الخاصة}
ان يكون اشارة الى ان اللام في اللام المقصد الخارج بارة
اللام الشاعية بيايهم وهي لام التعريف وان اللام يخرج من
الصفات اليه لكن لا يلزم ما بعد من الجزر القويين وغيرهما
فان اللام بهذا البيت موضع من الصفات اليه وتقدم مقام ^{الترقي}
سابقا فلا يفيد هذا وانما احتاج الى التقييد ^{لانه} ^{فان} ^{لا} ^{يكون}
غير التعريف كلام الامر لا مبتدأ والجود والعليل والملك

والفصل

والفصل في القسم التولية وجواب لو لا للام التعريف ^{سقط} ^{في} ^{اللام}
امن امير الصيام في امير هذا كلامه في جواب جمل من جمل
التي هي مبتدأ من طعن من سئل امن امير الصيام في امير
والمنع من جملة الاعيان وفعل الخبر الصيام في وقت السفر ^{في} ^{الخاصة}
موقفا للفت ليس من البر وفعل الخبر الصوم في السفر ^{في} ^{الخاصة}
صريح في نفي ما جوزه الغام من الصوم في السفر فان الذين قيل
فعل الواجب والمحب اذا خرج منها يعني كون مكرها ان ^{كان}
لا يرد لا مقصور الا بالامه في مثل هذه العبادات ويقوم ^{لا} ^{لا} ^{لا}
من الطرفين يحصل ضرورة مرجح ^{العدم} ^{شبهة} ^{اي} ^{العدم} ^{شبهة}
كون الميم في تعريفه لاختصاصه ببعض اللغات ويجوز ان يقال ان ^{الميم}
بذلك من كلام التعريف فلا يفتقر الى اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سبويه في اختياره الكلام اي لعين المصطلك
على الالف ^{اللام} ^{او} ^{في} ^{الترقي} ^{الخاصة} ^{هي} ^{اللام} ^{وعدها} ^{وهو} ^{اللام}
الذهب اليه والذليل عليه ان التعريف يقتضي التمييز ولا يعمل ^{على}
متصرفا ولما هو القوي فكذلك املامة تقتضيه لانه

مع انه يدخل عليها او يكون مبتدئا على مذهب من قال ان
تقريب المسمى بتوجه لفظ اليه ايا اللام المقيدة بحا
سيا في انتاء الفصحى وان كانا ههنا هو في المسمى المنك
نحو لا جل واما التعريف قبله كالقائم فخرى التذليل في هذا
تقريباً وهو مفهوم من كلام بعض المحققين **كالموجود**
وقول بعض المحققين ان الذي زيد عليه اداة التعريف بعيد
وكذا لا سائر الحروف يعرف مثل اللام في اقصى لا يتحقق
القائم واما هذا وقد عرفت سابقاً ان الاسماء اية شاملة
بجميع افراد الاسم **دخول الجرائد الى الصلح على المضاف اليه**
كحالة الامانة العينية وهي الامانة الاخرى المعروفة بالمصنف
تقريباً انما يخصها الكلام زيد في العامل في المضاف اليه
في هذه الامانة خلافاً منهم من قال انه حرف المقيدة باختا
التم نظر الى ان معناه في الاصل هو الوقوع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذا اسر كلام زيد كلام حصل لن يصدق الاضاف
قائم بالمضاف اليه لا يجعل الحرف ولا ينكر على حرف الجر مقدراً ان
في غير

في غير هذا الوضع وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو
منهم من قال ان عامل الجر هو المضاف فقامت بحرف الجر
قال لان حرف الجر شرعية مفعولة والمضاف مفعولة معناه **وكذا**
مقدراً لكان كلام زيد نكرة ككلام لن زيد فعلى كون الثاني
مضافاً اليه حاصله بواسطة الاول هو الجواز بنفسه ومنهم
من ذهب الى ان العامل معقول الاضافة وحرف الجر هو اوسطها اما
الاول فيعيد من جهة ان الحرف ان كان موقع الاضافة في الاصل
الا ان الوقوع لها بالاعمال انما هو الاسم المضاف بكل عمل في
واما الثاني فلا بد صاحب ان اراد بالامانة كون الاسم
اليه وهذا هو الغرض المقصود بالعامل به يتقوم الغرض المقصود ان
ادامه النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فيبقى ان يكون الثاني
في العامل والمفعول ايها النسبة التي بينهما وبين الفعل **فان**
ان العامل في الامانة لا فعل هذا العامل لا يقبل به **فان**
معنى الفعل اليه لان حرف الجر مفعول لا يصلح معاني الافعال
تعلقها على الاسماء واما اذا كان ظاهره انهم فانك اذا ارعيت ان توضح

مرقية على نيلها لا بعد قدية اليه بالياء لا لا
 ولما اذا كان مقادير الكلام وبه فقد عرفت ان اصله غلام
 حصل ان يدا في الفاعل يحصل فلا بد هو الحرف في هذا ما قلنا
واما الازمنة اللفظية اه جليب نحو المقدر بقدره
 ان يقرب ان مدعا كذا اثبات ان مطلق الجوز خواص الاسم ^{كجوز} واما
 من الدليل انما ثبت اختصاص الحرف الذي هو الحرف بالاسم
 فيضي المضاف اليه في الازمنة اللفظية فان العام في جريمتنا
 المضاف الى الازمنة لا حروف الجوز واصل الحرف ان الازمنة اللفظية
 فرع الازمنة المعنوية لا فاعلا لا حطه فيها معنى الحروف الجوز
 مائة المعنوية فانك اذا قلت مررت بالربيع فكيف ملاحظ المعنى
 الحرف فان لم يقدره مكانك قلت مررت بالربيع ان يد والمعنوية
 ملاحظة لفظة ومعناه مكانا متصلا وهو فرع لما لا خلاف ان
 فاعلا بين وهنات واحدة فانك فاعلة كانها اكثرها التي
 الفاعلة المعنوية اقوى من الفاعلة اللفظية لان الازمنة اللفظية
 للعاطف هذا ما علم ان ما هنا ما من سياتي من تعريف المضاف

اليه

اليه بان ثبت اليه في وسطه حروف الجوز ثم قسم هذا القسم الى
 المضاف اليه بالازمنة المعنوية واللفظية ^{بيان} بان يختص
 هذا بيان لكون المضافة تقوى على وجهين احدهما ان يختص
 بالمعنى الفاعل يختص باصلها وهو الاسم وبما يحل في الفعل
 والحرف يمكن تسميها الفعل لظهور ان الحرف لعدم استقلالها
 لا يصلح لذلك فثابتنا ان تزداد اصلها بان يتصل بالاسم
 والفعل الاسم بان الترتيب وعرفه بان لا يصدق للقرآن التي
 في الحروف الجوز والطلاق وهي الروايات والياء والحاصل من
 اطلاق التسمية في الفقه والكثرة كقولهم تعالى واللوم طاعة العباد
 بقوله ان اسمها لما بين في اختلاف وجه التسمية فذهب
 الائمة وسيبويه وجميع من المحققين انما هو ترتيب الترتيب وهو
 انما يحصل باحرف الاطلاق لقوله المداقوت بها فانما استدل
 ولعله يتوهموا بانها في كونها في لغة تميم اكثرهم جميع
 وكثر من تميم بامها المجازيون فلا تسم بدعون القوافي على
 في الترتيب والذين اعتمدوا ذهب اليه في التسمية بانه المحصل

للتميم لان التميمي يحصل بالنون نفسها لا تحا من افني واليه
 ذهب ابن جيبش وابن شاذان في اعلو له وهو مختار صاحب اللب
 قال انما اجبى به لوجوه التميمي وذلك لان حرف العلة
 في الحلق فانما ابدل منها القوين حصل التميمي لان التميمي
 عنه في الخينوم وهذه الامتاع تحتها الشار واليه اهلى الش
 وقد نقلت في كتاب مفتاح اللب اقلها اخر منها القوين
 العالي وهو اللحق للمقوا في المقيد اى الساكنة نحو قوله
 الاعناق حادى المحرق مشيد الاعلام لما ع التحق سمي
 اما فعلوه اى يندى اى ان نجحان المحرق من غلاى المحبة اى افرط
 ونجاة المحرك والمحرك هنا هو حرف الساكن وقد عداه وزاد عليه
 ومنها سوين اى بارة نحو قول الشاعر سلام الله يا مطر
 وليس عليك يا مطر السلام وعدك فالق من قبل سوين
 ومنها سوين المحكية كسوين زيد قائم عليها زارة ابن الجبار
 والحلق انه سوين العرف لانه هو الذى كان قبل التميمي
 سوين الضربة نحو قول الشاعر يوم دخلت الحدة جلدته

قاله الفقه هو سوين العفك لان الضربة الماحية الضربة والذ
 ذهب اليه نجم الاثمة وكثرة تنوين للضربة وهذه الامتاع
 كلها مشتركة بين الثلاثة الاربعة سوين العفك والتكسر
 والعرض والقابلة عطف على الدخول ان نصب على المصداق
 اى يعطف عطف الملامبا الدخول لفظه في قوله دخول اللام
 ومنه قول الدخول اى الذى دخل عليه لفظ الدخول هو اللام
 الجريرة بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام كان التقدير
 دخول الاسناد اليه لان عامل العطف عليه بقية في العطف
 وهو ما سلكه النقاد من قولهم دخلت هذه الحاسة لا سم
 اما معطوفا ذكرها في العلة كالالف واللام الحوقا في آخر
 كالقوين والاسان لا يصف بثنى منها لانه انبى بين
 المسند والمسند اليه فخاصة الاسم ح هو نفس الاسناد اليه
 لا دخول **مكذبا** في الامتاع اى مثل انقضاء الجلاء **الاسناد**
 اليه انقضاء هما في الامتاع لانه انبى بين المسند والمضاف
 اليه ففى انبى بالرفع عطف على الدخول لا يلامه قوله **واللام**

كون الشيء مستديرا كان هذا العبارة يومه معنى فاسد بحيث
 ان التغيير الجبرير يرجع الاسم ظاهر فيكون معناه انما ^{شاهد}
 الاسم من غير ان الاسم وهذا الحكم حاله عن الفائدة اوله بما
 ترى تجعل الصبر واجبا الى الشيء باعتبار اداءه اذا انتهى ^{الشيء}
 ظهوره كالمذكور ومما صال الغاية ان كون الشيء مستديرا ^{الشيء}
 وانتم المسمى بربع الصبر الى الاسم لكن لكتاب بالابح من جهة ^{حيث}
 فاعلم انما اليه الى الاسم والحكم عليه بالخصيص باعتبار ^{الهيئة}
 التسمية وهذا التسمية المستفادة من الية المختص به مقلد فيفيد ^{لص}
 فاعرف انتمى طبق الحق في راد انتم عليه ومما صال الواجب ^{حج}
 ان الصبر وان كان واجبا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار ^{فعله}
 مكانته فالاسماء الى النوع الاسم ومطلقه من خواص افراد ^ه
 فتقول انتم والمراد به كون الشيء اصله ان الصبر يرجع الى الشيء ^{المعروف}
 كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انتمى مكانته فالمراد من خواص ^{شاهد}
 الى الشيء في ذلك الشيء هو الاسم وظني انه هذا كله يكلف ^{مفسر}
 الله ان الاسماء المختصة بالاسم هي من خواص الاسم حتى يجعل الحكم ^{الاسم}

٥٥
 من الفائدة وقاية القبر عنها التثنية على المحل وهذا ^{كنا}
 يقر من علمه التام شجاعتها ان الشجاعة التي توهب ^{شاهد}
 منه لا تصد من غير لان الشجاعة المختصة به من خواص ^ه
^ه من الفعل وضع الخ معني ان الغرض يخطت معنى الفعل ^{ضعته}
 معناه ان الامر يرتبط به وهذا هو معنى المند اصطلاحا ^ه
 والافعال لا تعرف المند والمند الية لانه لفظا ^{بد}
^ه ولان معناه ان لوان المند المعنوية الترفيع ^{الضمير}
 كلفا من زيد بلفظ لا يدخل من خواص الاسم كما عرفت فلام ^ه
 الترفيع من لوان المند المند الترفيع وهو ما لا يحدف ^ه
 التقوين كلفا من زيد وما يقيم مقامه من هذا التثنية ^ه
 الجمع كذا ان زيد صار بوزن زيد والتقوين لا يدخل الفعل ^ه
 عرفت فلا يفتى ولا يجمع حتى يحذف من ناء واما نحو زيد بن ^ه
 فهو تثنية وجمع الغيرة لا للفعل والتخفيف نحو الحسن بن محمد ^ه
 عليه السلام والكتاب ^ه واما فترناه فان ملاحظة الغم فتبقى ^ه
 القبر بامرهم شامل للصفات العنيفة والية وملاحظة ما ^ه

من قول المصنف رحمه الله تعالى في تفسيرها بالثاني للوقت
فان قيل انها للثانية المذكورة **الفصل في الجملة** او **المشارة**
الا ان الجملة في الواقع هي المذهب العلم وجماعة الا ان المضاف اليه
هو الفعل وذهب الخوارج الى انه هو الجملة والمشار به نجم الامة
حملا للمضاف اليه في هذا الباب على المضاف في قوله لا يفتك
زمن الحجاج امير فان الجملة الاسمية بالانطلاق **اي يوم**
فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصداق للدلالة عليه بفعل الفعل
عليه مقرر المضاف به مع جعل الفعل من التقرين نحو استنك يرمي
قدم زيد الحمار بالباردة فان الحمار مفعول يوم وهو مذكور ظاهرا
فانه التقرين من قبل المصداق بالجملة لا العلم هذا
واعلم ان نجم الامة قد جمع بين القولين بحيث قالوا ان المضاف
اليه لفظا في يوم ودم زيد الجملة اللفظية كما ان الاسم في ذلك
امتنان زمن الحجاج امير هو المضاف اليها ولما من حيث المعنى
فالمصداق هو المضاف اليه **الزمان** في الجملة **اي** معكم يعني
او يدونها المضاف والمضاف اليه والقبلة التي بينهما
لغضا

لغضا من الاسم ان يكون طرافها اسما فان مررت بها
اي الفعل لا جملة لان الكلام ليس فيها **اي** الاسم **تسمان**
قد علمت لك في تقدير منقصة في قول المصنف هو اسم وفعل
ما يوضح لك تقدير لفظ تسمان هنا فلا يفيد **معرب**
وميقى العرب بغيره من العرب يعنى لا طرافا وان كان المضاف
فالعرب اسم الذي صار مظهر لمعنى او دفع التباسه
وقد ادبنا لا مريد الميقى من العرب من البناء وهو الفاعل وعلم
التعريف بالبناء الحكم الذي لا يتغير الزمان **فالعرب** البناء
للتعريف بالاسم للعهد الحجاجي الذي هو قسم من الاسم لانه
في منقصة اسماء فلا يذكر الا اسما كما وكذا جمع المحدثين
بذلكها في تعريف الاسم **اي** الاسم الذي يركب مع غيره
من هذا الكلام دفع اعتراض النحوي بحصولها ان كان
يطلق على العهد الحجاجي بالقبلة الى الآخر وعلى غيره مما اطلق
الزنج على العهد الحفصيين وعلى غيره مما اطلقه الفاعل الاول
مع ان اسما له في الثاني اشهر بالاعطاء المشتركة لا تقع

والحمد لله فضلا عن ان يكون المقسم مستقاما غير مشهور
لنا هذا لكن لا تم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان
مركبا مع ماملة مما يصلح الجوابا استعمال الالفاظ المشتركة
في الحدود معرب بلا ضرورة وهي هنا موجودة لان المقسم
غير معرب بالذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون
مركبا بالشيء الثاني فالرفع اعراضه الثاني بهذا التقديم
كما يرفع الاعراض يرفع اعراض ما ليس بالمتوسط حيث قال
ولفائل ان يقول عليه الفقق بنفس مبنى الاصل لا يصدق
عليه انه مركب له ريشه مبنى الاصل لا مقام مشابهة الشيء
لنفسه وحاصل الذم ان الكيفية اسم ومبنى الاصل
ليس باسم ومبنى الاصل ايضا بقوله مركبا يتحقق مع ماملة
او لا ماملة لمبنى الاصل فذكر الاسم كالحقيق ومقتضى
ايم من ان يكون موجودا في اللفظ او محذوفا لفظا او
معنويا عند القام وان كان عند صاحب الكشاف معربا
كما سبق او لا يثبت له الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض

الوارد في القاهر عبارة اللهم بانه يخرج منه غير المضاف لخاصته
لمبنى الاصل امضى الفعل بالضميرين كما سبق في رسم الفعل
فانه مثله للفعل الثاني بوقوعه بوقوعه وحاصل الجواب
وان اطلقت في الترفيع لان الالباب منها هو المشاهدة الشا
المؤثرة في دفع الاعراض وقد ضبطها التبع ابرسالك بوجه
ان علة لها المشاهدة الوصفية كالقمار ثانيا كون الاسم
متقنا المعنى من معاني الحروف كمن متى ثالثا كونها نايبا
عن الفعل كجملات ورويد نحو هارايها افتقا للاسم
الى اسفل كالحروف واللك كالا سماء الموصولات الى الشيء
الذي هو الاصل اه المقسم من هذا التحقيق دفع امر القام
الاستدلال بادي بقرينة ان المقام من قوله مبنى الاصل مبنى
في الاصل اي الاصل في البناء فالامانة مثلها في غير اليوم
في جميع الالفاظ المتعارفة او الاصل في جميع الالفاظ الدنيا
فينبغي ان يسمى امثاله الضارح من الاسماء وحاصل الجواب
ان الامانة بيانية اي مبنى هو اصل البنيات فالان واللام

مؤمن من الضاد اليه يخرج الضارح لانه ليس يتيقن وهو اصل
 البينات وهو الماتية قال سيد المحققين يجعل بعضهم الجملة
 تمام ارباعا فما يميزان بناء اسماء الاشياء لا حتميا
 الى العربية التي لغة لا حتميا على ما في اسماء الاشياء لا حتميا
 كاحتياج المحكي الى مائة وذهب لا كمن ذلك الى ان علمه بناء حتميا
 بنفسها معنى الحرف وهو الاشياء لانه كما لا يستفهم فكما
 حتميا او يضع لها حرف فيلعلها تقدم وضع حرف في ذلك
 لا يخرجها عن معنى الحرفية والاولى ان الاشياء في محله انشاء
في اسماء العديدة مثل زيد وعمر ويكر المعرب اللغوي
 المعرب في الاصل اللغة الاسم الذي يجري عليه الاعراب الفعل
 كقولنا جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة
 فقد سمع منهم انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع فانما العلة
 اي صاحب الكشاف معاصر المذهبين ان العلامة اكثرت في تحقيق
 المعرب بكونه قابلا لوجوب اسباب الاعراب فيه سواء وجد كزيد
 من قام زيد او لا كزيد والمهم ان يكلف به بل زاد مع العاقبة

يورد اسباب التبعيض فيتحقق الاسم لان يعطى الاعراب كيب
 يحقق العلم امره وعدم المشاحة في كون الاسم معربا
 حتى يكون كالمعرب اللغوي فلم يعينه لعلنا العلامة مستبر
 الاعراب بالقوة العبدية والمص اعتبره بالقوة العربية من الفعل
ولذا لانه لا اجل ان يميزان الاعراب بالفعل ليس نظاما
 في المعرب اصطلاحا سميون من زيد فقال جاء زيد فانما
 زيد محذوف الاعراب معربا وغيره من الشائع لهذا الكلام علم
 فزيد بانك لم تترك الاعراب هذه الكلية مع انها معربة للمعرب
 هذا علمه باعنه على المحذف كالوقف واخره اذا عرفت هذا
 فاعلم ان القوي ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه
 ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجعت النجاة على ان المبني
 مثلثا به البقي لاصوله يذكر وايضا في التركيب لا يوزن
 الى قول الشيخ ابراهيم ان الاسم فيه معرب وسبق لشبهه للمعرب
 مطلقا والمعرب في هذا هو الذي انتفت فيه تلك المشاحة
 سئل ركب مع فاعله او لا والمهم نفسه لما علم البينات لم يعد

جملة الاسماء المرفوعة مع ان مذهبها مخالفا لاصلها
 الاسم الذي هو لا يجر هذا وقد جعل بعضهم الاسم المرفوع
 متماثا لاسماء المرفوعة من حيث على هذا القاضي ايضا
 لان المرفوع او المرفوع من جميع المسائل الخزان يعرفه
 واخر الكلام من كونها معربة او غير معربة واسماء كل من العرب واليه
 من لم يعرف هذه الاموال بالفتح من العرب لان من مع من
 ان زيد مثلا فجا وزيد مرفوع وكان من اهل السليقة
 يتكلم به الامم فقه لا سمع منهم ان زيد مثلا فجا وزيد
 مرفوع وكان رج نعرفة علم النحو لا يفتقد الامم فقه اصطلاحا
 النجاة بان هذا الاسم مرفوعا لا فاعلا ولا مفعولا ونحوهما
 فائدة غير معتد بها وانما قلنا ان المرفوع لا يجر لان من جملة
 الاخرى معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه الشاخير
 بالعكس كجاء بتقديم المتعصب لمعنى الاستقام وديرب
 الفاعل من المفعول في بعض الاموال فالفهم من معرفة العرب
 مثلا الفاء مفعول اي اذا عرفت المرفوع من علم النور من جملة مسائل

العرب

فاعلم ان المقام منه انه قوله لا يحتمل ان يتعلق بالعرب فيكون
 على سبيل التمثيل لان المقام من معرفة الذين ان يعرفانه قالوا
 اخره مذكور على سبيل التمثيل لان المقام من معرفة الذين ان يعرفانه قالوا
 المشار اليها انما بعد وما اصل الكلام ان المقام من البحث
 التفتيش عن احوال العرب معرفة ان من الاسماء المختلفة الاو
 في كلام العرب ليجعل معرفة كلامهم فيهم مختلفا لبطان الكلام
 ومع نعرفة الاسم العرب متقدمة على معرفة الاختلافات لان
 لان معرفة الاختلافات انما يحصل بعد البحث والتحقيق عن احوال
 كما يمكن البحث من احوال شي وعكاه لا بعده معرفة ذلك الشيء
 فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة العرب حاصله بمعرفة الاختلاف
 ومعرفة العرب يجب ان يعرف العرب ولا قبل البحث عن
 بله ما يختلف اخره كما اصله التجويد يكون المقام من هذا الخبر
 معرفة ان ما يختلف اخره لا يعرف من ان المقام من البحث
 عن احوال العرب معرفة العرب موقوفة على معرفة الاختلاف
 المذكور لا تخصا معرفة له معرفة موقوفة على معرفة

العرب

لان المقصود من البحث من احواله معرفة ما لا يمكن البحث من احواله
 الا بعد معرفة غيره فليكن الدوام مرجحاً فادراكه ففهمه فينبغي ان
 يعرف العرب بعين الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامها
 فيكون معرفتها موثوقة عليه ومعرفة لبيت موثوقة عليها
 كما فعل المصنف هذا لتحقيق الكلام موافقا لفظ كلام الله وكل
 المصنف في الشرح واما الحتم فقد شرحه حالاً بما سبغنا في التلخيص
 في قبيلك شك فارجع اليه **في بيان كلامهم الفصح**
 اي اذا جعل اخر مختلفا من معرفة العرب باختلاف معرفته
 متقدمة على معرفة الاختلاف **في بيان معرفة فاصحة الجمل**
 من باب التفعيل الا انه من الجر وهو كلمة لقوله يعرف اي يعرف
 بذلك التعريف لخص هذه المعرفة **في بيان تقدم الثاني**
 علانته هذه هي النتيجة القاسية اي اذا عرفت قبيل الله
 فاما حاصلها تقدم الثاني فلان في مقدم معرفة الاختلاف
 او تقدم معرفة العرب على معرفة العرب وهذا هو الذي تصحيح
 فينبغي ان ادراكه من فادراكه ففهمه فينبغي ان يدركه الله

حمل الجملين فلهذا لا التعريف يعرف العرب في افرادة فهو هو
 حقيقة المعرفة ذلك ولا يعرف الله من هو ضد الفارقة
 كما عرفت والله الحسني قد وقع الامراض من تعريف الجملين
 باسكان معرفة الاختلاف بالاستغناء عن بيان الاستدلال
 بالاولى كجواب الجمل كجواب لا يتخط ما فيه اي من جملة احكامها
 فينبغي ان يدرك من ان تركيب العرب مع ما مله ابتداء في
 العرب في اخر من جملة احكام العرب من حيث هو عربا
 فينبغي ان يدرك الحاشية لاخراج المتيقن بانه ايضا ما يختلف
 تقديره لكن لا من حيث انه معرب بل بانه نجم الامة من هذه
 الامراض بان العرب يختلف اخره تقديره اي تقديره الاخر
 فليحذر من الاخير ولا يظهر له التعبد كما في القصور او الاستغناء
 كما في القصور بخلاف الثاني فان الامر لا يقدر على معرفة الاخر
 اذا التام من العرب في جملة وهو مناسب للتيقن في قوله
 هو لا واما من قد يكون المانع ايضا في اخره كما يكون جملة
 نحو هذا فلهذا يقال في نحو هو لا والله في حمل الرفع في موقع

الاسم المربوع بخلاف المقصور في جواهر في الفصحى فانه يقال ان الرفع
 مقدر في غيره **حقيقة** احكام الالاد بالتبدل الحقيقية بتد
 ذات الدال مثل جواهر في ابوك ودايت ابناك وعرين بابيك
 وبالتبدل الحكمي بتدله لانه المقصود كونه علامة فصيحة
 ملامتهم مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
 كما سياتي في قوله رايه مسلمين وعرين مسلمين **او** مقدر للاد
 بالصفة الصفة اللغوية اعني الحالة وتغيرها في قولك جواهر
 ودايت زيدان فان كان حرف لم يتغير بل التغير وصفها هو
 كونه امر مرفوع ومضروب اي سبب هذا التغير من جعلها **لقد**
 او للعللة كما فعل الفاضل الهند **لقد** لا ينقص فان زيد
 لم يختلف مع اختلاف العول على عليه فهو عربي لكن اخر له
 يختلف فهو من قبل ما سياتي اي يختلف لفظ اخر
 في القوانين معنى الصان الى المفعول وان كان هذا خلافا
 واصل ان العرب يختلفون من جهة لفظ اخر اي سورة اخر
 فهذه التغيرات في الاصطلاح الواقع في النسبة الواقعة في جملة

عقل

يختلف **اختلاف** لفظي متوينا اي اللفظ في هذا الصان
 لغز على الصان اليه وانما لم يتبدل لانه مفعول في الكلام
 التبدل لانه وصف لاختلاف مفعول في الكلام فان قلت
 حاصل الامر من ان المفعول من قوله يبدل ان يختلف هذا الحكم
 ثابت لجميع المربعات وليس كذلك فان في بعض المربعات لا يتحقق
 الاخر باختلاف العوامل وهي اسماء التي يفتقر معرفة ان كان
 فيها اختلاف لا يرب بدخول العامل لاختلاف الآخر باختلاف
 العوامل هذا الحكم الغرضي حدثت له ارب بدخول العامل
لقد يمكن هذا الحكم الى اختلاف المذكور **الاعراب**
 الالف واللام للعهد الخارجي وهو شارة الى الامر المذكور
 في ضمن المرب **حركة** او حرفا اشهر كونه اعرابا يستعمل
 لفظا مشتركة بين المعاني في الترتيب واداءها لفظ
 اوليت للترتيب وان اعراب حركة وحرف بل ذكرها للفتاوى
 الى انهم لا يعتمدان في موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما
 في بعض المربعات والاخر في الغرض **اي** اعراب العرب واما الترتيب **لقد**

والزبدية في غير لغة القوم ولذا سقط الاصانة فاعلم الاسم
 والوان فانما وصفة بغير ان من القسبة فاختلاف اي ما ^{يختلف}
 فان يخرج كما اذا كان له بالحر فاصفة كما اذا كان بالحر كما
 العامل والمحقق بان العامل متلجا ورايت المحقق
 للاعرب كالفاعلية والفعلية والاضافة وان كانا سببين
 للاختلاف لا انهما ليا حركة ولا حرفان في الحاشية لكنه
 يتكونا اذا كان العامل حرفا واحدا كالبناء الخانة والاول
 ان يستدل اخر لهما الى التبيين القريبة المفهومة من البناء الخانة
 وايضا منه الموصولة على معونها انتهى من المبادىء من الخانة
 تفسير الاعراب بان يكون محله اسم المربوح ^{الخانة} فخرج البناء
 على معونها بان يكون نكرة مخوفة بمعنى ثنى من الاعراب
 البعيدة فانك اذا قلت بناء زيدا شاعرا سببا لفاعلية زيد
 وهي سبب للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي
 في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف زيدا بلسنة العامل ^{المحقق}
 وان كانا سببين للاختلاف فلا ان سببهما بلسنة فان خرج ^{نقطة}

يمكن

الاصانة للعرب بناء على انما هو اصطلاح اعني ان العامل كالعلة ^{الموجبة}
 بان يقال بالاصانة دخلا في الامة اكثر منه في الموطن
 انتهى وهو وقع للاعرب من بوجه اخر بقيد الحقيقة اي الحقيقة
 المذكورة سابقا على الحقيقة المص على اعتبار المص متعلق
 بعرب رشاء الى ما ذهب اليه بعض النجاة من انه متعلق للبناء
 الى المبنى فخرج بالضمير الى الجمع الى العرب فان بعضهم يحتمل
 ان يتعلق بخرج اي لغرض حركة نحو غلابي مسلم على اعتبار المص
 عند البعض لعرب في مسألة البحر هو امتثال بعيد ^{نقطة}
 هذه الحركة كما تقول ابناء غلابي راءه مختلف
 حكما وهو لا يظهر لي وانق ماسبق ما قيل في الكلام بهذا
 كانت موجبة قبل دخول العامل ثم حلا لاعرابه ولما
 ذهب اليه الشارح الهندي فلهذا لم يرد من ان قول المصير
 او من تسمية الحلو قد خرج بها حركة غلابي لا انما لا يدل
 على معنى من المعاني المصونة وانما هي هذه الحركة بقيد الحقيقة
 كما عرفت وجعل العلة خارجة عن احد ^{نقطة} اختلافا في وضع الامور

وليست ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف ^{المعاني}
 التي منها لا تصور في كلمة واحدة بل كل معنى من معانيها له
 صيغة ولفظا بنفاده كقبي المفرد فان صيغة ضرب والنثني
 ضربا وقر عليها وكذا الحرف فان لا يستلزم من الكلمة
 في الحاصل ان الميم لسكان المعاني بعضها من بعض هو اختلاف
 صيغها اطلاقا لا معناه وانما قد يوجد فاسم واحد معان مختلفة
 لا يغير هذا الا الاعراب نحو الحسن زيد او الحسن زيد
 فان معنى الاقلاشي الحسن زيد او معنى الثاني ما شاء زيد
 والحسن ومعنى الثاني اي عضو من اعضاء زيد او خلق زيد
 زيد حسن هذا المعنى ان قوله ليدل آية بقرته غير فائدة
 لاختلاف وضع الاعراب حيث قال في شرحه على الكتاب
 لانه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحادثة خارج
 عن الحد واللام فيه متعلقة بآية خارج من الحد هو الفصل
 المفهوم من مخوى الكلام وهو وضع الجهرل فهو ملة لذلك ^{العلمة}
 المقدر بخاتمه بعض الزعم بل ان ادبنا الحد قد تم قبله لكنه

علة للاختلاف المذكور في الحد وقوله واللام بالنصب معطوف
 على اسم ان هو دخل في جبر النفي وقوله المفهوم آية صفة الفصل
 اعني وضع فانه بعد اعدام مفهومه هيئة من مخوى مثل
 هذه العبارة وان تم فلا يفهمه الا الحواس وهذه ^{الالة}
 انما وضعت لعلوم البيان وبين الحتم بعده بقوله او لا
 الى وضعه لا تضلار ببعار هو حسن فاللام ضلوا
 اذ عرفت ان ما ذكره به ^{يدنا علم ان اللام ضلوا}
 ليدل الاختلاف ان قيل لا استدلال ^{الا}
 مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المعان اما هو به الاختلاف
 اعني لحر كره او لحر لا الاختلاف كما ذهب اليه ^{الا}
 امر لا يتحقق بثبوته في الآخر حتى يبيني اعرابا تلك لما كانت
 الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف
 فكان الاختلاف ايضا دال على المعاني سبب لا شارة الى هذا
 الاختلاف ايضا العامة لآية فيه رد على التزم حيث قرأ
 المعاني بكون الاسم علة وفضله بلا بدلا من اسطة علة

اذا كان في الاسم هذا التفسير كان كلامه محبوا عند
 فتى العرب باضاخرة من قولهم امرأة عذراء اي محبوبة
 لولا انهم لا مطلق الاعراب فانه اربعة له في الجزم اللبس
 على الفيدانه في مجاز الاسم ثلاثة اشار به الى ان مجموع
 قوله ريع ونصب وجيز غير واحد فتع حمله على المبتدأ لان الرفع
 وحده مثلا ليس انما يكون العطف مقدر على الجملة ^{فذلك}
 البيت سقف وجد ان هذا على طريقة الجمهور ولما في الطريقة
 التي تختص وهي التي اخترناها من ان الجزء الذي يتم به مع الفاعل
 ان كان نحتاج الى مثل هذا التقدير مقدس الكلام
 في مثله فاجمع اليه ريع ونصب جزم مع الرفع ^{تقار}
 التقية السقلى عند التلقظ به او لونه مبهمة بين اعرابه
 وسمى التقية ايضا لان التقين على حالهما عند التقظ
 به لانه ينصب الفضلة في الكلام من غير ان يحتاج اليها ^{الكلام}
 وسمى الجزاء لان تعامله بحرف الفعل الى الاسم ولان التقية ^{لقل}
 يجز الى اسفل عند التلقظ به الامامية هذا هو ^{هو}
 العرب

العرب
 والخفف لما ذهب الكوفيون والراعي الجزم في ^{شبه} ^{النشأ} ^{التي} ^{التي}
 واما الحركة الرابعة فهي التكون فاعلم بالفرقة كقول
 المصنف بالصفة ونحوه فالرفع الفاعل للتقدير او علامة
 كون الشيء فاعلا فالبناء في الفاعلية للصلة بين معنى البناء
 المصنوعة لهما التي اذا وجد على كلمة لهما بالصدر بانها
 اجمع اليها في هذا المقام لتعجم الكلام فان الرفع ليس على
 الفاعل اعني الذات النصف بالفاعلية بل علامة بوضعه
 اعني كونه فاعلا لان الذي لا يحتاج في محله ميتها الى
 الاخر مستدبر كالمبتدأ والخبر فاعلم ان لا يكونا ^{ملين}
 اصطلاحا لكما في حكم الفاعل من جهة ان الفاعل احد
 صفات كون البناء مستدبرا ويكون الجزء اثنان من الجملة
 وذهب النحوي الى جعل البناء للنبذة وهو عند النحوي
 يرجع الى ما ذكره النحوي ان غشاء اقرب الى الفهم مما الغشاء
 الفاضل الحشد وانما اختص الرفع هذا الاختصاص
 اضافي بالنسبة الى الفاعل والفاعل اليه وانما تبادر اليك

لوجود الرفع في غير الفاعل كالحقائير للاختصاص
 في الفاعل لكونه أصلاً في الأعراب هذا ما جري عليه الخن
 ولا يظهر فيه قصد المحرر الحقيقي لأن ما ذكره من المحققا
 دلالة في الفاعل غير ما عرفت من قوله حقيقة أو حكماً هو في جمل
 له فزان بخلاف الفاعل فان كلاهما نوع من أنواع
 الموضوعات بيان ثقل الرفع بخفة النسب يظهر مناسق
 في وجه الحقيقة فاعطى أو قول من الأعطاه بمعنى جعل
 إلى المفعول بالثاني باللام ولما سبقه وتقول الكثرة
 لما لا يبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة
 والمضاف والمضاف إليه لا يبلغ أيضاً مرتبة الفاعل في الـ
 ولا مرتبة المفعول في الكثرة فاعطى لهما الفاعل
 إلا لفظة اللام للعهد الخايجي وهو إشارة إلى الفاعل المذكور
 سابقاً في تعريف المعنى أو معنوياً كالمامل المبدأ
 أن يحصل التماثل به لأن المتماثل من السقوم هو القياس
 متوفاً بالبيان بالجسم والعقد قائم بالعدم لا المامل بالـ
 موصلة

موصلة فيه أي منه آية إشارة إلى أن اللام في العهد الخايجي
 أي اللفظة المذكورة سابقاً في نفس المعاني أو للعهد الذهني حتى
 لا يتوهم أن اللام معنى معين كما يفهم من التعريف وابت
 فاعمل علم أنه قد وقع الاختلاف في مامل الفضل وفقاً
 الفاعل هو الفعل معنى الفاعل إذ يشار أحدهما إلى الآخر
 مامل فضلة تماماً مثاب كونه فضلة فيكونان أيضاً
 علامة الفضلة وقال هشام ابن معاذية هو الفاعل أو
 الرضي بحجتها عليه بأن الفاعل جعل الفعل الذي هو المجرى
 بانفعاله إليه كلاً ما مضى من الأسماء فضلة وقال
 البربرون المامل هو الفعل نظراً إلى كونه المسمى للفضلة
 وهذا هو الذي اعتمد عليه في مفتاح اللبيب أن الفعل
 في المامل الذي هو التوهم من المفعول بالافتقار ويمكن
 كلام الشملية بأن كان ظاهره لا وقد معناه لا خاصة وهو كونه
 معاناً إليه فالمراد بالفاضة فضلة أي إذا عرفت ذلك تقول
 المفعول أي الذي له يمكن شئ قد يطلق المفعول لما سابقاً

بعد يطلق ما يقابل المضاف بعد يطلق ما يقابل
 المجموع لما كان ارادة كل واحد من الثلاثة السابقة
 ضم بالحق الرابع والقرينة جعله مقابلة اي الذي يمكن
 هذا التفسير المحم الكثر ما صلح انما تغيرت بنية من بنية
 مفردة وذلك التغير انما ان يكون محققا او مقدرا لا
 اما ان يكون بتغير الشكل دون الحروف او اسد اسد ان
 الشكل زيادة في الجمع نحو جرد جردا ان بتغير الشكل
 وتقصان في الجمع نحو جرد جردا ان زيادة والتقصان
 معا نحو فلام فلاما ان الثاني نحو ذلك فقد القصة في القصة
 كقصة فقل في الجمع كقصة اسد ان يكون بالجرها فاما
 هو لا يصل لوجه اولها انما انما انتقرا الى الاخر بل لا لانه
 على المعنى كانت الحركات ان لا لاها اقل واخذ بها يصل
 الى الفرض فلم يكن حاجة الى تكلف لا نقل وناشها انا
 لما انتقرا الى العلامة تدل على المعنى ويبرز بينها ان كانت
 الحكم مركبة من الحروف وجبان يكون العلامة غير العلامة

والثاني

وثالثها ان لا يبان ان يكون الدال لخاصة التو كما الصفة
 عليه والحق نصا ككتب في الحاشية هذا التركيب
 قبل العطف على صمولا فاعلم ان مختلفين لكن العمل القدر
 مجزئ هذا المعنى ان وان لم يخرج الجمهور لتبقى بيان ان القصة
 معطوف على القصة والعاملة الباردة نصب معطوف على
 وهو منصوب على الظرفية والعاملة الفعل القدر اعني
 يعرب على الحالية او المصدية ككتب في الحاشية على
 انه لعرب هذا ان الضمان بالقصة حال كونهما من
 اولهما بالظرفية لعرب ومع على هذا القياس نصبا وجرها
 انتهى قوله القدر بالاول اشارة الى نصب على الحالية
 وبين من ان المصدية بمعنى اسم الفعل التصح الحالية وان
 الحال وهما ملحقان مدلول عليهما بالقيام لكونه
 فعلا خاصا فانما الفاعل هو قول الحق الشرفان العامل
 فيه الظرف القائم مقام متعلقه فاسد والثاني اشارة
 الى نصب على المصدية متعلقا على بيان الفعل القدر على

بيان الصلة الحقيقية محدودة في اعطاء ارباب لكن لا بعد
 اجري لغاية على المضاف اليه وسم باسمه ولو قد رفع
 فمجان يلجس في العلم هذه التلخيصات وهو ما يكون
 بالالف هذا مفهوم اصطلاحا وهو ما اصل لما كان
 مؤثرا كالمكان او بعد ذكره في حاشيات ودرجته معلوما
 في أشهر معلومات وبيان التلخيص كما ذكرنا او غير
 كقراءات وغفران وكرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كثرة
 وشمسية جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب لان التلخيص
 قبل ذكر الكاف مفوضات وادوية لان الواو تنقصها
 حال افرادها حال اضافتها الى ارباب المتكلم اصله
 والدليل عليه جمع على افعال حذفت الفاء لاختصاصها ^{عما} بالواو
 في المخرج عليها اضعف فاذا وقعت فاعاد حذفت لا تستقل ^{الحكمة}
 عليها فاضيف الى الكاف ونحوها لئلا يناسب الواو ضمها
 فوك اصله ورفعت ضمة الواو الى الواو وحذفت تحتها
 وقرئت الدال لادتيام والفاء اطلق على ان اصلها ذرى ^{الضوء}

لغولهم

لغولهم وبيان فاعرب هذه اشارة الى الصلة الجارية
 انقوله بالواو بالاشارة فان لغولهم وابقوا مستندة
 موحدة كايلا من اسماء من انما معرفة بالحركات القديرة
 لا صرح وبديته كما ذهب اليه بعضهم فبيان التلخيص
 للمذهبين بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيفت الى
 غير الكاف كما استعملها العرب بالحروف وفيه واعلم ان في
 هذه الاسماء مذهب واحد ما ذهب اليه اليهم وهو ان
 تاسيها انما معرفة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الواو
 فالثاني هو مذهب يسمونه انما معرفة بالحركات اللفظية
 الواقعة قبل الحروف معقدة على الحروف وكان اصلا برك
 ابوك استقلت الضمة على الواو وسكنت وتم ما قبلها
 للاتباع وقد اختلفت على الواو اسماء وهو مذهب الفراء
 انما معرفة بالحركات اللفظية والحروف اضعف خاصها انما
 معرفة بالحركات اللفظية كما في الافراد وعليه ورفعت له
 عليه السلام من غرضه بغراء الجاهلية فاعضوا بين اسم ^{كيفية}

فغزى اي نبت وهو الذي يقول بالغلان لخرج الناس
 الى القتال والباطل وتولد فاعضوه بالعدا المشددة على
 له اعرض على من ايسل على فذكر ايسل اي قولوا له ذلك
 استغفر ولا تحبوه الى القتال اذ اريد اي تمك يدك ايسل
 الذي نبت اليه عام ان ينضج فاما نحن فلا تحبوك
 ولا تكونوا اي تذكر الحكاية الذكر وهو الحسن بل اذكر اليه
 صبح اسم الذكر وهو لا يرد مكنوا بفتح الشاء وسكون
 بعدها نون سادسها كونهما مقصورة كقضا وعليه وفي
 قوله مكره احوال لا يطلوا اوله من قالا عرو بن عاصم الغنم
 عليه معاوية لخرجنا الى مبارزة امير المؤمنين علي صلوات
 عليه فلما التقيا اي منه تلك الصلوة لحدية التتملة على
 تحريم الرجال فلقوها مات لا يطل قال مكره لخال لا
 اي لا تقتلني لظنك اني شجاع اقد على حماية او على نقل اليه
 اخوك يا امير المؤمنين جبري على ما لا فاك معاوية اللعين
 من اوله من قالا امر خنث حين قال لخال لا ردت عليه ان شامخ

غندر

فغار شربون وهم فتلون لغزوة هل لك في غار فنه خطاة
 صفها وانطلق به حتى اقامه على فم القار ثم دفعه والقار
 ضربا بالاخترا لجل نقالا له ابو حنيفة مكره خاك لا يطل
 نكلا هاهنا لا هذا القول وانما الخلف في اوله ونحن
 قد ذكرنا لا بل المذهب وما اختارناه والدليل عليه
 والجواب عن ادلة الخصم في كتابنا الموسوم بالفوائد الخيرية
 تركناها هاهنا للاختصار ثامنة اما الوجنة بينهما
 فمن حيث المعنى وهو ظر من حيث الاعراب فان اعرب الفرس
 بالجر كان من الاعراب بالجر فحصلت الوجنة المناسبة
 بينهما وبين الفرس من غير الاعراب اصل المتقيا او الجمع
 بعض الفرس بالجر اجلبا تلك المناسبة كل اعرب
 اسم لان هذا الاعراب للثنا ببيتها وببيتها فافترقا
 من كل وجه مطلوبية متبينة عن معادلة ذلك اذا قلنا
 او ابو لعلنا فيقدم مناشان انت والافخ او الارب المراد
 بالعدو والعدو السفا من عدو الا فاعلم بان يفهم كل

بضم

قضا

عليه

عليه

عليه

عليه

عليه

عليه

من لفظ كما مثالا الذي كور فان الاخ حقا ومن لفظ المتسا
 والمخاطب من المتسا الى فقولا الفاضل المحم واعلم ان الف
 انه جعل كلام الامم عن القدر وجود صرف صالح وجها
 لجعل الاعراب في هذا الاسماء الستة دون ميزها بالكون
 ولا يقيم الامم الامم والولد والولد والام والقريب الى ذلك
 مبني من القدر فالألف وجود بدون اعانة الادم
 غلطه مع وهم سيج ولوجود حرف صالح فاستحوظ
 حرف جنيته سخاما يفرق الالهام من نسبة
 الى الحرف الى انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة الى
 غير الياء وقت امان الاعراب وان حلت عالة الامم الى
 الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة الا في تركيد
 وان اصلها يدي ومن فانه لم يسمع وذلك المحذوف
 مطلة لا وقت الاضافة ولا يمين يلحق به اي في الاعراب
 وهو كلاً ما لم يجعلوه متقيا مع انه لا يطلق الا على الاثنين
 لانه لم يسمع مفردة اعني نحو وجوان ارجاع غير المفرد اليه

من بعد ذلك لفظ ان
 كل واحد من لفظ كما مثالا الذي كور
 فان الاخ مستفاد

قال مثالا كلنا الجنتين انت اكملها وهذا ما ذهب اليه
 البصريين وهذا الكونون الالف في كل واحد من الجنتين
 حذف من هذا الذي مما الاضافة وقالوا اصلها كما المبد
 للاضافة تخفف بحذف احد اللامين وبذلك ان التثنية حتى
 يبرق في القم الاضافة في التثنية لا في الالف وقد عرفت قاره
 كلنا في هذا لا يجوز ان يكون زائدة لان قبله يوجد
 في الكلام ولا يجوز ان يكون للتثنية لانه لا يكون الا بعد
 ثلاثة وهذه في وسط الكلام هي موضع من الورد والالف
 بعدها للتثنية قبلها ياء مع ان الالف للتثنية
 لا نقبل ليكون من يمين الوضعا لاصل فمع كلامه
 المؤقت طار على المذكر لانك تقول ضارب بيدك ثم تقول
 ضاربه واثنان وليس يثنى ان لا مفردة من لفظوا
 والنون فيه ليس زائدين بل هما من جمل الكلمة ما انتهى
 اصطلاحا فيه رد على التثنية كحديث قال اي جمع الذكر
 الشارة وما في الاصطلاح فيكون من باب حذف العطف والماردة

صفة

جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وسنين وقلوب من مجموع
 ولو قال الجمع بالواو والنون لكان أحسن انتهى بيان الرد
 حمل جمع المذكر على مفرد من اللغوي وهو كون مفرد
 مفرد مذكرا فعلى هذا يخرج مثل شون وامراه وليس كان
 بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع برأونون
 وأما قوله يوحى كلام العرب بكثرة أفعالها وأفعاله
 وأما كذلك ولجأ بعضهم بأن الواو في معر من التغيير ^{يشد}
 به والحزن بأن اقرا ولا قام مقام النسبة صار كاعمال
 فحة لا من لفظ فلا يكون جمعا لما الجريان يكون
 مفرد من لفظه وهذا من معناه فان ذودا لو بمعنى ما
 وأما قوله قد حمل أيضا على جمع المذكر في الأعراب جميع
 تكثير مثل بنون جمع ابن وأخرون بكسر الخاء وحكى يوشحها
 ويقع الحاء المملة وتشد يد الرجوع مرة يفتح الحاء ^{أمر}
 ذات الحاء مرة وسوقا في نسخ مشروح الألفية من جرح ويصحف
 من الشاخ لامة إيان فلا يثن ثلاث عشرة فلو كان مفرد

جميع عشرة يقع إطلاق زيدون على زيدون زيد ولا يثن
 أنه لا يثن الجمع إذا أطلقت على أعداد معينة الألفية
 بخلاف هذه الأعداد فإن التثنية بالجمع يتوقف
 الإطلاق وكثرة التثنية بالثنية بالجمع يتوقف
 على أفراد تثنية بشرط ثلثة وهو كونها مذكرا ^{قال}
 بخلاف التثنية فاعلموا تحقق يفرد من بدع شرطه ^{الكل}
 أقل شرطه كان أكثر ^{فإن} الوقوع كل معناه فأنك ^{قلت}
 جاء كلام زيد نرى أن الكلام مستقل ومفرد ^{فكسر}
 زيد ^{الأن} أن ذكره رفع الاستثناء ^{الذي} ^{أشهر} لا يقتضيه
 اليها في حكم المراجعة ^{للك} فاللفظ هو تقدير ^{الأن} ^{الأن}
 يقع تقديره التقدير ^{الأن} واللفظ ^{الأن} ^{الأن}
 ولأن التقدير ^{الأن} ^{الأن} ^{الأن} ^{الأن}
 أصلا إذا أصل في العلامة أن يكون ظاهرة أي تقدير
 الأعراب قال الف لأم فامية مقام الضا فالبه ^{الأن}
 لاسم قاموصوفة لا مصلية كحالة الفاضل الهندي

لغزات الملائكة لما سبق من بيان محال الاعراب لا تحذف الاعراب
 حرف او محذوفة فان المحذوف لعله في حكم الثابت فلذا
 لم يحذف الاعراب على الصاد قبل دخول الفاعل متعلق بالشغل
 فهو محذوف لان كسر الجرح التي بعد حذفها فاعلمه قد غشت
 اختصاصا بغيره على الفاعل هذا وقد ذهب بعض ان لا يستلزم
 ليس يعرب ولا يبيّن في سطر اخر ولا متراج والاعراب البنية
 من صفات لغز الجرح بل من صفات هذا المتراج لا يخرج الاخر
 من كونه الا نزل الى المتراج بعلبك فانه مع كونه استلزم
 المتراج ذهب كثير الى ان الاعراب الجرح الاول فيه حكم حال
 من مدح والكانسة الفاعل منه الفعل المفهوم من الكلام
 وهو مقبلة في هذا من التوسمين اشارة الى ان قوله لم يمدح
 فلا يمدح لان كان فاعله التوسمين مختصة بفاعله اذا بدلت على
 من قال ان مثل فلا يمدح لقصا فاعله البحر اي حاله في الجرح
 الى ان قبل المصروف غير المحذوف للاستغناء لاحال الجرح
 الفاضل الحندي عطف على قوله كفا من لا على فاعله كفا

انتم الحندي لا تدبر بزيادة واحدة من الكاف نحو الا
 عدم الزيادة يعني تقدير الاعراب للاستغناء الفاعل
 محذوف الكلام بيان ان الزيادة المص من قبل المص الامثلة ان
 تقدير الاعراب للاستغناء ان يكون في الاعراب بالحركة
 وقد يكون في الاعراب بالحرف لا استيقا جمع من الاعراب
 التقدير يجرى على وعلى المص ان يترك بعض الامثلة كالأ
 التقدير في الاموال الثلاثة كما في الاسماء الستة والجمع المذكر
 السالم المضاف الى الاسم المرفوع باللام نحو جاء في قوله تعالى
 آه ونحو جاء في صالح القوم واما هاتما اعرابه تقدري
 فلم يبق علامة الوقع لان علامة الواو لا ما سبلا
 فقوله الفاضل الحادي يروي في كتاب المغني وفي ما ذكره ابن
 الخليل نقل عن اباء الاصل انه عمن من الرواة كمالا كان
 مذكورا يكون لفظ لا تقدري لان المعنى منه ليس بمتروك
 وقد يكون الاعراب بالحرف ضابطا اذا كان حرفا
 مرة في ساكنها اي بناء على ان يكون يدين جبهه فاعله الضمير

مرجعه بانه يرجع الى المذكور مما قد رتب في الاعراب ^{شغل}
 بعض من يعارضه وارجع الى ما ذكر من قس الاعراب ^{المقدّم}
 والمستقل ^{لما} ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يروى ^{عنه}
 في بعض ما عده من المذكورة فقد رتبها كما نلونا عليك
 ولما ذكر في مقصلي يريد بيان اربطها بحيث غير المتفرق
 بما قبله ونكتة ذكر غير المتفرق وترك المتفرق وكان
 غير المتفرق اقل اقل اقل لان شرائطه ومعايناته اكثر وقد
 عرفت ان كل ما كان الشيء اكثر شريطا كان اقل اقل اقل ^{كثرة}
 بغيره اي من غير المتفرق لان الاشياء تعرض باعدادها
 الى اسم معين جعل ما موصوفه لا موصولة لان لا يلزم ^{تصرف}
 الحجز في تكرر البنداء لان غير لا تقبل التفرق لان اضيفت
 الى المعرفة لتوغلها في الالهام ولكنها تقبل تخصيصها بحرف
 كونه ابتداء مؤثران باعتبارها استانة الى اخر الج
 مثل حلي ومصابيح اذ جعلها من اقسام ^{الاول} لانه لا ^{يجمع}
 فيه علتان الا انها البين مؤثرين بل مؤثر واحد ^{لكنه}

والا

داخل في القسم الثاني واستجماع شرائطها استانة الا
 ان العلين لا تثران لان لا فوه من الكسر والتوسين
 ما لا تقسم اليها الا شريطا والا كان مخروج غير متفرق
 بالاعتقاد وليس كذلك مجموع ما في هذا البيت من العرض
 من هذا الكلام الردي على الفاضل المتكلم لانه قال رهي لجهة
 الى العلة لان كل واحد علة لا ملل وبيان الردي ان الضمير يرجع
 الى اللحن لان العطف مقدم على الحكم بكثرة ^{بعضها} عطف
 على بعض ثم حكم على الجميع بانه غير للبنداء فتقديره لفظ
 مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما في البيت لان الخبر
 مقدم كما توجه بعض الافاضل رات وتاهرت الكلام ^{بقا}
 تابع اليه نقل منه قدس سره اما البيت من مواقع القرب
 نعم كل ما اجتمع ثلثان فيه فاللفظ قصر ياتي ^{ما} اجتمع
 فيه علتان فالقرب ليس يتولى بل خطاء ولو ذكر البيت ^{بها}
 لا يستغنى عن التفرقة لانه لا يكون جالسا الخرج ما فيه
 علة تقدم مقامها من قبلها ^{الاول} من القيد

المكانيه وينبغي التوقف ان شاء الله ان التوقف فاعلم ان
 كونه صالحا حاله ان فاعلم ان الحال فعل متعد ومفهوم
 المقام لان الكلام في عدله موافق العربي لا يفهم من هذا
 التوجيه بل لان قوله من قبلها الفاعل مستقل لا تعلق
 بما قبله حتى يتأكد في القيد اعني الزيادة فاعلم ان
 وينبغي التوقف العربي حاله ان التوقف زائدة ومعها العربي منوط
 يكون الالف حاصله قبلها او الذي يتخلل بين الالف والزيادة
 فاعلم ان التقدير معلوم لان الظرف اعني من قبلها لا بد له
 من متعلق اما امام اجزاء وهو هنا خاص من جنس قوله زائد
 لذلك فاعلم ان تقدم الالف اما ان مكان الالف مقدم
 على مكان التوقف جاء من قبلها من قبله نحو فاعلم فاعلم
 راجعا والظرف اعني من قبلها متعلق براجعا والعقود جاء من بعد
 حاله من راجعا اخر من قبله كما ان الفاعل هنا متعلق
 بما اعني فيه مكانيه فان امكن ان يكون من قبلها اعني
 قوله تقييبي فيكون بآاء التبع محذوف محققا وقال بعضهم

ان شاء

ان شاء الله وهي الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي هذا الفعل المع
 نحو اعلم واجعل او مع العلة نحو من يدركه فان امتناع التوقف
 منها بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما لا يدخل عليها المكس
 والتوقف من قبلها من الفعلية الى اللاحقة كذلك
 لا يدخل عليها بعد النقل واما التركيب ففي البواقي ككب
 الثاني مع العلية نحو فاعلم او تركيب حرفي التثانين
 مع لام نحو جمل وركب العبد في عمره وانه مركب من علمين
 لان الواضع قصد التسمية بعام فاعلم انه حرفي البس
 وفي نحو ذلك فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وركب الجمع فانه
 بمنزلة جبين وركب الامعين في نحو عيليك وركب الالف
 والتوقف امتناع العلية او مع الوصفية وركب التسمية هو
 اما تذكرها في العجم والعربي او تركيبها مع العلية قد
 عن هذا الفعل التسع مع علمين اخرهما متاخر الفاعل
 مثلا او في فاعلم التوقف مدح به الحلو وهو منصرف لان الله
 لا يمانه لا تثنان في مدح بل في اولها ثاني كقولهم اوطا

فان جعل علما المذكر المتع من وعرثا الثانية والثانية
 ما كان لا يصلح في نحو امر عبد التنيك كما سئل عليك ^{حيث}
 انما له على اثنين انما قيل بذلك لان المتبادر من قوله حكمه
 كذا مع ان الحكم اما كسر لكن كل حكم من جهة من حيث الامور
 حكم الاختلاف ومن حيث انه فاعلم حكم الرقيم الى غير ذلك
 فيه لان المراد ان هذا الحكم من حيث انما له على اثنين ^{لا}
 ليس بحكم الا هذا الحكم بالحسن قد فلفظهم بيد الحبيشة
 نسب الى عدم الحبيشة فربح كلامه ان كنت ذكرا مما
 نقول فينبشه الفلانة اعلم ان الشبهة للفعل فلا تدرى
 اعداها بوجوب البناء منع جميع انواع الالعاب واسطعها
 بوجوب عدم انفراد منع بعض انواع الالعاب كما نحن فيه ^{ها}
 بوجوب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل لا تحفظ هذا المبدأ
 فانك تحتاج الى معرفة ما بعد هذا الذي هو علامة التكن
 بربدان التكوين المتع الذي لا يميز المفعول من التكوين التكن
 لا مطلق التكوين ولا لا تنقص غير فان كانت ميز معرفة لكن

توهمه

توهمه المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التوهم غير
 رتبة توهم التمكن وعدم سقوطه لان الثانية فيها
 ضمنية لان الثانية التي كانت للحض الثانية سقطت لان
 فيه عدم جميع المؤثرات في الفاعل التي بان عرفان
 وان قلت ان كلامه متناقض فيها لا منقصة للثابت ولا
 متناقض لانه لا يعبر بالعبر اليها الا من ثباته فلهذا عرفنا
 مباركا بها ثم قال الاول من ان التوهم للفرق والتكبر
 وعدم سقوطه لانه لو سقط للبعد الكسر في القوت مع التقيد
 وهو خلاف ما عليه جميع السادة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فيه
 كالقوتين في غير المفعول للفرق والمقارنة ميز من غير توهميه
 توهم التمكن لكنه لا يحذف من كل اسم غير متفرق
 لوجود الحبيشة اعني الكسر فتوهم فيه لقوت الكسر لانه توهم
 مقابلة انما يمنع الفرع من هذا التقدير ان مرفوع المفعول
 للفرق بل يجب العلم اذ علم في القسم الجائز حاصل الجواب ان الجواب
 قد يطلق ويراد به ما يقابل الوجه هو الساري الطارين ^{يطلق}

ويراد ما ينقل الالهي بالحاجز بمعنى الغير المتع سواء كان ^{حيا}
 كحافاة الفريضة او غيرا في حالة الشك عند المص
 فاما عند غيره فغير المتع مما لا يدخله الكسر والقوين
 فاذا فعله احداهما صار من غير حقيقة وهو المراد بالفر
 ١٠ الفاضل هو الفاضل الهندى والعرف فاللغة بمعنى القيمة
 واللغة يجوز تغيير حكم الحكم اخروج لا يحتاج الى ان يقال
 المراد بصرف جعله في حكم الفرض لكنه بعيد من التيقان او ما
 معناه اصطلاحا من خلق من العليتين اما يقوم مقامها
 حالة الفريضة لا يصير من غير هذا النوع صحت على مصابيح
 التي تضاف اليه فاطمة عليها السلام في مرتبة البقوى على الله
 والاله والاله ما اظهر من شتم مرتبة احمدان لا ينتمى بل الى الزمان
 عن اليا لقول جميع ما اليه وهو الزمان الطيبة والمغنى ما الله
 اول ما انتهى وقع على من شتم مرتبة احمدان لا ينتمى بل الى الزمان
 واستلزامه انواع الطيب والاستغفار لا لا تكاد والمغنى لا يقع
 عليه شئ لانه استغنى من شتم الغواي شتم ما هو احسن ارجو ان يندرج

شتمه العرب هذا البيت بقوله مجامع رخصة جيلان وهو رد
 ميعتها ككوبين وهذا من ذلك كدونهن جوشها التي
 حلف في الشرفه ما يخرج به من الشكامة ومنه ما لا يخرج
 لان حرف الراء وهو الحرف الاصل من حرف القافية الذي
 يكون في او الحرف الايات والغرض من ذكر البيت هو حصول العلم
 بان حرف الراء الدال الكسرة حيث حرفه قليل للقبيل
 بها مثا المجموع آه اشارة الى ان ذكره لا لا ليس زائدا
 لان النقص يشمل المجموع كالكاتب والساو وانا عليم قال
 في الحاشية فالكاتب هو جمع كلب والساو جمع اسود
 وهو جمع سواد وانا عليم جميع مقام وهو جمع نعم انتهى نفى هذه الاشياء
 مكرهه فيه الجحمة فكل جمع في مقام ملته فكان فيه عليتين وكل
 ملته في شئ لان الجمع في المفعول من الجمع في عدم الذم
 كالجموع الموقفة لها ثانيا فان حكمها المانعة في الجحمة والذين
 وعدم حرمانها ثانيا بجمع التكرار لان في مقام الجمع مقام عليتين
 اقولا اعلم ما ذكره الله وهو غلبة الله ثانيا فان الجحمة فيه

يقبل الى الشاخي بحيث لا يتبع جمعة ثانياً جامع التفسير فكان
 كما لا ورقة في الحجة فالشاهد هو الذي يختاره وتجب اليه
 اكثر الفخاء ان يتبادر مقامه سببين وقوة يكون له نظيره
 في الاصل البينه وحمل اعلام ان الف الثاني في قوله
 وهو الحرة القلوية من لا لا اجتماع لا لا في الاصل التي
 تليها كما يتوهم من اسمه هذا الثاني في فكره لان كونها
 الف تانيث علة وكذا لا رتبة للحكمة بحسب الوضع بين مرتبة
 تانيث امر كان منه علان في عيان لان التانيث مع التدكير
 والتقدم مع عدم التقدم فلو عرض التقدم جوب عن سوا العلة
 تقديره ان يقال ان الف الثاني في مقام مقام علي بن ابي طالب
 والشاء فليس هو الزوم بسبب العلية كفاطمة مثلا
 لان الامام محفوظ من الضرب في ينبغي ان يقال لان الف
 ثلاثة اسباب العلية والتانيث والزوم التانيث وعمل
 الجواب ان الشاخي ان كان لا رتبة بينا فليكن ان لا رتبة فاما
 بسبب العلية فلهذا لو تكر لا يبقى ذلك الزوم على التانيث

هذا

هذا الزوم العارضي فانه من رتبة علة كالزوم الوضع مثلا
 لا فاما فانه يكون لا رتبة بين العلة كما في جنان ومعرفة الا ان هذا
 للزوم لما لا يمكن مقبلا في قوله كان غير معتبر بالعدل الفاء
 للتفسير والعدل في اللغة القيل وفي الاصطلاح ما ذكره المع
 مصله سبق للفقهاء الفرض من هذا التقدير فيعلم لا
 حذر من التقدير هذه التام التي على المع وهو ان العدل عبارة
 عن الخارج في الخارج لان العدل مستعد للخروج لان مقتضى التقدير
 بالاداء يخرج زوما مثل الذم ان العدل مصله سبق للفقهاء
 وكذا لا يخرج معنى كون الاسم مخبرا فهو تفسير للمعنى
 بالمعنى طاملا ان الاسم العدل معناه كونه مخبرا من
 الصفة لاصلية وهو المناسب للمقام لان المقام جعله
 للاسم غير المقترب فاما به لا للتكلم ويمكن ان يكون هذا هو
 الفرض من هذا التقدير بل يمكن ان يقال عرض لان العدل
 صفة للتكلم لانه العادل في الخارج صفة الاسم ولا يخرج تفسير
 صفة شئ بصفة امر فقد زعموا يرجع الى انهما صفتان للاسم

تدبر ان يخرج الاسم بقرينة ان الجحش في الاسم وخرج به
خرج الفعل لانه لا يشي على الاصطلاح الى من صور
من الصيغة بالصورة لان الصيغة فلا تطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرض من الهيئة فيكون ضرب صيغة الماضي وهي ليست بمزودة
التي يقتضي الاصل ان في جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر
التي هي ان ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عليها ويكون
ايضا ايضا في جملة لغوية بان يقال الما اتقى مزودة صنع الضرب
الى ان يحكم بانه معدل حكم بانه سمي باسم الفاعل من العاقل
فعر اسم فاعل من العارضة خرج من صيغة التي غلطت القاعدة
وهي ما مر على العر كذا اذا الفاضل الحش ولا يخرج او اي ثبات
عن معنى الصيغة الاصلية فظهر ان خروج المشتقات كاسم الفاعل
والغلبة عن غير هذا العدل فان ما بالمشق من الضرب ليس له
وقاعدة يقتضي ان يكون على صيغة الضرب فان القياس في
اسم الفاعل من الثلاثي الجرد ان يكون على وزن فاعل براهنا
ويخرج صيغة من صيغة الاسم من صيغة الى صيغة اخرى

ملامد

فلا بد ان يكون ما يربط من غير المعدل والصيغة ثباتا
الصيغة او يتجوز لغو لا يخرج او ما صله انه ان كان صيغة
المعدل بمقابلة بصيغة المشتقات يخرج جميع المشتقات
باضافة الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك الاسم مشتقا
او فعلا لا يخفى ان كانت عارضة عن صيغة الا انها حارة
عن مشتقاتها كما عرفت بالعدل بغير هذا ان يكون ذلك لا
خرج من صيغة نفسه طمنا ان كانا لان بعضها كالمثال
خرجت من هذا المخرج فان لا يخرج به خروج الاسم لكن بقي
بغير المشتقات كاسم الفاعل والمفعول نحو ما نخرج المخرج
بقيد صيغة راسا ولا يخرج الا ما خرج سابقا او جانا
او تاجلا وان المبدأ يخرج في الكسر على الاستيفان الذي
له والقوم على الفعلية لا علم الفقة الحذيفة الاعاود كذا
حذيفة الا اريد نحو مودة وحذيفة الاوسط ولا يبعد ان يصير
انه لان هذا التعاير من المبدأ حيث ان الصيغة الاصلية
للاصل والقاعدة اذا خرج منها الى ما يغيرها تبادلت

الغائبة

هذا المقول المذكور، المعبران القياسية الى المقسومة الى ثلثة
 القياس كالقاسم فالمقام نادا صلاها مقوم ومن غير ما
 القياس لان القياس الى الحركة فلا صلاها القاسم
 قلب القاء وصال الى الصفة اخرى كانت الصفة ثابته من ثلثة
 القياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام مقام من سوا
 المعدلة حتى يجب منع صفة اذ يصل على المعدل والعلية يمكن
 حرجها من الخرج فلا تكلف ان المتباعد من الخرج اذا اطلق
 يستدل على محجبه وفي مقام رتبة على الاخر بوجوه
 تحرك الورد من مجموع الشاذة بيان الشاذة من رتبة
 انشازة بسبب تحرك الورد والياء بها حركة العلة التي هي مقسمة عليها
 فالقياس الى الجمع اواس واتباب على اوس واتباب بهذا
 فان السها ايضا لاجلها ولو كانا حرجين عن اوس واتباب
 لفسا اليها ^{هـ} لا يفسر الشاذة من اه حاصل ان بعض الشاذة
 نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء باهو هو ام منه خفا
 الحق التعريف بالعلل يذهب الى هذا من مفسرة بغير المستل
 عن جرح

عن بعض لا يسهل يحصل بغير هذا القدر بما ذكرنا قصد
 فلو دخل في تعريف المعبران القياسية والشاذة الشاذة
 نحوها من امور التي تكلف لاخر لاجل الامتياز لان هذا
 ليس لاخر لاجل ان كان الشاذة القاسم انتمى هذا التوجيه حيث
 لا يصح لونه ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام بغير القرب
 عن غير النظر لا جرح بغير العلة بعضها من بعض وعلى هذا
 الوجه لا يمكن القياس فانه اذا سمى بالجميع الشاذة لا
 انه مفسر او غير مفسر بل يتوهم انها غير مفسرة لتحقيق
 العلية والعدل ظاهرا تلك التكيفات التي اخرج بها
 المشتقات والمعبران القياسية والشاذة ونحوها واعلم
 انهم لم يقصودوا من هذا الكلام تحقيق معنى العدل التحقيق
 والتقدير بل وان معناه ما ميز الذي اشتبه به من الخفاء
 وذلك لان ما اشتبه به من ان العدل التحقيق هو الذي
 يكون حرجا محققا من مقدم على وضع القرب كما لا ينبغي بالعدل
 الحق ما تحقق ما لا يدل على ان يكون الاسم بغير مفسر

بحيث لو وجدناه ايضا مضرنا كان هذا الطريق الى معرفته
 كونه معلولا بخلاف العلل المتقدمة فانه الذي يصير اليه
 لغزوه وجدان اسمهم غير مضر في مقتضى سبب الغرض والعلة
 فان عر مثل لو وجدناه مضرنا لم يحكم قط بعدوله من قاريل
 كان كاد وانتهى نظم عبارة المص مع الرئي حيث جعل تخفيفا
 ومقدرا بصفة الخرج الا ان التبعير فيها عن ظاهرها كما
 وحاصل تحقيق الشئ ان ما ذكره الفحاء خلاف العلم القطع
 فاننا علم قطعا انهم لما وجدوا تلك واخرية وعمرها
 غير مضر في لم يجدوا فيه الا ملة واحدة اعتبرها
 العلل الذي هو خروج الاسم عن صفة اصلية فمع الضم
 مقدم على الخرج من الصفة اصلية ودليل عليه في تلك
 وعرفنا في بينهما من هذه الحركة بل من وجه اخر كما سطر
 ولم يصلح للاعتبار الا لعلنا ما اعتد الوصف
 فلام علم وما اعتد الشايفت فلام مذكرا ما اعتد
 الفجة فلام من الاسماء العربية من الاسماء العربية وما اعتد

والركب

والركب فظن وانما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا
 لكن لم يصح في كلامهم تقديرها وما اعتد في هذا الفعل
 فلام غير العوز الشخص لانهم يتبعوا او وجدوا العلة
 الاخراج من الاصل منها علة اخرى من امثلة العلة الحقيقية
 يكون ذلك الخرج عتقا او غير اخرية الخرج مقدرا
 بدليله منع العرب بل منع العرب في كليهما دليل الخرج
 من الصفة اصلية ولكن لا بد من هذا الكلام وتوطئة
 لذكر الفرق بين العديين وما سله ان العلة الحقيقية
 هو الذي يكون له اصل يحقق بدليل عليه دليل غير منع الضم
 لان الاخراج من ذلك الاصل يحقق كثرات مثلا فان
 والقاعدة يقتضي ظاهرا ان يكون على صفة ثلاثة ثلاثة
 بهذا العنق وجوه محققا وما اعتد الاخراج ان تلات
 فلام ان ثم اخرج من ذلك العنق غير محقق لا تنوهم ان
 الاصل محققا كان لخراج الفرع ضاريف كذا لك لانه ليس
 المراد بالاصل هنا اما ان يكون القياس ان يكون الاسم

كما عرفت سوله كان الاسم عليه كما عرفت سوله كان الاسم عليه
 ثم يخرج عنه سوله يكن بالخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم
 عليه ثم خرج عنه فحقق بنون الدليل لا يستلزم تحقق
 الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره فان مقام القدر
 آه اي الفرق بين الدليلين باعتبار تحقق الخروج من ذلك فانه
 كما عرفت لا بد ان لا يقع اللفظ كما فاضل الرضي في العبارة للفقهاء
 عنه سابقا فعلى هذا اي يغلب ما ذكرنا من الفرق بين
 الدليلين لا بد من ثابته بعبارة اللفظ اذ ظاهرهما موافقهما
 ذكرها الفخامة واصل الشاويل ان قوله بحقيقة او تقدير
 صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو اصل
 ذلك الخروج محقق خرجا كما بينا آه معنى تحقيقا
 صفة الخروج مقدرة باعتبار متعلقه اذ كان المتعلق
 اه معنى ان كان المعنى ملحوظا من يكون اللفظ المعنى مذكورا
 ليرافق الدال القدر لبيان السكوت انهم قد ارجأ الفهم ثلاثا
 معقول انهم جازوا ثلاثة ثلاثة والقول بحقيقة المعنى

الملة هذه الا لفظا فحق القول لا يعتد باللفظ لو عرفت في
 العرب قال الشاعر يظلم الظير ما كثر عليه موهنة والحجة
 عشارا وقال الاخر منه مير جلول حتى ربيت فوق الرجال
 حضا لا عشارا والحرب ضعفت اذ راية ثمالا يلتفت اليه
 لعدم مدد معانياته وعدم تجانزه في التنزيل لا ينقص
 حجة لعدم اعتبار اللفظ العربية فنداء الفاضل الرضي
 والبريد الكوفيين بقيسوا عليها لا التفتة نحوها من
 خمس وسلاسل وسلاسل والتمتع مفقود بل يستعمل
 عند فعال من بعد اللفظة مع ياء النسبة نحو الخواص
 الندي والشماع والشماع والشماع انتهى وقد عرفت انه
 نادر في كلام العرب الصلة التي وصف هذا المذهب
 بسويده وقال ابن السكيت واشاره بغيره لكونه مثلي مثلا
 معكلا من لفظ اثنين ومن معناه اثنين لانه على كل من معناه
 مرة واحدة الا معنيين اثنين فبه علم المتعلق بعد المعنى قبل
 ان ينعكسا مكررا من حيث اللفظ لان اسله كان اثنين اثنين

تجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى متق وقال الكونون
 وكن كيان ان هذا العدل والعرف كما في عبارة لا يدخله الله
 وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو ما في القوم متق
 لان الوصفية العرفية اه جوايل الى معدة بقدر ان
 الوصف في تلك الثلاثة علم من كونه في الوجود لا في معرفة
 للعدل كذا للعدل واما متق تكون وصفها جوايل الى
 العارف في معرفة مع العرف كما سئل عليك في محلة ما
 الجواب ان العدل كونه وان كان اسما للعدل وهو من وصفه
 الا ان العدل لم يوضع الا وصفه لا يستعمل الا مع اعتبار
 معنى الوصف فيه وضع العدل غير وضع العدل كونه لا
 بما وضع له ايا اعتبار الوصفية في الذي وضع له ثلاث
 ومثلث وهو العدد وان معنى ثلاث وان موصوفة ثلاث
 ثلاثة اشتد تاخر تقدير استدلاله كونه انقل
 فاذا قلت زيد من غير المعانيه اشتد تاخر منه الوصفية
 وما العرف الا انما اذا قلت جاء في معرفة اخر فشاء انه جاء في

في الوجود
 في الوجود
 في الوجود

نوة غير النوة الاولى وقياس اسم التفسير له ما علم ان
 التفسير عليه لان ما ذكره قياس اسم التفسير وما نحن
 فيه ليس بك بل هو متق الى معنى غير كما اعرف به فلا يلزم
 ان يكون القياس فيه ان يستعمل بولده متقا حتى يكون عدل
 عن عدلها فالاولى ما التفسير ان يتي ان اخر مثله لا فضل
 من حيثين احدهما الوصف والثاني انه لا يتم الا بفضل
 عليه بل اشبهه لخاصة مع جميع صفاته واما هذا كما في
 ان لا يستعمل متقا مع التفسير بل مع الالفاظ المتعينة
 خلاف جماع ذلك كان ذلك ملاعما استحقاقه بصدق الشا
 بوجود التسوية في الصفات لان التسوية الذي حصل
 بسبب اضافة وصف الصفات اليه او البقاء في الصفات
 فان قبل انما هو بسبب اضافة الصفات الى ما بعده وصف
 الصفات اليه او اضافة اخرى الى الصفات اليه والصف
 كما انه فان اضافة نية الشا بان عدل المذكور ان يكون
 على الحدوف مضافا اليه لان الاضافة المذكورة في نية على

من الالفاظ
 متقاربا
 في الوجود

النية الخلف وليس في معنى لا يجوز فيه شيء من هذه الاشياء
لا في معنى غير متصرف وكل واحد من هذه الامور متنازل على ما
سيأتي عليك بعد الاخرين يجوز فيه ضم الحرف ونحوها
ويصح تزي بالصاد المحملة وهو الاكثر والصاد المحمّل كما يحسن
في باب التاكيد فلهذا اضل اي غلوة الذي يذكره اضل
على نقل يكون العين فاصلها اما جمع آه هذا الزيد
اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فان الشبهين الخفاء
ان مما صفة ولكن يقع الخلاف بينهم فانه من اى الصفات التي
احمر له ام من باب لا فضل والفضل والحق ان ياتي في الاصل
اضل التفضيل اشارة الى الجمع وجمع مكانه معنى قوله انما
الكتاب اجمع في الاصل انه اتم مما في كتابي من كل شيء ثم جعل
جميعه في معنى اضل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب
احمر كما قبل جملة على اجمعون فذهب الفاضل الى ان معناه اسم
لا صفة فالزيد اشارة الى الخلاف لئلا ان يكون اشارة الى
جماعة في الاصل لكنه صار بالعلبة اسما لما لم يكن به يكون

باعتبار الامر

باعتبار الاصل والامر باعتبار الغلبة والظاهر من الترويد
هو المعنى الاول فاعدا السبين اه هذا هو الاسم من تحصيل
ان فيه مع العدل التعريف لا في لان الاصل وقولك
قوله في الصور جمع جميعين قبل وهو متصرف لان تعريف لا في
من غير معتبر مع اللفظ كما تقدم ورده الفاضل الرضا
مدام اعتبار ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكمه من
فيه فاما مع حذره فالمانع من اعتباره نقل بعضهم منه
التعريف الوضعي كالاقدام اى وضع تاكيدا للمعاني بلا ملا
التعريف وقال الغزالي في التعريف بالادب في باب التاكيد
اسما بغيره كالتاكيد في تحقيقه وفي اجمع لغزاة انما
مقرره مع ان الجمع ليس فيه ان الدفع فوهم انه مثل جمع
او انه ذكره استطراد على ما ذكرناه اى على ما ذكرناه قصد
معنى الخروج من الصيغة الاصلية وبينا انه بالامتداد لا في
الجموع الشاذة التي لا ينقص تعريفها عدلها بحيا والغرض
من تذكر الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشارح المتكلم

حيث قال بعد ان ذكر ان جميع معدلهما ذكره في هذا
 المجموع الشاذة كائنا ما كانا اوقس اذا القياس انما يارو
 ويحجب بانها ليست بانها ان الفصل المتوهم فيجعل على التذوق
 دون العمل بالمتوهم فانما انما النسبة على الجواب بوجه اخر
 فذكر الفصل وادرج فيه فائدة اخرى لم تقدم سابقا بقوله
 كيف ولو اعتبره كيف ولو اعتبره يعني ان اوقس واييب
 لو كانا غيري اقل من اوقس واييب لما صح نسبة الشاذة
 فيحجب اليها لان تلك النسبة انما من جهة انها مجموعان
 ولا خلاف في قاعدة يلزم من مخالفتها التذوق ^{بين القدر}
 او حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة قد خالفها
 غيرهما الى غيرهما والعدول بخلافه فان القياس في
 ان جميع اوقس وليس القياس في ثلاثة ثلاثة ان يخرج
 صبغة الى تلك اى من جملة او فالصديق ليعنى ليعنى
 وهو مقتضى الاصل لا يخرج كما ان الاصل الهندي
 وغيره فلهذا آه ويخذ القديريان انما اقله

العدول

القديري من التحقيق بعد ان مقدم الشرطية لا يندفع
 فقد برخص عامه فذا فلا ان يناسب ان يكون
 الصيغة الاصلية لهذين عامر من العمان وذا فربما
 لا غيرا فظالم بذكر الكان مثل حصار فقلنا ان علم
 لكونه وذا القاسم من اجل بين التمامة والتبصرة
 ولما كان المكان المتبع في بعض النسخ بعد حصار وذا ان
 القاسم انما اخرج من القين وليس فيها الا سبيان هذا
 الكلام في قوله وليس فيها ما يوجب البناء لان الشاذ
 في الوزن لا يوجب البناء لان النسبة في الوزن لا يوجب
 ولا يبقى كلام يتحاب بل فيها ما يوجب الامر بامني
 العائنين مع وقولنا فاصل الحتم فبانه ليس فيه شيء
 الا التبيان وهو ظاهر المنع اذ فيها الوازن وان اراد
 ليس فيه موجب بناء الا التبيان فيها انما القياس في
 بناء فيها ومنه فقال وهو يوجب البناء فالصواب ليس
 فيها الا الوزن والوزن لا يستقبل في الجواب البناء وهو

لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقدير الجواب بحال البناء
 جميع الامثلة مستقيمان لكن قد يخرج احد التقديرين من
 والعزم في ذي الرصد الامانة اذ هي امر محسن والمصلحة للبناء
 هنا كرا والاولى اذا كرس بناء دائما وما كون العلل التكوينية
 يوجب للبناء فلا بد من الاسم سببها انقل ونقل ما كما فعل
 فتم منه جميع انواع الاغراض كالنقل وقد سبق الكلام على محالها
 على ما ذكره الله فلا بد من تقديره اقله فيبطله من اجل الترتيب
 بمعنى انزال معربا غير منصرف كقظام وحذام وانما كان
 العدل تقديره وليس لنا طرفة وحاذرة عدلها قظام
 معذام كما لا يشك لنا ما من العدل له عنده عن انما هو
 المحمل آه فيهم من هذا التحقيق الجواب من الاعتراف ان الله وحاصله
 ان تقدير العدل كما ارجى البناء في ذوات الرأى فليوجب
 في قظام ونحو وحاصل الجواب ان العدل الذي قد للبناء
 في ذوات الرأى له قوة اثره في البناء لان تقدير العدل له
 امثاله وانما عدل قظام ونحوه فالحمل على الخطاب فليست فيه

تلك القوة والامانة وانما على قظام فلم يبق في البناء ليس
 علة قال السيد ابن الدين وبعده نسخة لهذا الكتاب معز بها
 على العمود لم يكن فيها الفظة قظام فالت قاضيها عنها نقلا
 حذفا لها من ذلك من بعض النسخين عليه لعدم مطابقة لها
 المقصود وهو كون الاسم آه اعلم ان الوصف يطلق على معنيين
 احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على
 ذات صفة مأخوذة مع بعض صفاتها وثانيها ما ذكره الله
 وهو علم نوع الشيء لا تمايزه في الاسم الغير المنصرف لا الصفة
 غير الاسم الغير المنصرف لاملته فلذا الغشاء الله موصوفة
 بالاربعية آه فافقه اسنادنا الخ فوشي وقال الشواير متفقة
 لا تمايز حذفا منها متفقة بالاربعية فوالان لم يبق تمايز
 ليعطى او لم يلاحظ والوصفية لا يكون الا باعتبار الملاحظة
 وهذا تمايزه حكمية لا يلحق باو باه هذا الفن لا لمحي آه
 قال القاضي الرضي لم يبق له ليل فاطع على ان الوصف الخاص من
 معتد به في منع العرض اما قولهم مررت بفسوة اربع مصر فنا

فيكون ان يكون العرف لعدم شرطه وذن الفعل هو عدم قولنا
 للشا فانه يقبلها القول لم اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم لما
 الكلام كما هو دابة وطريقته والحواريان المراءى من الطاف في شرطه
 الوصف وذن الفعل هو ثاء الشا ثا الشا ثا اربع لبيت الشا
 ولهذا بقى مرتين ينفرد اربع في صفة الموتى بعد ثاء الشا وايضا
 المراءى من هذا الفعل عدم قول الشا يجب اصل الوضع ولهذا
 وذن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله الشا
 فانه ينحى للحية الانثى اسود واربعة لا يقبلها يجب صفة للربة
 المعينة بل يقبلها عند الاستقبال في العنق الوضع اذ كانت
 عنه ولكن بقى مفاتيح بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد
 بعض اذ وما كان له سابقا فلا يرد ما قبل ان الزوال قد
 في ثاء الوصفية الاسمية كما ان ازال الوصفية بالعلمية فانه
 لا ثاء للوصفية حين العلمية بالانقار فالكلام في الامثلة
 ليس غلاما ينبغي انتهى فلا تفرقا للنتيجة ان التفرع
 ولا يجوز استعمالها لما عرفت من اختصاصها ببعض الامثلة
 هذا

هذا وصف في العلم في شرح قوله بعد مخالف سيبويه
 وهو قوله من ذهب سيبويه اولا لما ثبت متقدما من لفظا
 الوصفية الاسمية وان قال تحقيقها معنى بالاستدلال
 له فباب العلم في تكرير العلمية بيا اسود الفاكهة
 هذا الوصف في امر اذا ال علمية تحقيقا لا بعد التكرار
 لان معنى ربا لهما ان مسمى بامر كان منه الحرة ام لا معنى انه
 يجوز في التوارد المسمى في العلم من بامر ربا لهما لغية فانه
 بعد تحقيقا لا يعبر في منع العرف من القوة يقال
 تعنى الرضا اذا سألته ذي غيلان بكر النماء وسكون
 الباجع حال الطائر وهو الشفان وهو ما يحضر في العلم
 فليس لحره لا لحره شي كذا قال الفاضل المحمدي في الامثلة
 اشارة الى انه قد يفرق في الاعلام ايضا بالترقيم ونحوه
 التعريف في الاعلام اذا كانت اعلاما واما ان كانت في غير العلم
 العربية وعلم التعريف العربي منها بالانقار فيعلم الحركة فقلب الحرف
 ان استعملوا الحرف جبريل وبعثوا راسا على السبق قال

حين يزل وجهه العجيب بل يكسر الجيم دار سطوا او وسطا ليس
 ونحو ذلك لو رددنا على غير اوزان وتركيب حرفها
 المناسبة مع عدم مبالاة بهم بل ليس من اوضاعهم و
 لذلك قالوا العجى والعجى ما شئت والثابت العجى
 وهو ما كانت آؤه مقدرة يخرج الكلمة نقلا ونقل
 فاعل يخرج معاصدا الى غير المنفرد لا حصل فيه علنا
 نقل فتا به الفعل فنع منه الكسر على ما سبقنا اذا كان لا
 ثلاثيا او ساكن الوسط هو ميز ثلاثي حصل فيه نوع خفة
 فينتفي ثقل احد الملتين فلم يشابه الفعل لذكر الحرف
 الرابع عادل خفة الوسط وازالة حركة الوسط تنزل
 خفة لان حركة الوسط قائمه مقام الحرف الرابع هو منزل
 منزلة ثاء الثابت واما وجوب منع حرفه من وجوب
 فلا من منه ثلاث علنا واما اهل الاسباب خفة الو^{سط}
 بقى سيبان ولا يبايعا كلتيان لا يقي لهما ذلك العلية
 خفة الوسط لم ينس الى العجى لان الثابت ميز مؤثر عند
 صم

عدم العلية بخير من غيرها لا نأقول العلية لان ثقلها
 يصير ان تكثر من عند مقول ذلك الا ان خفة الوسط
 تنقل بقية العلية فهي باقية فاذا كان كذلك كان
 الثابت مؤثرا على بلدين من بلاد فارس
 لان الحرف الرابع اقل الفاصل الحشائي ما هو على اربعة احوال
 وكذلك الحاشي ما هو على خمسة احوال وبالحركة الحرف الاخير
 في الزايد على ثلاثة ساقط من الثا لان موضعها في
 كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض النحاة وقال
 المدا خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم سبقي على حرف
 ميز لانا تصغير ما هو بمنزلة الحرف الاصل في الميزان
 الضعيف اربعة لا يزيد شرط الزيادة ولا يقل تحريكه لا^{سطه}
 ولا ليجية لضعف المثلث في الاصل بسبب تقديره
 ينزل التذكير القاري فالوضع العلمي فالكلام الضعيف
 الا اذا سدد ملامته حرف باعقبا ومعناه الجبس
 تعليل الثانية المعنوي اي انه سمع من العرب ثابته وهو

اجل احكام المؤثر عليه من الاشياء وارجاع الضمير نحو
ذلك بسبب كونه اسم مثل يطلق على الكثير ولا كثيرا
وثانيتها كانت الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل
الاجتماع ومثله مقرب والثاني الحكمي وهو المؤثر
الرابع لانه في حكم ثا الثاني المعرفة اي التعريف لما
ان المعرفة هو الاسم الذي من له التعريف كالمصدر لانه
منه التعريفات هو التعريف العارض لذلك الاسم فلهذا
التعريف عيانا ولا مستترا كسبيل والامانة الصفة الى التعريف
الياء مصدرية وهذا الصلة للنوع مكانه قال النصارى
شكوا ان يكون تعريفها بالعلمية كما جعل البعض هو
احد الزخري لان فرعية التعريف ما حاصله انك قد
عرفت ان كل علمية فرع الاصل حتى انه اذا كان فيه علمتان
حصلت فيه فرعتان فينتفع من العلم بفرعية التعريف للتكثير
اظهر من فرعية العلمية لانهم يقولون لانك تقول رجل
ثم تقول الرجل وذلك بعيدا عن مطلق التعريف للتكثير فمن

يعني

يعني انما الذي هو العرب بالادام لا خصوص تعريف العلي
للتكثير لان فرعية التعريف العلمى للتكثير بواسطة كون معرفته
والتعريف فرع التفكير بواسطة العرب بالادام والتعريف فرع
بواسطة العلم فرع بواسطة يمكن اثباتا الفرعية
في العلم ايضا بان الاعلام النقول من معنى الوصفية العلمية
من جملة المنكرات التي هي اصلها وذلك كثير في حقها
للعلم ايضا بالنسبة الى التكرار في ضمن بعض الامور لكن
ذلك في مطلق التعريف اظهر اسم جنس وهو لفظ ان
موضع في تلك اللغة الجنس الجديد جعله العرب لغير العيني
واذا كان مجرور فرائه تعقباتهم في كلامهم اي حكاية
العرب كما حال الادام والامانة ثم اذا لم يعرف فيه ما
لهما فاسبق لا يعرف فيه ما حال التوهم ايضا لا حقا
من مقولة واحدة في كونها لا تمام الكلمة لوصف الجا
لانه كان في العجينة بالكاف تعرفت فيه العرب بما بدا
جما ضعف عينية فلم يجعل ما في لغت العرب لم ينتفع من العرب

لتصرفه العرفية حتى صار مكانه من غيره كذا لم يعلم عليه
 لا حقيقة ولا محكما احتيازا لعدم ذهب النحوي الى ان
 نوحا كند ولعله ناسر العجينة على الشايف او حمل على محتم
 منع الصرف في ماء وجوز انهاء تلك الصيغة الرابع الى العجينة
 باعتبار انما سبب والماء من امر المعنوي ان لا يلائم في اللفظ
 والاسماء بفتح القاف كلها امر معنوية واما الشايف
 آه جريد نوال وهو ان الشايف المعنوي كيف يصير مع سكون
 في هند وحقان منع صرفه ولم يقبل العجينة معه في نوح مع كونها
 مشتركين في كونها امرين معنويين ومما اصل الجوابان علمته
 الشايف في هند واشباهها وان كانت مقدرة بالانحياز
 تظهر في بعض الاحوال كالحالة الصغرى منبهة فله نوع فرة
 اسم حصن وفي القاموس هو فلقه بين برديه
 وكيفية وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية
 والشايف من حيث انه اسم بلد واما في النحوي
 اه جوا لا مقراف الشايف حيث قال في ذكره فيجاء الشايف

الشايف

الشايف ترك ولفظة الشايف الاولى نظره كان الاول ان يقول
 فوج وقدر بله صرف وشتره ابراهيم منع ومما اصل الجواب انه
 لما كان في اصله فوج خلط وكان الحشا عند العرب
 تصرف عليه بالذكور والاولا تقدم الاخر لان الوجوه وشتره
 من العلم فكذلك ما هو مستقر عليه واما آه فدايدة
 مستقره لكها متوقعة فهو شتره ومنه انما سبب ان كها
 يلائم عليه النصوص فانه من حيث قال محمد صالح شبيب
 ونوح وهو ذوق هو وان نوح لا شبيب فلو كان هو اعرابيا
 تقدمه على نوح وجعله مقارنا لشبيب الجموع العجينة
 لانها العلم النافذ من الصرف وهو كون اللفظ لا على الحاد
 مقصودا بحرفه فرة بفتح ما وهي الصيغة التي اهلها
 سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل في جميعا
 وزوجا هير بالش في وزن مفاعل ومفاعيل وكان المراد
 الوزن العربي لا القسرية تصرف عليه الفاضل الهندي في
 جزر المصنف كالكاتب راسا وما ابراهيم فاما عرفت فاستحق

كانه قال انما هذا من باب معبر وغير معبر واما قوله في
وحضار على ما علم انصوب على الحال من حضار جرح
انه مبتدأ بعينه واما الذي كان انما انشاء ولا ينسب عليه
وجوز بعضهم ان يكون حالا من التستر في غير مصرف
وجاز ان يتقدم معول ما اضيف اليه غير ان كان بمعنى التضرع
فانه في قوة لا وفيه تكلف قوله بطلن على الواحد والكثير
اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد والآخر
يأتي جمعيته لا الجمعية الخالية عنه بخلاف ما في قوله
على عبارة القم من ان منع القرب المحيطة بالاصلية لا تكون معولا
من الجمع وعلى هذا فنقول اللهم لا تعلق لحدك انتي الصفا
في الخامسة الصغرى هي الاثنى والعشرون هو المذكور في الجمع صياغة
كرمان وسرايين انتي وهو كان بعد التكميم مصرفا على
ما ذهب اليه المصنف في قوله وما فيه علمية مؤنثة اذ انكر صرف
وان كان فيه خلاف غير مسلم هذا مما لا يفهم من الخاتمة
المقولة منه انما وان كان حقا في نفسه كما مر به من باب
الحج

الحج والقيام من نصبت اه اي تحلست فهذا
اشارة الى وجه تقديم المصباح حضار على سوابيل
لما في زيادة سبيل القصد من هذا الكلام قد كلام
ما جلت وتطعت قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون
منع القرب عشرة فان الحمل على الوزن في هذه على التثنية لا
مكانة في امانا قال كانه على السواء لا يحكي بمعنى فطعن من
الخاتمة فيكون مقروفا معقروفا والذو على مثال الجمع
الاولى فانه جمع داعية وهي في الاصل داعية من الداعي
فما في الرفع والحج اشارة الى انما منصوبان على القرينة
والعاملين بها المناقلة المستفادة من الخاتمة فذهب
وهو لا يفتقر لان الاحوال ولا ان الاملا لا بسبب محسوس
وهو لا يستفاد فيكون ومنع القرب بسببه امر معنوي فيكون
اضعف بناء على ان الاصل يقليل بقوله او الثوبين في
ان يربا القم بلا ثوبين لوجود الجمعية في الاصل الا انه
يقول الاملا على ما هو اصل في الاسم من القرب نصبت

وهو سبوي وليس قوله مبتدأ ولا مقدم منع القسمة
 الاملا ان كانا في بعضهم ولا رجا الفتح في قولهم من بحر
 في اللغة القبلة الحيشة بلا اصل عند جوازها بالتون
 ولا ملا مقدم مانع الفتح في اليا للتاكين ثم
 بدل الاملا صفة الجمع لا تفي حاصله بقدر لان الحذف
 للاعلان كما كانت تحذف تنوين الفتح في اعراب جمع اليا
 لولا التاكين في غير المنفرد المتقل فقط يكون مقوما
 نحو تنوين من اليا وفي لغة بعض العرب يفتحها القائل
 الذي وجهه ان لا يدخل من اليا حتى يمنع منه ويقع حال
 الجر بخلاف ما في الخبر ان الجر يدخل عليها فيكون في موضع
 مفتوحا عند امتناعه وعلى هذه اللغة عند قولهم الفزدق
 ولو كان عبدا لله مولى هجرة ولكن عبدا لله مولى عما يابا
 الفزدق لا يملكه فضا حقا ولام فتحها لان ظاهر هذا
 نحو عبدا لله فاختار اللغة القوية للجر للمقرب بان عبدا
 من اهل اللغة الفصحى الخارجة عن القسامة وجوز بعضهم ان يكون

البناء

البناء من المتكلم ولا لف للشيء وفيه لا وجه لحذف
 اللام من الكلمة الا ان يوحى حذف لفظة الفتح في اليا
 مع حذف لامه كافي يا فاك ما يامن من الزوال
 بسبب الاختلال وان لا يكون باضافة اي لا يكون مركبا
 اضافيا كقولهم زيد الى العرش الى الحكم على الفتح
 كتابا لان الامانة في التركيب لا مضاف في قوله الشا
 في قوله فكيف يورث في الشا الى بان المورث هو التركيب
 لاضافة فلا اضاف الى مركبا من سند وسند الى كتابا
 شرا وهو لقب جابر بن ثابت وابنه تميمه بن ابي شرا وهو
 جابر بن ثابت وابنه تميمه بن ابي شرا وهو
 سفيان خرج الى ثامني فومر فقالوا تابط شرا تبا
 له امه يومان السلامان يحبون لاهلهم والحكمة فلا
 فعلت كفعلم فاحذو معنى فلاه اناي راق مشا بطابه
 اي جاءه تحت ابطه فالقاء بين يديه فخرجت لولا عني
 تسعى فقلت هاربة ففالت لها تارا الحي ما الذي كان بك

مطابقا لقالت نابطت شرا قبل ان تراكنت في الفجر ^{حمله}
 تحت ابطه فجعل عليه طول طرفة فلما قرب من الحي قتل عليه ^{الكبح}
 حتى لم يقبله في عيونه فاذا هو القول فقال له قوم ما كنت ^{تظن}
 منا ثابت فقال القول قال لقد نابطت شرا متقي بذلك ^{كذا}
 في الاماني من ضيل البنيان هذا عند المص رحمة
 من العرب بالحكمة بحالها عند العرب فلا يبعدح ان يحكم
 بعدم انظره وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع
 مخرج علي بن زيد نحو عشرين سنة عشرين سبويه
 ولفظية مشهور ان بالعلمية واعلم ان ابن الدقان ضبط
 المركب من البنيان في سبعة اقسام الاقل اسم بني مع اسم
 خمسة عشر نحو الثاني اسم بني مع صوت نحو سبويه
 الثالث فقل بني مع فقل نحو هلم السادس صوت بني مع
 ميهل السابع حرف بني مع حرف نحو هلا و زاد قوم قسما
 اخر فقالوا اصل بني مع حرف نحو يغرب وتضرب وهذا يتبع
 عند محكم كانه اكثر اثنا ان كان لانه قد ذهب عنهم ^{ان}

نحو خمسة عشر على امر بن منصرف فقل المص وانهم في منع ^{المنع}
 نحو كلابه من اصقال اخر اجها علم بليلة من ان كان ^{كذا}
 فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والثابت فلم يكن قطعاً
 في ثابته التركيب منع الصرف المعدولة اه انك
 هذه الصفة مشركه بين الالف والنون وسائر الاسباب
 فلم خصصه بالوصف مما قلت الشرط للالف والنون ^{الحال}
 لا لطلقها فاحاج هذا الى التبيين على الخصوصية المتفا ^{به}
 من كلام القصد من سائر الواضع في منع دخول ثابته ^{ثابت}
 عليها من التثنية بحمل الرجوع الى التثنية ثابتة ^{ثابت}
 والنون وكليهما على التقادير لا اشارك المشبهة والمشبّهة
 في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى رجعة
 اشبهه ان النون كانت في الاصل هزة بدل الهمزة ^{لها}
 في صفائي وجراني في التثنية الى اصغار وجراني ^{لها}
 محققا اذا لامناسبة بين الهزة والنون حتى يبق ان النون
 ابدال هيمه انما صفائي وجراني فالقياس صفائي وجراني

في من لا يواسطه وجوده من هلا تم خصه سواه ^{اللفظة}
 بالثاني فما لم يطلق للغير ولم يقعوا منه مؤثلا ^{لفظة}
 اعني بالثاء ولا من غير لفظة اعني بالثاء ولا من غير لفظة
 اعني على محض ان يكون غير منفرد لا من مقي كان مؤثرا
 فعلى ان يكون فعلا نه يعنى قطعاً لا نظراً الى الاستعمال
 ولا نظراً الى الاصل وضع الصفة بخلافه من فانه نظراً الى
 الاختصاص والاستعمال بالله تعالى لا يقع منه فعلا نه ولما
 بالنظر الى الوضع فحالهم ما نقى فعلا نه به معهم بل بغير
 اليهم بل بجانب الوجود بل لا لان الفرق بين الذكر والمؤنث
 بالثاء اغلب والحاق الشكوك بالاكتر انب كذا فاقا
 الحشم فابداً تناسب هذا الجفت قبل جاء الى الملك رجل
 اسمه حبان فقبل الملك انصرف حبان ان لا ينفرد فقال
 الملك ان اكرمه فاك ينفرد ولا ينفرد ويجه قوله
 بان اكرمه فكانه لحياء فيكون من احيى فلا ينفرد للمعية
 والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون ^{منقيا}

عقول

من المحب الى اهلك تنصرف ومن ثم اختلف في من فالتد
 ترجع من غير من غير فلو ما لك فيه هل من غير العريام
 لان العرب هي الاصل فلا يعدل عنه الا الدليل قطعي
 بعض المحققين فان قلت كيف اشتهر حال استعمال من
 على هو لا على الاصل من ملأ اللغة والفرد البيان حقاً
 بقول امرهم فيه على النقول ولا يكشف احداهم عن المعول عند
 اللفظ انك كانتم لم يحذف مستعلاً بغير نقل من العرب
 الا معرفة بالادوم او مضافاً او منادى وهو كون الاسم
 الغرض من هذا الكلام وضع ما ورد على ظاهر صيانة المعقول
 ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى الاسم فيكون المعقول الوزن
 المختص بالفعل شرطاً اختصاراً فذلك الوزن بالفعل فيه
 تكون الاطلاعية وطا صلا الدفع ان اضافة بحر القبة
 والربط بينهما للاختصاص وهذا هو الاذيقوله وهو كون
 الاسم على وزن بعد من ان كان الفعل اي يثبت للفعل
 بعد من او فانه وان عد من اوزان غيره فقوله من الفعل

أي فنن منقول إلى الفعل لا اختيار من دلج بالجاء جديلاً
 الذي قد قدم من المبتدأ ولما بدلت لفظة بعد في نحو
 لكان أظهر من التفسير وهو الرصحاء جعل على الفاعل الخاء
 محلها وسبقها في السير بدل الماء وهذا القاصم أن علم
 لغير مكنة شرفها الله تعالى ومعناه الفعل المشرق عشر
 لوضع في القاصم هو فائدة ومعناه الفعل جليلاً ذكوة
 وخضم لجعل قبل هو عين نيم ومعناه الفعل الأكل
 والأكل يأتي من الأكل من الأكل الفهم واما نحو ضم و شلم
 جواي منوال وهو ان نيم شلم من اركان الفعل مع ضمها
 ولم ينقل الاسم من الفعل إلا اسم لعدم استعمالها
 وطاصل الجواب انها اسم اعجمية نقلت إلى العربية ولا اختصاراً
 المذكورة مشروط بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يعلم
 ويورد مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل فيها
 غير منصرفين للجمية ووزن الفعل غير مختص بالفعل
 لوجوده في الاسم كثر انحر حجر وثر ونحوها بخلاف بناء الجول

فانه لا يحكي في الاسماء الا لفظاً فليقل ولحق بالعلم
 وهو الوفا للغة في الوفا وسم بمعنى الاستدلال على القبلة
 الا بعض النحاة وهو مبرهن عمر فانه من الصرف ما كان
 منقولاً من الفعل من قبل لا يقول الشاعر انا بن جلد وطلع
 الشا يا مقي اصنع العمامة تعرفون قال بدل الذين ولا حجة
 فيه لانه محمول على ارادة انا بن جلد الامور وجليها الخجلة
 جلد من فعل فاعل نحو محلي لا ممنوع من الصرف فالذي يدل على
 ذلك انما القرب على ان كعب اذا سرح اشهر رسيان
 منفع هذا الكلام انشاء الله تعالى في باب الفت او يكون
 غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم اصل وجره
 في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل فعل ثلاثي من اللون السبعة
 يحكي منه اصل التثنية ومن الالوان والعيون يحكي اصل
 نحو اخرجوا وامن هو راءها اسمان واما اصل فاعل ونظم
 الا ما احبنا من بعض الاضال الثانية كما خرج راذ هب
 لا من كلها فلم يسمع نحو انزل ولفظ وانقران هبنا

المنع المحل لا يمنع الجمع فان النسبة بين الشقين عموم من وجه
 لا تنافي بينهما في شتر واحد بل اعتبارا بمبدأ مشترك اي في
 اوله فذكر الفعل وهذا هو الظاهر لانه المذكور سابقا
 ان فيه اربعة كتاب بخلافه فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة ^{للمع}
 للفظ من ترتيب الحروف والحركات والكلمات وقد يتر
 عليها التسمية بالوزن والهيئة من حيث هي ليس لها اول ولا آخر
 يقع ان الزيادة في قوله ولذا ابرنا الصبي من الظاهر في النسبة
 محفوظة على حقيقة او قال واول ما كان الجمع وهو الايام
 فان له الاضافة اي زيادة حرف او حرفين زائدين
 على ترتيب اللفظ لا يملك بالنسبة الى وزن الفعل وان الزيادة
 صفة وهيئة تقرر في الحروف الزائدة وتناسب وزن الفعل ^{الذي}
 هو هيئة كخاعت والثاني بالنسبة الى ما كان ^{الفعل} على وزن
 فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب من الحروف فيتناسبه
 الحرف الزائد وعن التثنية هذا التقدير منع الاعتراض
 القديم اوده الفاضل الهندي بقوله فان قبل اول امر من ^{الزيادة}

نحو الفهر

نحو الظاهر في الفهر وقد حاصل الدغم اما اذا تعدد في زيادة حرف
 فلان الزيادة صفة للامثلة فتلك الحروف لا اول من زائدين يحون
 نسبة الصفة الى موصوفها يعني كما تقول العلم في زيد واما اذا
 تعدد حرفين فلا يكون بين قوله اوله وبين الحروف الزائدة
 من وجه فان الحرف الاول من الامثلة التي على وزن الفعل
 قد يكون زائدا كاحمر ونحوه وقد يكون اميليا كفتل فان ^{فيه}
 فصل والاولان اللذان بينهما عموما ومن وجه يجوز ان ينسب
 لعددهما الى الآخر يعني كما يقال البياض في العتوق حين
 من البياض في صفاته فتأمل في هذا المقام فانه من هذا
 الكتاب كزيادة اي مثله في هذا التقدير ليوافق ما سبق
 اي ما يكون وزن الفعل الخ فيه نشر على ترتيب اللف كخاعت
 والحال من الضمان اليك لانه يمكن حذف الضافات اليه فاعلم
 الضافات حقا لم يمانه ان جاز في اوله فزيادة جاز في ثانيا
 فيه زيادة فهو من قبيل المتبع ملته ابراهيم لا خفاه الخ
 اي لا خفاه هذه التاء المحركة بالاسم فان التعليل على اصل

على الشاكنة من حيث اذا انتهى به جلا فانه آه غير معتبر للعلية
 فذلك الفعل مع بولته الشاكنة فيقبلها على كونها التباسا ^{لشأن}
 ان يلحق الشاكنة بولته وذلك على انه لا حاجة الى هذا التقييد
 لان حال التسمية لا قبل الشارة ولا ملام محفوفة عن الفرقية
 الامكان انما يحتاج الى التبعيض فوالفقاء ان الفرقية لا بد
 اصالة الوصف ومع كلام الفاضل الذي يقوم به هذا الشرح
 عنه ولحقه في ذلك ان يقول مؤرخه بولته من الحاشية
 للمعاينة ما فوق العدل لا يريد الله سبحانه ان لا يكون للشيء
 بين اثنين حقيقة التميز في هذا القسم ان لفظه لا يترجم
 بولته شخص فاذا اراد الشيء بالزوايا والاداءات من جنس
 متواليا بدخوله في كل من سمي به فخرج عن العلية عز الوصف
 المستفاد لا يشترط ان ياعتد به لا قلبه الا ان يجوز ان يكون وصف
 غير متكرر بقرينة اي ظهر من كلامه من غير بيان بل في غير بيان
 انما يرفع الفرقية من اجلها ولذا اعتد به بين اثنين استثناء
 من بقى من الاستثناء الاول والاستثناء من مالا كلام لانه في قوله

لوعام

لوعام مؤرخه الا ما هي شرطية الا ان لا تحتاج من غير ما هي شرطية
 فيه فقول لا العدل وهذا الفعل مستثنى من هذا المضمون الذي هو
 مالا كلامه فالمستثنى مستبعد وكذلك المستثنى عنه اذا لم يمت هذا
 قلت انما ذكره الفاضل الاول كلف كما في قوله
 فذلك الفعل في قوله مستثنى من هذا الفعل ولست منها العلية بل في قوله
 شرطية انما لا تتقدم منها الحال وهذا مستلزم ان اشار الى
 جواب سؤال وهو ان يبين ان الركن العلية شرطية العدل وهذا الفعل
 فبان ان يكون كلمة منها العدل وهذا الفعل والعلية ولا انكر ان
 العلية ولا بولته العدل وهذا الفعل يكون غير مستثنى من الركن
 كوما فيه عطية مؤرخه اذا انكره من غير ما يبين العدل وهذا الفعل
 مستلزم ان لا يحققان بشهادة الشئ والاستقراء فانك قد عرفت
 اوزان العدل وليس في هذا اوزان الفعل المتغير مع الغير
 وهو كونه محققا بالفعل او فاعله زيادة كزيادة كذا لا يوجد
 شيئا هذا التقدير من غير ما يرد في كلامه عبارة المعنى لا مستثنا
 بقا المستثنى من المستثنى من المستثنى من المستثنى من هذا البين

والا لان خلافا لواقع اذ يوجد مع العلوية من هذا من اسباب
منع العوض الثالث يتلزم انحاء المشتق المشتق منه وضع
الجواب ان العلوية عند الفعل اذا انبسط مع العلوية بالتحقيق معها
فاما ان يتحقق معها فيجمع الاسباب الثالث ويحقق معها هذا
فقط اما العلوية فقط وبنزول الفعل فقط فتتحقق مع العلوية ايضا
عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر لا يكون فاقترن
فجر باحتمال عقلي لا وجود له فالمشتق منه مفهوم العام المقسم
الامر من ذلك المقسم العام المشار اليه بقوله في الامم المذمومين
مجموعه هو وجود العلوية مع هذا التبيين لان ذلك كان دافعا
هذه من الامم الذين في نظر العقل والمشتق هو احد هذه الامم
بعبارة وهو ما في امر احدها فقط واما قوله فقط القسبة على
ان الا واحد هو الآخر في نظر انقطاع الاحتمال لما هو في
سلا في نظر بعضي فيتمثل عجزها ببناء على ان تحقق الامر في تحقيق
احدها فيمنعها الا انه مع تحقق الاخير لا يمنع انقطاع الآخر
المقصود هو الثاني لان ذلك هو احد اقسام هذا المقام

والله اعلم

ولا تفتقد الامكان لبعض هذا الحواشي فانه انما هو بالحوادث
من حيث هو سبب فان التقدير العلوية والثاني عند
اذا تذكرت العلوية بالذات واما الثاني فبان لان وصف
معيه قد يكون معبر في وضع العرض من ذلك من ان العلوية فلذا
قاله من حيث هو سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يمكن
اجتماع من العلل العلوية والثانية والجملة والتكليف لا في
والنوع كما في هذه الحجة من ذلك ما في الجمع بين ان العلوية لا في الشرط
لا في بطلان الشرط امر من حيث هو سبب من حيث هو سبب
حق لا يخفى ما فيه من اللطافة اعمت بكلمتين من حيث
يكمل المعنى بان يكون ذلك على هذا وان لا يشتهر من حيث
بضم عين لكن جاء امره بكسر الخاء وان لا يشتهر هذه القاعدة قال
الفاضل المحقق علم اللسان سبقت فطلعت اعمت بصفتين
في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل واحد من الجانبين لا يمكن
حفظ لسانه من الخط من مائة الاضطراب ما كانت فاعلم
اشق لا يخفى ان هذا الكلام من قبيل القول والله اعلم

اعتبارها كالحق في سودا ورم واما الاختصاص فالالاختصاص
في كماله لا وسط انما هو في خواصها هو مقتضى اعتبارها ما
لشأنه هو على منع العرف وهذا القول يظهر ان المعلوم على
معه لا يثبت في حكمه بعد ثبوتها بحواجز اعتبار المتعارفين فيمكن
تختلفين بحواجز في وصف المحض من الصفات اصبحت كونه
الاختصاص اما اعتبار العلمية فالعرف من جهة منع العرف وجمعه
على العارض واعتبار الصفة مجمدة فالعرف من جهة لا يكون حال العلمية
غير النقص العلمية وروحه الفعل والحكم من مقتضى مؤخر
يقاوم على العرف بل هو انما جعل العرف على ما قال الشارح
الاحمر من فعال العلمية ثمة على المحض باعتبار الصفة العلمية
وثمة على المحض باعتبار الصفة الأصلية وثمة على الاختصاص
باعتبار الاستحالة العارضة بسبب العلمية واما ثمة ان لا
انما الصفة المحم على اصله واصل الاسم على ما علم كارب اي
باب من يعرف معنى ان اللفظ للعهد اي بصورة الكسرة على
البحر من زواجر الكسرة لا أي القاب الشبه عمل الكسرة

مع التناقض في الحركة في الحركة الاعرابية والبنائية فالنفا
يخرج الكسرة على التناقض بقوله في معنى الكسرة من مطلق
الاطلاق وكذا التناقض في مقابلة الذهب الثالث عين
من مطلق هذا الذهب صحيحا انما حكم بعدم الانظر مع
في الدال النقيض انما هو هذا بسبب اللام انما هو عين مقول
وكانت للصفاط المتفق عليها في قوله واما من علمية مؤثرة
انما هو من العلم على هو القوم الدال على التمكن والاعمال
الكسرة حاله لا اعتبارا ثمة ان في مثل ذلك من يدنو من العلم
لغيرهم وانما هو القوم من غير هذا الكسرة حقيقة كذا في التناقض
والتقريب لا يمكن مع اللام ولا ما منه نفا الكسرة حقيقة
التقريب والتقريب لا يمكن مع اللام ولا ما منه نفا الكسرة
جميع فروع وانما هو العلم انما هو حقيقة لا فروع مع انما هو اللام لا فروع
الصغير على ما هو التعريف لا فروع مع انما هو اللام لا فروع
علم الفاعلية من فروع الفروع هي فروعها ان الحضانة الفروع
في فروع واما هو العلم انما هو اللام لا فروع مع انما هو اللام لا فروع

فانه قد اتوا بالرفع لا لغيره لما ذهب الهم من نفعه
 صفة الاسم المفعول الى ان المفعول جمع مفعول به ناسا على
 جمع مفعول به ان هذا الهم بقوله لا مفعول به لان مفعول به
 اما كان المفعول متفلا على حكمين مختلفين بالايجاب
 استدلالا على ان مفعول به لان مفعول به الاسم وهو مفعول به
 فالاسم نوع لا مفعول به وجميع هذا الجمع معين بخواتم
 جميع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يقبل من غير
 نفي كما كان ان يجمع المذكر هذا الجمع كالمصنفات فنقله
 قدس سره المصنفات من الخيال الذي يقوم على تلك قوائم
 واثام الاربعة على طرف الحاضر كالانام الخاليات الى
 بقى وقع الامر في ايام خلون اى مصنفين الدال على المصنفات
 كذا لانه الجمع على المفعول لان التعريف انما يكون الحقيقة لا
 للازداد اى اسم متفلا لان الصلاح في مفعولات الاسماء
 اى واحدة كون الشيء فاما استارة الى ان الياض الفاعلية مفعول
 ان يكون موصوفا اى كالوصف بها فان الموصولات للمفعول
 مفعول به

فان لم يكن

بتعقبا وان لم يكن ارضا فالكيفية شبيهة بها لعدم استقلالها
 للاسم العرب وانما ان الاسم موصوفا بها اما كان
 في معنى الرفع المحققا وكذا في اشغالهم عليه بين
 معنى الرفع لفظا وقد برز عدم اعتبار الرفع المحققا
 لا يكون لانه البناء والمفعولات من اقسام العرب وحمل
 من الفاعل اذا كان مفعول به في نظر الرفع والتعلق والتم
 نقل الى ان الفاعل والفاعل كما يكون من الاسماء العربية يكون
 من المفعولات ايضا فلا تقارن والمحتمل ايضا كما يكون من الفاعل
 العرب يكون من فاعل المفعول ايضا وكذا في لغته واما كان المفعول
 تقع فاعلا وكل فاعل مفعول فلا ان يكون المفعول مفعول به
 نفي فاعله مفعول به مفعول به المفعول ايضا وجعله متفلا
 على الرفع المحقق لا يجعل المفعول متفلا من العرب بل يجعله متفلا
 للاسم بخواتم ان يكون لهم منه فلا يلزم المحدث الذي هو
 تحصيل الفاعل المحدث فانه الفاعل شرط عندنا في
 وقت هذا فنقول منه الفاعل وما اشمل به من الرفع

كما يرجع الاول والثقة لصغير هو التي هو اصل الجواب انما كانت
 املا كما لان الترخيل العام من الجمل هو لا اعتبار الفعل اصل
 من لا نه لا يوضع الا اعتبار به لان التوكيد فيها استلزام
 بعد الجزئين وهو الفعل الآخر اكثر لانها تشمل الجنس وانما
 يحورها من ميز حاجة الى وسيلة خاصة بخلاف الاستجابة
 فالانسان فيها بالادوات الخاصة عنها القول لا يزيد قائم
 فان انشأته هذه الجملة الاسمية انما هو بيب الحرة لان
 عاملا في وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر وجهه قوة فاعلمه
 انه لفظي محسوس اعني الفعل بخلاف فاعمل المبتدأ فانه معنوي
 ميز محسوس لانه يغلب فاعمل المبتدأ اذ دخل على المبتدأ
 وينسخ الاستدانة واحتم ان كون رافع الفاعل ما ذكرنا
 هو المشهور ومعنى الفاعلية وهو قوم من الكوفيين الى ان
 الفاعل لا يقع باحد انه الفاعل وذهب خلف الاحوال الى ان
 فاعله معنى الفاعلية وذهب فقام الا انه يرتفع بالاسناد
 قال ابن تينانج ويرى ذلك الفاعل اللفظي جمع عليه والمعنوي مختلف

والمصير الى الجمع عليه واول من المصاد الى المختلفة فاعلمه
 اربعة اقوالها المذهب المشهور وقيل اصل المذهب ان المبتدأ
 هو مذهب يبيو به الاستدانة عليه بل يبين احدها ان اصل
 فالاستدانة القديمة لان المستدانة من صفاته وصحتها
 ان تقع به كذلك في المبتدأ بخلاف الفاعل فان الاستدانة
 مؤخر مقامها ان المبتدأ الحكم عليه لا يحكم احكام الجملة والثقة
 نحو هذا الجرح وهذا قائم بخلاف الفاعل انه لا يحكم عليه الا
 بالثقة حقيقة كان الشق واحكاما فلا بد منه يحكم على الفاعل
 بالمصادق واسماء الافعال والظروف ليس شيء منها متفقا
 فاذا كان كذلك لان المبتدأ هو الاسلاف اكثر بقران مذكور في
 وفي ذلك انتهى بين الرجبين على الذي نحو فناء الاسم حقيقة
 او كما كان تلك ما نذكر تغيير ما الفاعلية بالاسم وتخصيفا
 به ثم تغيير الاسم بل انما هو الحقيقي والحكمي فالتاميد كلمة مائة
 تغيرت الاسم المرفوع بالاسم سابقا لمبدان تغييرها في
 الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وانما لا يغير مائة

لصلة تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع الفاعل
 من انما بهذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل ^{لخصه}
 هو الفن يخرج من الحد الرابع الفاعل فان اسند الفعل اليها
 بتعيينه الفاعل فان كان اذا قلنا جاء زيد الفاعل اسند ^{الفعل}
 الى زيد او لا مع الذات والى الفاعل فانما يشاء من العرف لا من ^{اللفظ}
 من احد فالغنى وكذلك السبل والعطف ولا يشاء من ^{اللفظ}
 بان انما هو التبدل الاول ذكر للتوطئة لان تلك القصود من جهة ^{اللفظ}
 وهذه القصود من جهة اللفظ فتقول بعض المحققين يخرج
 عن احد بعض ترايع الفاعل فيحقق كذا الماد او ^{بذلك}
 من اعتبار زيد لا مساندة تعريفها الاخراج ترايعها ^{لها}
 او ان يشاء الفاعل المعرف بهذا الاسم ولتعريفه علم
 ان الكوئين لم يرد قوله الاسماء بين قولهم ضرب زيد معين
 قولهم زيد ضرب فجعلوا زيد في المثالين فاعلا فلا حاجة
 منهم الى هذا السند بل واجب عندهم تركه واساندا ^{بين}
 فافضل في صحة تقديم عليه مسندا الى صيغة الاسم ^{المجتمعة}
 الفعلية

الفعلية مسندة الاسم والفعل ليس بسند الى الاسم ^{الاسم}
 مسندة لا فاعلا ولا حاجة فخرجه من تعريفه ^{للتقديم}
 بل يخرج بقيد اسناد الفعل لكن لما تروهم دخوله في التعريف
 فيب اسناد الفعل اليه فكم كان هم الكوئين او بواسطة ان
 اسناد الفعل الى من هو الذي اسناد الى ذلك الذي الحقيقة
 كما خرج به الشايعين مسند التقديم لاخر عليه تقديم عليه
 معر بالامانة الفرد الحاصل واللفظ اذا اطلق يغير اليه
 ليخرج منه اي من التعريف الفاعل فانه يصيد فيلهذا
 الوصول الرابع مسند او انه اسند اليه شبه الفعل مقدما
 عليه الا ان تقديمه عليه لغرض الساندة ولا يحضر فليست ^{جاء}
 بل خارجة عن ذلك جواز اسناد اليه شبه الفعل ^{ان}
 الفاعل مقدما عليه وجوبا يندخل في تعريفه الفاعل وليس
 بفاعل مقدم فانه اي مقدم لفظ الحاصل فيمن جميع
 الاخر وليس التقديم في باب الجوز كذا انما هنا واجب
 مقدم هذا الفرع من مانع وهو كون السند مكره كما يستلزم

عليك اي اسناد واقع على الفاعل على انه منصوب على ^{الصدق}
 لا سند الى انه يلزم منه الفعل بين الفاعل والمفعول ^{حين}
 وهو قوله مقدم عليه وانما قال الحم على جهة قيامه به وله
 بقوله ما لا يدخر فيه الفاعل الذي لا يقوم به الفعل ^{حققة}
 مخويز بعد زمان زيد على زيد فان الفعل لما كان في وقتا
 ليس موجودا في الخارج المورثا مدي فليس له انما يحقق
 بالفاعل كقوله اسند اليه على طريقة اسناد الفعل الى ^{له}
 وهي صيغة العلوم فما اسند ان الى الفاعل على جهة القيام
 اي على صورة طريقة كاسم الفاعل ان فان زيد فاعلم ان ^{يقوله}
 زيد يقوم ابوه ومن عليه الواقي كساحب الفصل ^{التي}
 سيد الفاعل اكثر العبرين ثا الفاعل الذي يغفلهم ^{اللفظ}
 راجع الى انه هادي له في اصطلاح الفاعل فاعلم ان ليس
 خلافا معنويا اي مما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ^{اصل}
 في اللفظ ما يلحق عليه الشيء وفيه العرف بمعنى القادة الكلية
 كما في الاصطلاح الفاعل ان يكون هو الفاعل الكلية ^{التي}
 هو ^{اللفظ}

ومما يعلق في العرف انما على الاميل وما ينبغي ان يكون عليه ^{التي}
 كما في الاصطلاح الواو المنصوب من قلب غاء او ما يناسبها كما
 في زمان ولا نقلا لقلب كما في مشاوح حله على هذا المعنى
 انما حلت على المعنى لا في اللزم من مخالفة مخالفة القاعدة
 الكلية مخالفة القاعدة غير جائز فمع الجوان هنا ثم ^{اصل}
 بهذا المعنى ان يراى به ما يناسب الواو لوجب فيكون صورة ^{حين}
 تقديم الفاعل والفاعل ^{اصل}
 المنفك من الوجوب بصورة وجوب مقدم الفاعل على خلاف ^{اصل}
 ان لا يمنع مانع كقصد المحرر نحو ما ياتي في باب وجوب
 تقديم المفعول على الفاعل ^{حين}
 لا بد من عدم ان مع وجود المانع ليس له صورة التقديم مع ^{اصل}
 التقديم مطلقا لهذا يقال في قولنا ما اخر بغيره
 الاند الفاعل مقدم على المفعول ^{التي}
 الفعل يكون مستدلى الفاعل ^{التي}
 المستدلى معناه الاصطلاح على انما هو الحكم بقا ^{التي}

ولا سئل ان يلى المسند كان اوضح واشمل من غير ان ^{يقدم}
 عليه شئ من محمولاته لانه ان من غير ان يقدم عليه نقطه شئ
 من محمولاته فان تقدم محمول الفعل على مجموع الفعل وانما
 لا يحتاج فاما ان يكون الفاعل على فعله مستلزما اضرب
 لثمة احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده ^{الفعل} فاحتياج
 اليه احتياج المول الى امله ^{بها هو بمنزلة كلمة واحدة} ولولا
 يكن الفاعل المحرك لا يمكن كما لا يمكن في ضربك مع قول المحرك
 لان المفعول فضلة ليس بحجزه الفاعل جزوه ^{فان} وذلك غير
 اه ولا لا يحوز له روره في كلام الارباع الفصحى والاحسان
 ولان عاملها اجدا لخلد الدهر واحد وان غيره كاحله
 في الحكم اشرب سواد دود مذ ذى السدى ذرى الحده
 فالغيرها الى غير ذلك من الابيات ونحو حصريا موضع ^{فان}
 قبل الذكر فحاشا الموسوم بغيره الخوف من اضع احدها ان يكون
 الغير هو ما نعلم وليس بها اجبا ولا يفسر الا الغير بخلاف
 زيد ثانيا ان يكون مرثيا بانها المتنازعين المول ثانيا ^{القول}

فذكر

ان يكون بحجزه عنه ومقتضى خبره عزوان هي الاحياء الدنيا
 فان الزخري هذا من لا يعلم ما يقين به الا بما يتلووه ^{اصله}
 ان الحية لا حياءا الدنيا ثم وضع هي موضع الحية لان الخبر
 يدل عليها ويبيتها ايضا من الثاني والثقة بخبر قوله
 قل هو الله احد فاذى شاخته ^{بها هو بمنزلة كلمة واحدة} الذين كثر لخالها
 ان يجرب رب ربيته مقتضى بالفاعل مقدم ربيته مفعول
 كثر يقدسه فاذى شاخته ^{بها هو بمنزلة كلمة واحدة} فخير من مطلقه شاخته
 وهو البيت دعاء عليه والطلاب بالاعانيات كلب غير للصيد ^{التي}
 وقوله وقول ان قد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام ^{فان}
 منه بالوضع اعترض بعضهم بانه اذا كان دلالة الاعراب
 على المعاني بالوضع لا شك ان الحركات الاعرابية الفاظه ^{يكون}
 لفظا موصوفا المعنى مفرضا فليزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة
 والجواب انك يمنع كون الاعراب باللفظ كلمة وثانيا بان العرب
 ما يكون مركبا من اجزاء مرتبة في التبع والاعراب يعم من العرب
 ان كان بالحركة وقصر الاخران كان بالحرف ^{فان} فلا ريب عليه

ان ذكر العرب رد لما ذكر الله تعالى حديث فان كان بكيفية
 ان يقولوا واذا انتفى العربية اذ لا عرب من العرب وهذا
 لا يراد منه بل تعيين المراد باللفظ او على تعيين المراد باللفظ
 او على تعيين الحدف فلم يكن للعرب مستغنى عن معنى فان معنا
 العبارة اذ انتفى العرب وانتفى العربية الدلالة على ان
 وانتفى العربية الدلالة على العرب بالانقضاء مستقلا
 بالفعل الاطلاق قوله بالفعل ليقترن بالمتصل ^{الفعل} التبعي
 واسما الاصل فانه ايضا يجب تقديمه قلنا فان
 والانتفاء يعني لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل ^{المتصل} على
 المتصل به يلزم انقضاء الفاعل مع جواز ان يكون عرب
 مضميا الشخص اعم من الفاعل الذي هو هذا المثلث في المثال المذكور
 ونظايره مما كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا ضرورة
 من واحد الا يزيد او ذلك لانه ليس له حتى يتبين ان يكون مضميا
 له والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكره ان يكون مضميا لمارف
 لبلادة حصرها بعبارة كما قد ندد بالكون بغير مبالغة على الفاعل

العربية ولا يصح الا ان يحصل لاجل مجازة معينة ومع جري في
 المثال المذكور في التبع وامر دعوى ظهوره ايضا اذا كان الفاعل عام
 بعبارة مستغنى عنه لا يصح في مثل ما خلق الله على الحسن الصواب ^{اللفظ}
 ان يقال المقصود حصرها بعبارة نعم في يوسف مع جواز ان يكون
 يوسف مخلوقا لغيره كذا في نظايره ووجه الشبهة ان المارفي يكون
 المفعول مفعولا بالفعل الفاعل اعم ليجوز ان ينظر الى الهيئة التي كسبه
 فان هيئة الفرس مثالا لا يصح منع كون الفاعل عاما لغير هذا ^{الفعل}
 ولا يصح كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمثلث انما ياتي بها
 ياتي كذا في يوسف خصوص المادة فلا ياتي دعوى الجان
 نقل الصفة قبل تمامها يعني ان مادية زيد صفة مفعولة على
 عرب لم يزل اعم قبل ذكر زيد يلزم نقل الصفة قبل تمامها فيبقى
 الحصر لان الاحتمال المذكور هنا بعد الا انما يكون في الفاعل
 اذا ذكرته مفعولا خاصا نحو ما ضربني لان زيد كذا يكون المفعول
 اذا ذكرته فاعلا خاصا نحو ما ضربني لان زيد اما اذا ذكر المفعول
 او الفاعل وذكرهما مطلقين فليس بينهما بعد الاحتمال المذكور فاعلا

او معقول اخر ما ضرب لا زيد ما ضرب احد الان زيد في الفاعل واما
 ضرب احد الان زيد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعله ومعقول معا
 فاعلين نحو ما ضرب احد احد الان زيد عمر واندت فاعلا فاعلين
 ولم تذكرهما نحو ما ضرب الان زيد عمر واما ضرب احد احد الان زيد
 عمر واندت في المشتات غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول
 العام شئ يتعلق به الفاعل المشتق فكذلك ليس غير ذلك الفاعل
 العام شئ يتعلق به المفعول المشتق كما كان حين ذكرهما معا
 فيكون مضافا ضرب لا زيد المطلقه المضروبية معقولة فاعلا
 الفاعلية المطلقة معقولة فاعلا زيد تخفيف مضروبية غير زيدية
 غير المعنى الذي بعده هذا مع ان اشتقاقيتين بارادة واحدة
 بلا عطف غير جائز مطلقا من ذلك لا كثر لضعف اشارة الاستشاق
 او الاصل في الاوهى حرف فلا يشتق بها اشتقاقا فلا وجه البعد
 ما سمي احد شئ الاخر الدتيا ربح وخرج مطلقا عند جماعة من
 مصلوهم فان كان المشتق مضافا مذكورين والمشتقات بكون
 مضافا جانبا مضافا احد الان زيد عمر وهذا ان لا يسمين
 لكهما

لكهما بلين فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 او كما فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 هذا عند الاولين بليل معقول فاعلا مفعول من جف من الان لا زيد
 لان ما تقدم من مضافا ضرب احد الان زيد عمر وان كان المشتق
 مضافا مقدرين نحو ما ضرب لا زيد عمر وكان احدهما مذكورا
 دون الاخر نحو ما ضرب لا زيد عمر فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 لكن المشتقين لم يبدل الا مضافا ضرب لا زيد عمر لان زيد
 لم يولد غير لان المشتقين اذ اليها كالواقعين قبل الارضي
 نضع من استشاقا شيتين الا ما بعده المذكور فان استدل
 من احراز مطلقا بقوله فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا فاعلا
 باء الى اى بلا رتبة تربية فاخذهم ان عيت ذوا امانة مضى فاعلا
 مقدره ليقعوا في باء الى اى ربيان الظن بكيفية راحة الفعل
 يجوز منه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل الاستشاق على ما ضرب
 الا عن ذلك ان زيد معقلا معقول وليس مشتقا وان المراد ان
 زيد لا يجوز اما المعنى لا يتعكس فلا يلزم اشتقاقيتين بكونه

الا ان الفاعل صغوا ان يعمل ما قبل الاينما بعد التقى
 بها الا في موضع خاصة ليس هذا مستطاعا كما انما هو
 الرضى الواقع في الفاعل في هذا التوضيح اشارة الى ان المراد
 من الفعل الفاعل لا الفعل الاصطلاحي في ليس منع الفاعل
 من حراصة من خلق الفاعل شبه الفعل الفاعل في
 الفاعل اي هذا جازي اشارة الى ان جواز المصدر
 اسم الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي
 هذا الحدث وانما قد الفعل دون الجواز الفرض من هذا
 دفع اعترض الفاعل الذي حيث قال الفاعل ان زيد مبدل لا
 لان مطابقة الجواب للسؤال اول ما اجاب به اسم هو جواب
 وان شئت الجواب الحقيقي فاسمع لما قيل عليك فنقول ان من قام
 حيلة اسمية صورة وفعلية حقيقة فقد برز انما نبدأ من قام
 بكلام الغير الذي لا يستقيم بالفعل الا لا تسمى له
 الزمان الحيلة الغير قبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا
 بخلاف ذلك الثابتة كزيد ونحوه فلا من معنى الاستفهام

لسانه الطويل يجب تقديمه لذلك وكان والاعطى ان التقى
 على الجملة اسمية لتقديم المستدالية في الفاعل في الجواب
 ودون المطابقة مع الحقيقة ومن الصورة متعلق ببيان
 فان تعلقه يعني المقد لا يلزم به برهنة يزيد على ما
 القياس في القياس ملحقات قوله جازي جازي زيد
 فانك لو قلت جازي جازي لكان فيه الجاهل بدون ذكره
 اعني زيد بخلاف قوله وان استحال لك بعد فاجب بل لا بد
 من فعل النسب الى الاخفش جازي ووقع الاسم في بعده
 كون الجوز فعلا قال انما على مذهب ليس من قبل ما نحن
 اي للفعل والفاعل اما حذف الفاعل بعد فلم يثبت
 الاستدلال الكافي كما يجب في الثاني لعدم قيام ما يؤيد
 لان نعم برهنة تدل على ان الجملة الحذفية وليس الجملة
 تدل على معناه في شيء يؤيد الجملة الحذفية لعل لا يدل
 من شيئين القرينة وما يؤيد مؤداه وان المضارع الآتية
 هو الثاني وهو الشرط هو الاول فاعلم ليكون الجواب

للنسب والقبيلة من تكثر الخلف بسبب خلف الجدة والجدية
 لكثرة الفعلين الكثير وافضل على الفعل ويجوز ان يراد ^{لفظ}
 العام لان في طريقة نقله لا كثر على الاقل او الاصل ^{للفعل}
 لكن ينبغي ان يقيد العام لان مغير المصدر اذ في غير محقق
 ضرب وقتل زيد لا يقع فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاقرار
 لانه مصدر واكثر من فعلين مثل ما ورد في القفاور في
 قوله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت على ابيك ورحمتك
 ونجت علي ابراهيم والاراهيم فان اعلنت الفعل الاخر كما هو
 مذهب الجبريين اخبرنا القائل في الامثال الشافعية ^{لكن}
 اذا تقدم عليها المتوسط اهلهذا القول بعض الشافعيين
 حيث جرد التنازع في صورة التقديم عليها اذ كان التنازع في
 المفعولية في صورة المتوسط بينهما اذ كان التنازع ايضا في المفعولية
 والاولا تنفي العامل والثاني المفعول والثالث الرقي في الصورة
 الاول من هاتين الصورتين ونحن نذكر هنا كلامه في بعض ^{للفعل}
 على انه بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك المفعول على المفعول
 على الترتيب

على الترتيب ولا يرجح الاول بقية اذ لو كان الترتيب على موجهية
 او رجحية لكان في صورة وقوعه بعدهما معولا للفعل الثاني ^{للفعل}
 ولم يقع منه تراجم بين الفعلين هذا الكلام بعينه جازي في
 المتوسط فلا يتقل نحو ما ضرب واكرم الا ان هذا اذا كان
 التنازع منه فهو ما منعنا اما اذا كان متفصلا فنصوب
 نحو ما ضرب واكرم لا اياك فحينئذ التنازع وقد خلت ^{للفعل}
 مع الامور الا ان مع احوال الثاني او من الثاني مع احوال الاول
 اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف العامل وكذا الجرح في المفعول
 الجرح وقت وقعت بك فعلى هذا يجوز التنازع ^{للفعل}
 المصوب والجرح لا سيما اذا تقدم ذلك المصوب على العاملين
 نحو اياك ضرب واكرم وتبكت وقعت نقول المصوب
 غير واردا صورته لا يمكن قطعا في رفع التنازع باحوال ^{للفعل}
 والثاني لانه حرف هذا الغليل انما يجري في المصوب ^{للفعل}
 المقترب بالاكالات المذكور اما اذا كان متفصلا
 بلعدن الاخر زيد غير متاثر به ومعه هو انما مادت

فغير مما ينبغي فالقول خامس المدعى عام والحق جواز التشانيع
 في مثل هذا فقد يكون الفاعل جزء الشطر والجملة عزائية
 ويجوز ان يكون الفاعل الامتياز والجملة معتقضة والجزء قوله
 فان اعلنت فعل الامتياز ان كان قوله يختار بالاراد فله ان يكون
 التسع وقوله يختار ان كان بالفا فاما بعض التسع ^{فيها} ملية
 واعلم ان التشانيع في مفعول ما لا يتم فاعله داخل في التشانيع
 في الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لا يتم
 فاعله داخل في الفاعل ان يعظم الفاعل اقر من ان يكون حقيقيا
 او حكما في المفعولية ينبغي ان يعم المفعول ايضا ليقول التشانيع
 الواقع فاما الخروجان بدو عنيت ثم راجعا وليس هذا اما
 ثالثا لان فاعله القسم فكل متبعية ان يكون مقيلا بالاول
 فكمالة قال التشانيع من حيث انه قسم واحد يكون فاعله ملية
 وهذا التشانيع منه ليس فاعله من التشانيع بل اجتماع
 متعين ثم خارج من القسم يعني قد يكون اه اشار بقوله
 لقد بالاعمالية مختلفين والما ذالك والاعمال هو الفاعل

الفعل المستفاد من العزائية المستعارة قوله فقد يكون لوجهين ^{نوع}
 الفصلين المدلول عليه بقوله ان تشانيع الفعلان لان الفصلين
 كحاشيتان منه لان العزائية لا يعلو ولا يرجع الى الفصلين ^{التشانيع}
 فيه ولهذا اى اسماء هذا على وجهه كثره وهي ستة عشر
 وجها مرجع اليها بآية متساوية لا مستقلة الاربعة واستدل الى
 اربعة اخرى بقوله ومين ذلك وان يكون الاسم العلم منه ^{فيها}
 وبرزت ثمانية اخرى مجموعتها تحت مقتضا الفصلين الاول والفعل
 الثاني العامل الفاعل العبريون ليس المراد من العبريين
 ان يكون جميعهم من العبرة بل لو كان بعضهم من العبرة وقد قسم
 امرئ الى سبعين كلهم بصريين فلا بد ان الكسان كوني وكيف
 عد من العبريين ^{المراد} معنى فخرى بالاول لا دلالة اشارته الى ان
 بالاحتياط هو الاحتياط بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجرم
 وبذلك بدأه ذكر هذا عقيب قوله ويختار العبريون لان
 قوله فان اعلنت فاعله من قبل الفاعل ليس منه ابتداء ^{هـ}
 العبريين وعن آخرنا هذا المذهب فاعله مقتضا الفاعل ^ن

والسند للشاعرية بانثى عشر دليلا وللزوم التكرار بعينان
 في معقول الفعل الاول عند افعال الشان ثلث اختارات للاختار
 والمخالف في الذكر واختار الاختار لكونه في العدة وله اختيار
 والمخالف لانه ياتي من حذف الفاعل من ميزان يبدل شي منه
 وله اختيار واذا كان الفاعل لانه يوجب تكرار في اللفظ دون
 المخالف خرج به بترتيب عليه قوله خذنا لك كتابا ويظهر
 اثر الخلق في اى يظهر الفرق بين المخالف والاختار في التثنية والجمع
 والثابت واصناف الفاعل فلا فرق نحو فري واكرمت نبيانا
 الكثر بمثال التثنية لمحصل العنقوبه وبما في الجملة ^{منه}
 ذكره لبيان قول الفاعل تشريك الاربعة وتشريك الشاخير
 ايضا وقد نقله عنه بعض النسخ الرائدة واستار اليه شيخنا ^{المحقق}
 الشيخ حسن في المعاد الا انه غير مستور عنه كاشفها وتشريك الاربعة
 فلذا ذكره استارنا العاكمة واعتراض على شيخنا المحقق في مرآة
 المعاد او اثاره بعد العلم بعينه منه ايضا من اقتضاها ^{على}
 افعال الشان واختار الفاعل في الاول على الاسم العلم كما في قوله

ناظر الشاير بمعنى اذا انتهى الفعل الشان المفعول الاول الفاعل
 وروى عنه ايضا افعال واختار الفاعل في الاول بعد الاسم ^{فنه}
 الصورة الاولى المهرية عنه بالصورة الثامنة المهرية منه ايضا
 ومثل الصورة افعال الشان واختار الفاعل للاول بعد الاسم
 العلم بمثالين المذكورين ورواية التمام الى الرواية التي
 حملت عليها عبارة المتن فلا بد مما اورد في بعض النسخ
 من ان عبارة المتن محتملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه
 ان استغنى عنه مثل ضرب واكرمتي زيد لا مقلد منتهيه
 واكرمتي زيد قال لما لكي يجوز ذلك فلا فائدة ^{منطلقا} حسي
 وحسب زيد منطلقا فان حسي وحسب تان منطلقا
 لا حيز واعلم انه حبت فوجب اطلاقه مفعول حسي وهو ^{منطلقا}
 الاول لا يجوز حذف احد مفعولي ما حبت لانه اذا كان
 المفعول الاخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون مفعول
 المفعولين هو المفعول الحقيقي لان العلوم في تلك ملكت زيد
 فانما مصدر المفعول الشان مضافا الى الاول وملكت قيام زيد

يجوز ان يرفع حذف لعل في قوله يا ايها المتكلمين
 كذا لعل في قوله يا ايها المتكلمين كذا لعل في قوله
 اعطيت منكم كذا لعل في قوله يا ايها المتكلمين
 الذين يخلون بيننا انتم الله من فضلهم هو خير منكم
 هو خير منكم لعل في قوله يا ايها المتكلمين كذا لعل
 ظاهرا فلا ريب في ان الامثلة التي لا تحذف في اسمها
 ولا تخفى انه اجواب سؤال مقدمه ان شرط الشانغ
 يصح افعال كل واحد في الواقع بعد ما وهبنا اليك كذا
 ان لفظ منطلق لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعول
 لكونه مفعولا وكونه المفعول في الشانغ وكذا منطلقين لا يصلح
 ان يكون مفعولا ثانيا للفعول في الشانغ وكذا منطلقين لا يصلح
 المفعول لانه هو غير جازم لانه مبتدأ ومفعول مطلق
 في قوله يا ايها المتكلمين كذا لعل في قوله يا ايها المتكلمين
 لا يجوز ان يرفع لعل في قوله يا ايها المتكلمين كذا لعل
 بل ان كان اللفظ في سياها وسياها مفعولا في الشانغ

مبتدأ

مثبت اذا امتنع النفي اثباتا وامتناع الاثبات نفي يكون
 لا في مفعولته متفيا انه هو مثبتا في سياق له ولا يبعد
 الى القليل ان كان طلب القليل مثبتا اذ هي متف في سياها
 وهذا الى الشيء لا في مفعولته وطلب القليل لعل في قوله
 الاثبات نفي متف في كلامه لعل في قوله يا ايها المتكلمين
 الحال مع له بل ان شئت الطلب للقليل اذ قد مره لو كنت
 ساميا العينة ونية كذا في قليل مع ان مفعولها لا يصلح
 من باب الشانغ ما متف في قوله يا ايها المتكلمين كذا لعل
 من افعال الفعل الشانغ مع امكانه الى الاول وهو في ضعفه هو
 حذف المفعول من له اطلب ولو لا ان كان اول ما متف حذف
 الغير لكنه محمول على مضمون المحمل لا يصلح حجة لاثبات
 فيه اي مفعول فعل او شبه مفعول في هذا التيم اشارت على
 التيم الذي حيث اي مفعول الفعل الذي لم يتم فاعلم مكانه
 حمل الفعل على العامل وانه ذكر لا قوي بعض النحاة هو
 الرخصي لا مفعول اي لفظ كل مفعول في التيمات

مع كذا فتأنيلا لا يزداد المقصود في مقام التعريف هو الحقيقة
 والاهية فيز ملازم الا ان الاولياء والاصوليين ورجائش
 عن ذلك وانما انصف الى المفعول وانما انصف الفاعل
 الى المفعول في قوله فاعله مع ان الفاعل انما انصف الى ^{المفعول}
 فيق فاعل الفعل الملازمة كونه اي للملازمة كونه الفاعل
 فاعله فعل وفاعل فان الفعل متعلق بالمفعول فاعله هذا
 الملازمة والملازمة انصف الفاعل الى المفعول كان فاعله
 فاعله بقرينة قوله بغير صيغة صيغة الفعل فترك ما كان
 فاعله شبه الفعل انهم المفعول بالمعانية فتركه اذا كان شبه
 الفعل ان بغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول ^{في} اي
 المفعول قال الفاضل الهند ^{في} وهذا من باب ذكر العلم وان صفة
 المشهورية نحو فكل من يحوي اي فكل جابر فاعله ربه فاعله فان
 الصفة المشبهة بفعل هو انما المفعول من التثنية المجرى لان
 المفعول مطلقا فالاولى انه مذكور بغير الفعل فاعله فعل
 ونحوه فيقش او مثل انقل اي انما اولتا فاعله صيغة الفعل ^{فعل} الى

وفعل قوله بانما ترى بفتاوك ما كان ثانيا قبل التاويل
 من باب علم الملازمة بفعل او شبهه المعتقد الى المفعول
 انما انصف الى الفاعل الثاني مستند اليه عليه تعليله
 فلا يخفى انما الفاعل بغيره فاعله مستقر لنا جعلت زيدا
 فاعله والمستقرات غير انما هو هذا انما ^{مخبر} فاعله
 جواب سؤال مقدمه ان كون الشيء مستندا او مستدا اليه
 جابر في واقع في مثل العجبي قريب زيدا فان المصدر به النسبة
 الى الفعل مستدا اليه لان فاعله وبالنسبة الى الفاعل اليه مستدا
 لان الفاعل اليه فاعله مع فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله
 بها حصل الجواب ان المنع اذا كانا ثامين وهي هنا اسناد ^{المصدر}
 الى صاحبها في تمام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله
 من الفاعل الذي قبله القدماء امتناع تمام المفعول الثاني
 مقام الفاعل هو قبل الذي ذكره الشرح في المثال مرود
 ولما التاخرين نقلا لغيره ببيان من الفاعل انما يلقب كذا
 اذا كان نكرة وهذا الصوابين معرفة مخبر زيدا فانهم لان التكميل

يستدل بالثبوت هو الخبر في الاصل فالفاصل الذي في اللفظ
 يجوز متساوية من المعامل معرفة كان انكروا واللبس
 من تقع مع الزام كل من المفعولين مركبة وذلك بان يكون ^{كل} ^{الفاعل}
 خبر في الاصل بعد ما كان مقبدا فلا يجوز في خبر علمت زيد
 اياك مع التفسير يقدم الثاني على الاول فان لم يكن كل واحد ^{مركبة}
 له يثبت ان تمام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام ^{المفعول}
 قيام الفاعل الى ان على الفعل بلا فصل بل معناه ان يقع ^{الفعل}
 انتفاعا الفاعل بقوله علم زيد امرك والمخرج ثانی المفعولين
 انتهى والذي اختاره انا فاختار هذا الفاعل ومعهم كون ^{الشيء}
 مستدرا مستدرا اليه ممنوع ومعارض يجوز ان يكون الشيء مقبدا ومضافا
 اليه كقولهم في قولك خبر من علم زيد فان النسبة ^{للمفعول}
 اي فان النسبة يصيب جملة مستدرا اليه وهو عارقات الاستعداد ^{للمفعول}
 وفان التفسير بالعينية وكونه فلا يرد ما قيل ان ذكر النسبة ^{للمفعول}
 بخلافه اذا كان مع العلم فان الشرط بالعينية ^{للمفعول}
 له هو العلم وهو لا يتغير فبين اي المفعول به بل لمجان ^{للمفعول}

والكفر

والكفرين اقامة خبر مع وجوده وقراءة ابو جعفر الخبر في قوله
 بان كانوا ان يكونوا ومثلها قوله لا شاعر ولو كانت فقير ^{كل}
 لبذلك الخبر والكلابا قائم قوله بذلك مقام الفاعل مع
 وجود المفعول به انما للطلب وقوله انما انجب لي من العدل في ربه
 وقيل المستظهر ^{للمفعول} والاولى من يارب علمت هكذا المفعول ^{للمفعول}
 من يارب علمت اكل من الثاني لان مقوله ما لا والثاني معلوم
 فاما هو الاصل بهما وهو كون المبتدأ مستدرا اليه ^{للمفعول}
 مستدرا اليه المبتدأ وهذا انما يتم فالضم الاول ^{للمفعول}
 المفعول وهو الاستعداد فانه اقضاها فعل فيها ^{للمفعول}
 الاسم عن العارضة للاستعداد ويكون معنى الاستعداد ^{للمفعول}
 اغنى الصفة بخبر هذا الاسم عن العارضة للاستعداد ^{للمفعول}
 بان الخبر به امر عيني فلا يورث مردود بان العارضة ^{للمفعول}
 ملائمة لا يورثت خبر الخبر بل الاستعداد ^{للمفعول}
 تحقيقا او تقديرا للاستعداد اليه للاستعداد ^{للمفعول}
 بان الخبر به امر عيني وهذا الذي هو كون ^{للمفعول}

مذهب النحوي في الخبر وهو ان في حجة في كتابنا
 من افعال اللبيب فذهب سبويه الى ان الاستدعاء عامل في المبتدأ
 والمبتدأ فاعلا والخبر يقال الكائن والفرا هو افعالها ان
 الفاعل الاستدعاء في يقال بعضهم المبتدأ اذا كان اسما يرتفع
 باستدعاء الجزاء يقال بعض الكون الاستدعاء اذا كان اسما يرتفع
 بالغير الفاعل من الجزاء لا يستلزم الرفع في الخبر الواحد انما هو
 العلة في الخبر في ان الاستدعاء عامل في المبتدأ وهو فاعلا
 في الخبر جميع هذه المذهب لطلحة في كتابنا المذكور في كتابنا
 يرجع المطلوب اي القدر يوجد فيه عامل لفظي لثاني هذا
 الكلام الى ان حقيقة الخبر لا يغير مرادها بان وجودها في
 اللفظي ثم وجود العامل اللفظي غير من عدم وجوده بالخبر
 اصلا استار الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه
 بطريق السبب لا يقع الا بما لكل كما يتوهم من الجمع في الخبر
 والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل اللفظي لا تقديره
 ما يكون مؤثرا في اللفظ وذلك ان العلم المؤثرة لفظا مؤثر

معنى لا يخرج من معنى المبتدأ مثل محبتك منهم فان ثابت
 عامل ليس لانه اللفظ لا تترك لوجده في بعد الغيبة
 حاله بخلافه فذلك ان مثل من قولك ان زيد قائم لغواتك
 المدلول عليه بان اشار بقوله وكانه الى المعنى كقوله
 فانك اذا قلت اقرئني عنك كان معناه المصوب الى امر في
 ام لا كما لا كذلك ان الثانية في قولك ان ضارب الان يدا
 وما من نحو من زيد ومن ضارب زيد فان يكون
 ما هو لا مستقفا متبين معقولين لضارب ولو قال امر في
 بعد الخبر لكان املا لانه سئل ج منه ما وقع بعد كلمة غير
 في قولنا الضارب غير ما سئل على من يتفق بالهم والخرن في وجبه
 فانما مثلنا ذلك كان فيه وجوها لعلها ان غير مبتدأ
 لا خبر له بل لما اضيف اليه رفع يقع من الخبر في ذلك لانه في معنى
 التثنية والوصف بعد مخفوض لفظا وهو في قوة المفعول بالاستدعاء
 كما في قول ما سئل على من يتفق ما احب الهم والخرن هو نظير
 ما سئل على من يدان والثابت من العامل في الخبر ثابتا ان غير

والاصل من ينفق بالحم والقرن غير ما سوف عليه ثم يبد
غير ما بعد هذا ثم حذفت من دون صفة امتي ينفق بالحم
معا والغير المحرود على غير مذكور في ابلاسم الظم مكا
ونالها ان غير المحذوف وما سوف مصدر جازا فاعضوه
كالغير والملا به اسم الفاعل والغير انا غير اسفل من
هذه صفة ومنه ان كان خلف الظم والاولى مكا فانتم
من الوجه الاول ان يقر ان ما سوف من القسم الثاني المبتد
واستقل امر به الى غير سبب كونه مضافا اليه فخرج قوله
اذى الداعي المنزوب قال بالاداء غير متشبهه لما سببا
انما اصفهته من ان الفعل يشبهه فاستدل الى اسم الظم
لا يثنى ولا يحج واقام الزيدان واعلم ان ابتداء الصفة
الواقعة بعد حرف النفي ان الفعل مستفهم مذهبيا عجبا نقلته
في كتاب الغرر وهو ان الصفة في تمام الزيدان وهو غير مذكور
مبتدأ وايم الظاهر مقام مفعول والقدر اما ان الزيدان
الزيدان فالزيدان الاول مبتدأ والثاني تكرير واما ثانيا

غير مذكور المبتدأ اعني الزيدان الاول المبتدأ الثاني عليه
ثم حذفت المفعول الذي فاعله ان كان مفعولا لا فاعلا ايم الظاهر
الزيدان الثاني مقامه مضافا تمام الزيدان هو غير مبتد
من القول لان غاية مضافه حذفت المبتدأ مع الفرية وانما
الظم مقام المفعول وهذا اعيان وعلى المذهب المشهور بل في القول
بان السند مبتدأ مع وجود المعرفة والقول بان الصفة
مع وجود الذات والقول بان السند مبتدأ مع وجود السند
وكلها ظاهرة البطلان وكان الحق الشريف ينف المبتد
المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ بدون
الجزء انما اتجه اليه بلا ضطره العاير للصفة المذكورة
العايرة ان الصفة الشافية رافعة لظاهر عبادتها انما
رافعة لظاهر مفعولها تلك رافعة بعد النفي ولا استفهام
السند الى المبتدأ فتخرج الصفة لاعتبار المبتدأ ولكنها
مستندة الى ما علمنا التاخر من غيرها ايجعل الباء بعين
القالة العايشة مكان تغيير العبارة ان لا يثبت بالسند

البتة كونه في غير هذا المبدأ ووجه بطلان قوله بما يبدى
 ولا حاجة اليه استدلالا شق كخالف القسم الثاني من
 المبدأ. وفي هذا اليقين كخالف القسم الاول منه انما
 ينبغي ان يكون المبدأ عليه من تحقق في غير الوجوب او
 بالاولوية فلهذا يجوز ان يراد بالمبدأ ما يطلق عليه
 المبدأ سنا لتخصيصه فان القسم الثاني من المبدأ يجب
 تقديمه على ما هو سادس لجزءه الاصل لم يتم بحوزة اراد
 القسم الاول فقط وكانت الاما لا تبغى الاولوية الغير البتة
 الواحد الوجوب لان المبدأ آه وان فان قيل هذا ليس
 خارجا عما ينبغي ان يكون اصلا القديم على الفعل ^{للمبدأ}
 ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في الحكم عليه
 ورتبة العامل قبل رتبة المفعول فكانه قال الامين قال
 الرجل والراة مبتلا آن قد خصصا بالحق انهما ان للاحد المبدأ
 كونهما اذ ان المبدأ حصوله في الزمان وهذا التخصيص كما انه
 حاصل التمام حاصل المبدأ لانه ان اجزاءه معلوم ^{لذلك}

وهو مستفهم من بقية العلم انه ينبغي له التبيين في الجواب ما ندفع
 ما ذكره القائل الرق من ان هذا التخصيص من التمام ^{لذلك}
 التخصيص من التمام لان انه يلزم من ذكر التمام امتناع ارجل
 في التمام ورجل لعدم لفظة ام التي تدل على شيئا قسما
 لاحدها عند التمام لا بد ان يجوز قول الجوز لذلك ^{لذلك}
 في بيان الاستقامت وذلك ان النكرة في مباديها ^{لذلك}
 اذ الغرض من هذا التحقيق انما هو ان يكون الجواب ليس المراد به
 رتبة وتخصيص الرق من هذا التحقيق ونوعه ^{لذلك}
 الرق مما صله ان لا تخصيص هذا لان معنى العموم ^{لذلك}
 فكيف يحصل التخصيص مع العموم وكيف يوصف الواحد بالعموم
 ولخصوص جميعا واصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين التمام
 لاريد بها التخصيص هذا الذي هو من العموم ^{لذلك}
 وليس كذلك لانه لا فرق عن كل واحد من جميع التمام ان يكون
 خبرا من التمام لانه لا فرق للسامع استثناء لان الاستثناء انما
 يكون اذا اراد المراد من الجملة من غير تعيين ينتقبه ^{لذلك}

ان ذلك لا يخلو من هوذا التخصيص هنا يحصل بالعموم بهذا الظاهر
 فلا يلزم الجمع بين الفدين مرة خبر من جراد نقل اهل السنة
 عن عزم بن عباس بنقل الشيعة عن الامام جعفر بن محمد ^{الثاني}
 عليه السلام فتعيين تدية الجردة اذا امتدحهم والمادان
 مكية راي مرة كانت والحكم ليس مقتصر مرة دون مرة ^{سبع}
 في موضع اه لا تارة كانت في الاصل فاملا لا قدم لا فائدة التخصيص
 والخصر هو في مرة رجل موصوف اه وهذا هو الفارق بين
 قائم رجل رجل قائم حديث جابر لا لا وامتنع الثاني فانك ^{ذلك}
 قد امت الصفة ثم حلت على الرجل بما فاستند حلت في رجل ^{موصوف}
 بصفة القيام هذا الثاني اذ الحكم في رجل يحمل ميز عفت
 بعد ذكر الحكم وهذا استلزامه لرجل قوي اذ كذا العجز ^{منه}
 حتى انه صار يصوت ويستغيت بالاناس ليعاد به على ^{الشيء}
 مثلا اطلب التبعيد من ملا في الشر قبل ان هذا القول وانما
 يتكلم به العرب اذا سمعوا هربوا يتكلم كلبية رنة لا حير في مثل
 الا انهم كان مودعه هربوا يتكلم ويخبر من التوق هذا هو ^{المعنى}

او كذا

لكن هذا البتة معرفة اذ كذا محضه وقال بعض المحققين
 هو من الدقان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله
 لا نقا راجعة الى الفعلية بمعنى انما نافية من الفعلية ولا
 فانظر منه جملة الاستقبال استاء الفصل الى الطرف كاللهم
 في نعم الرجل فانما اما الاستقبال الحسن كما ذهب اليه البعض
 والحسن متعلق على الخصوص وميزه جريا الذكر للفعل بما
 لغز في المعهود كما ذهب اليه الاخ والمعهود وهو الموصوف فلا
 خاصة الى الغير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا ^{يؤيد}
 من انما بل يقول في حقيقة نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى ^{ذلك}
 ما انفردنا من جواز وقوع الانشائية بعد الاحتياج الى ثاويل
 كما يجمع انشاء انشاء وضع الظاهر في هذا انما
 يكون للتعظيم قال الواط في حقيقته هو الخبر الذي وضع الظاهر ^{منه}
 اذا كان ضمير المخصص المحذف بالعين لان كون الخبر ^{البتة}
 لا يقبل المحذف وضع الظاهر موضع المفعول كسنة تقو مع محذوف
 وكذا لام التعداد مع المحذف لا يفسد ان الذي من الا الى النص

نحو الكرم انما اعترضا مقادير الواسع صاعدا والناقص اربعة
 اعداد والعدد الذي قوله الكرمه بحاجه الجرح حال من حين ^{يسبق}
 والظرف في قوله الحسن صوان منه صفة صوان ولهذا ^{يترك}
 به اعتبار الجرح وانما علم ان الظرف حقيقة ظرف الزمان
 والمكان وقد يطلق بحيث يعمل الجرح والجرح بحال الفعل المسمى
 اي ما اول الغرض من هذا التاويل دفع ما اعتق من ان القائل ^{المعنى}
 وحاصله ان القدر هو الجمله للجزء الذي هو ظرف ظاهر العبارة
 ان الجرح بعد هذا حاصل الجواب ان القدر يعنى التاويل الغرض
 فشاء ان الظرف ما لم يفرق من كونه ملصقا بجمله في بعض ^{يترك}
 التقدير بالتاويل ان القدر يريهم ان يقيد الجمله في نظم الكلام
 فيلزم ان يكون الجمله محذوفة وكثير كذا التاويل الجزء الجمله
 نفس هذا الظرف واعتبار الفعل من حيث اربطان الظرف به لا
 يوجب المحذوف نفسه هذا الظرف بتاويل الجمله انتهى لا يخفى
 ما فيه ثم انهم اختلفوا في الجزء فقال بعضهم الجزء هو الفعل ^{المعنى}
 لا ظرف التاويل منه وفي بعضهم هو الظرف في بعضهم هو الفعل

مع الظرف

مع الظرف حين الامور انما هو الظرف والناقص عليه ان الكلام تام المعنى
 بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما انتفىوا عليه من تقدير ^{المعنى}
 فظنوا انهم في غاية الامر لظن حديث ان الجزء ^{للمعنى} وهو وجوب المعنى فهو محمول
 ولا بد له من حاصل لان المعنى يحتاج الى تقدير كما فهم اكثر
 فان العربي الفصح يقول زيد في الدار وفيهم نسبة الظرف الى الفاعل
 بلا احتياج الى تقدير وكذا اختلفوا في ان القدر مستقل عن الفعل
 المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل في ابرع طراد من تابعه
 انه مستقل واليه يثبت كلام المسمى بتقدير الفصل وهو ^{قائل}
 العامة الثانية لانها انما هي كالحصول والكون الدلالة
 الظرف عليه وقد يكون من الاعمال الخاصة اذا دللت القرينة
 على تقديرها ولا يجوز اظهار ذلك العامل القيام القدر
 فلا يعين بسد الظرف منه ولا اصل في الجزء لان
 ليتوافق الركبان اعني المبتداء والجزء لكونه معرفة ركنا
 من نكرة ولا يجوز الاحتياط بها المعرفة النكرة وسليوبه جنة
 في المبتداء اذا كان مستقنا المعنى لاستفهام وانا اقول ان من

وان كانت تذكر من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى
 كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابرك مع المعنى قال الى
 معناه وبين في التعريف وغير متساويين اشارة بهذا التعريف
 فانه ذكر معرفتين معلوم الاكتفاء بقوله متساويين فان
 لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين لزم
 في التعريف زيد المطلق مثال كونها معرفتين سواء كان
 وبين ام لا فان في عرضية الاملام المعرفة باللام او متساوية
 خلاف سياتي اشارة الله وان الحق عرضية الاملام
 بعض الحقائق لا القياس هنا سواء قلت زيد المطلق
 زيد فان لامه تعين الاستدلاء به لكونه ذاتا لها مادة
 والصفة تعين الخبر لكونها صفة ومثقة اقول هذا ليس
 لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده في الامع والحقه وقوع الام
 خبر بمعنى الذي بكذا او الصفة مبتدأ بمعنى انصف بكذا فلا
 قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعنية للاميجيل التقديم
 ابو صيف ابو يوسف المقصود في هذا الثاني بالاولى لانه تليق

فينبه

فينبه بالاستدلال وهو المتعارف ومثل قول الشاعر بنو ابي
 بناتنا وبناتنا منهن ابناء الرجل بالاعلام في اصل التخصيص
 ليجوز لكون النكرة مبتدأ فان يخصص فلام بواسطة وتخصيص
 خبر بلا واسطة فانه اسم التفضيل وهو مشابه للمعارضة
 تامة حتى الحق بعضهم بها من جهة ان اللام لا يدخل عليه
 كالمعارضة افضل منك افضل متى فان الاول مبتدأ
 والثاني خبر وهما متساويان في رتبة التخصيص لان كلا
 منهما افضل التفضيل مع من هذا التخصيص بالعمول كما ذكره
 بعضهم فقول عليه السلام امر برب فصلة ونحوه عن منك
 صفة فان امر بركو يخصص بالعمول ان الظاهر لكونها هي
 النكرة في معنى الامانة فكانت قال امر بركو ونحو منكر قيس
 عليه ما عرفت فاعلامه اي خلاصته الى المبتدأ فان
 الاستدلال الغير النفي استدلاله في الحقيقة فيكون قوله
 فالامر من كون الخبر ضلاله كونه جملة فعلية فالله الصير
 الرجوع الى المبتدأ فلا يبرهان في مثل زيد فام ليس الخبر ضلالا

له بل جملة كذا قال بعض والعلم ان المراد بالفعل اللغوي الذي
 هو الحادث ولا يترك لكن ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد
 اقام زيد فان الخبر فعل المبتدأ ولا يحجب فيه التقديم كما
 لتأني ضرب هند فاعلم ان ذلك على تأنيب لا على
 اي الذي ليس بجملة الخ اشار الى دفع ما قبل ان
 الخبر ان زيد جملة لان ظرفه ما وقع ظرا للاكثر منه ^{مقد}
 جملة فكيف قال انه خبر مفعول وحاصل الجواب ان المراد بال
 ليس بجملة صراحة ابن صورة امر اذا القى المستكن اما اعتبارا
 كالاستقمام قال بعضهم لا يقسم الخبر من وجبات التقديم
 الا الاستقمام قال بعضهم ويريد عليه ما قام ثم زيد فانه يجب
 تقديمه بنفسه النقي من حيث انه مبتدأ وانما قيد بالجملة
 لان تقديم الخبر لا يدخله في الاستقمام اعني كونه اسما
 محررا عن العوازل اللفظية فانك لو قدمت الرجل لصدق
 عليه هذا التعريف لان شرط كونه مبتدأ وهو التحقق منقوض
 لتقديمه بتعظيم الوصل للذات متدبر التابع له الخ وانما
 امتنع

امتنع تقديمه لانه خبره ولو قدم عليه للزم تقديمه ^{نفسه}
 على الله عليه متوكل وان عبيد مبتدأ ومنه خبر خبر
 على الله متعلق بالخبر هذا المبتدأ خبر راجع اليه مع كون المبتدأ
 مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا له بل يعينه
 بمتنوع معها التقديم فان المتعلق ليس هنا خبره
 عن الخبر هو قوله على الغيرة هذا الذي اخترناه كحاشية قال
 الرضي يجوز ان يريد بالخبر هذا المبتدأ لان الجار والخبر
 بعده متعلق به اما لان الجار ليس متعلقا في الحقيقة
 بل ليجب متعلق الخبر به بالعامل اخبار الثاني ان لا
 على هذا لا يرد بين المثالين متاملا الواقع مع
 اسمها خبرها الخ لما خبر المبتدأ خبر ان اصطلاحا
 اشار الى السامعة في عبارة المصدر والاداءة خبر عما ين
 عوان من غير تقدم الخبر عنه مبتدأ به ^{لقليل}
 تدان تعدد الخبر مع تعدد الخبر كثير فاعلم
 في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اتيان الكيفية للتوسط

بين الحمد والخصوص لا يثبتان لنفسهما ^{الخاص} وتظهر بعض
 هو الفاضل الرضى ^{فلا} لا مقتضا عليه لذ الذي جعلت
 القدر في عبارة المصاعم من ان يكون ^{تصا} بعضا لتمام
 المصاعم الا يتبين بميثاق القدر من غير عطف لذلك
 ان لان التعاديل بالعطف لا يتواءم ^{وهو} والبيد
 الخ اي معنى الشرط هو التعلق اليقين بان يكون الحمد
 سببا لتحقيق الثاني والحكم بتحقيق الثاني ^{فلا} لا يتحققان كما
 التمس طالعها فالتحار موجود والثاني يتحققان كان التمس
 موجودا لشمس طالعها ومنه قوله تعالى وما اليكم من نعمة
 فمن الله فان القدر بما حصل اليكم من نعمة ^{الله} فهي صادرة من
 مع ان النعمة التي حصلت للخاصين ليست بسبب طالع النعمة
 من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدوره ^{الله} الى الله
 سببا لتمامها والقضاء بها لهم لكن سببا للحكم ^{حشا} لا
 من الله تعالى حصل اليكم من نعمة فحكم ان يخرجها صادرة ^{الله} من
 تعالى ولا يستلزم النعمة التي حصلت لهم سببا للحكم ^{حشا} لا
 بكونها

بكونها صادرة من الله تعالى ولا يستلزم النعمة التي حصلت
 بهم سببا للحكم ^{حشا} لا يتحققان بكونها صادرة من الله تعالى
 ما فاضل الذي قد مر معنى الشرع بلزوم الثاني لا بد من
 ما اليكم من نعمة ^{حشا} لا استلزام القدر المصاعم فحكم الخيارات فلهذا
 عنه التمس نظر الى مجرد بعض البند المعنى الشرط بتقدير
 لصحة الدخول وعدمه الى قاضيه ^{حشا} لا يتحققان بالنظر الى مجرد
 بعض البند المعنى الشرط واما ما يجب عزلا فلا بد ان كان
 البند معينا في هذا المعنى فالشرط في جواز ترك الفاعل
 فحيزه واما انما قصد اي اذا قصد الكلاية اذ اسميته
 الاول والثاني في العبارة اللفظية كان يقال في الذي
 يا شئ ان اثنان فلهذا هم يجب عزول الفاعل لانه حيز الشرط
 في اللفظ واما انما يقصد اي اذا يقصد الكلاية ^{لك} فلهذا
 المعنى لانه اللفظ معي يكون واجبا ولا في المعنى معي يكون الامران
 وان كان موافقا في اللفظ للبند المعنى له الا انه لم يقصد
 ذلك المعنى فوجب عدمه بغير الفاعل وفي حكم الامم الموقول

الحق لا يخفى في حكمه لفظا ولهذا كان في المضاف والمضاف اليه
 والشرط الجزاء من قبيل الاختيار اى الجملة الشرطية لا يكون الا
 خبرية فلا يرد ان الخبر لا يكون انشاء بل كان ريبا
 قلت ان كان لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية بل ان العلم
 والكون بيانان الشرطية انما لا بد لانها لا تحقق وقوع
 ما بعدها والشرطية لا بد على القلبين بالتحقيق ببيان
 وجه ذلك التحصيل اى وجه تخصيصه لبيان الانشائية
 بالنظر الى الحرورية المشبهة بالاصنام بيان الاختلاف الواقع
 في الحرورية المشبهة بغيرها لعل اوله يدرك قوله بالانفصال
 لدرهم انما بقية حرورية المشبهة خلافها فالتمس من هذا
 محتجا بان صدق الشرطية لا بد بطلت بدخولها مكان نفسا
 المبتدأ لا ينفصا لانها لا يخرج الكلام من انشاء الى انشاء
 غير جليل فان ملأ النسخ لا تخص بها ذكر لا ترى ان علمها
 ينفصان من مخرجها انما لا يخرج ان الكلام كما لا بد لعل العلم
 فالتمس ما سمعت سابقا فان قيل منهم انما يبيحون من غير

من مثل هذا لا بد ان الفاعل يتجزأ منه بل هو انشاء او
 هو التعليل والخبر عند من قبله بل ان كان مع ان في بعض الابواب
 وقد يجزأ منه فالجواب لا يجزأ منه اصله لا
 ركن اصله في الكلام من غير ان يكون متعاضدا للحد نظاير محمول
 على حذف الخبر هو كلام ما فان حذف الفاعل والخبر لم يفسد الخبر
 لعل ان كان في الاصل الحاصل ان اهل الحمد مثلا
 كان مجزئا لاصفة قبله بغير اربعة مقادير اللباقة في الدين
 وذلك لا في تقدير المألوف زيادة ايضا للسامع للاصفاة
 لان الكلام الذي به المدح صار في جملتان صدر ما كان جملة
 واحدة وكلها ازيد الكلام مقامها ازيد ما جاء لوز كقول
 المبتدأ لتوهم ان الكلام جملتان في الحال لا اصله في عليه
 ملحق للذم والمدح والتمس نحوها تقديره هو زيد
 فانما حذف العلم به رسد بغيره سدة لذكره في السؤال المقدم
 كما انك تأم نم الرجل قليل له من هو فقال ان زيد سأل الى الكلام
 لان المقام الفصل اى مقصود التسهيل بين ذلك

الذي بالاشارة وان يحكم عليه بانه حلال فينظر الشاظر
 وليس المقصود ان الحلال المرفوع هو هذا وتحقق هذا من غير ان
 ذكرها انما بالعرفية هو ان المعلوم المرفوع عند الخاطي هو
 الذي يقع مقتداً ومجهولاً عنه فيخرج منه جوفه مثلاً انه لم يثبت
 محاطاً بك فيلزم باسعه ولم يعرف انه لغوه ام لا نقوله ان زيد
 احرك وبالعكس يقول العون انما انما خصت هذه الشاظر
 فتقول في المثال عند الخاطي انما هو اشار اليه بلفظ هذا
 فيعرفه بالحلل فيقول له الذي هو معلومك بالاشارة
 الى الحلل لا يثبت لتوجيه افعى لثمة للثمين بالحكم ان يثبت
 فالتاثير في الحكم عليه بالحلل لثمة لتوجيه الشاظر لانهم
 لا يعرفون انه هذا الا بالنظر اليه انما هو قال الحلل وهذا
 فكانه قال الحلل المرفوع لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت
 اليه السامعون لانه معروف عندهم على امانة التبيين
 فان ما دونهم ذكر اقيم فامثال هذا الصيغتهم الشاظرين
 وليس فيهم انهم انما يتوهم ان امر الحلل ساكن لا يعمل الوقف
 لا يثبت

لا يتعين ان يكون مرفوعاً بل محتمل ان يكون منصوباً على تقدير
 البصر فلهذا ذهب لا يصح انما يتبدل ان فيه هذا احد
 ان انما ظرف مكان خبر من السبع ثابته ان يكون ظرف زمان
 خبرها بعدد يتقدم بالضاف في وقت خروجي حصول السبع
 وانما احد للضاف في الزمان لا يقع خبر من الحجة ثابته
 انما ظرف زمان مضاف اليه ما بعده وعامله محذوف
 او نقاش وقت خروج السبع وفي كل منهما انكشاف فلهذا ان
 على المذهب لا يصح فاذا السبع واقف على اكثر الشاظرين
 الحجة انما هو موجود وعامله من الذين بان اذا القاطبة
 وهو يترك على الفعل القيام كالوجود والحصول ومنه يتقدم
 الحجة الخامس كتابهم وواقف لانه لا يجوز الا بقرينة ولا بقرينة
 هنا اذا نظر لانه لا بقرينة على الخامس فقل ان ما دونه
 في عمله القرينة ولا يتقدم بلفظ خرجت فان مضافات السبع
 بعد الخروج يناسب الخبر الخامس غير ما بعده ان لو سد
 سد كاساني بقرينة هذه المادون بالقرينة لا

لداو لو يكن الفرح حقيقة العباد لكانت اشرف من لبيد ^{شأنه}
 مشهور اي لو لا وجوده لكانت المشاهدة لا يجوز الشرط
 ولا خفاء من لولا التخصيص بالفعل فيجوز لولا الاستثناء عليه
 عليها لولا هو الرتبة لا خفاء من تخص بالاسم بفعلية كذا
 الحرف او كليهما لا يرد له التفسير لا ومثال قولهم ^{شأنه}
 فاعين في صيغة المصدر اذا كان زيدا مفعولا به قبله ^{لأنه}
 يلزم نكرة المثال ضربا فاما محتمل ان يكون الفاعل
 من الفاعل او من المفعول والمصدر مفعول بالمتأخر الحال
 وقوله ان ثانيا من مثال لكون الفاعل ^{كثرة}
 احدها حلف اذا مع الجملة المتأخر اليها واديت في غير هذا
 المكان وثانيتها العدل من مفعول كان التأخر الى معنى
 كان التامة لان معنى قولهم حال اذا كان فاعلا في معنى التامة
 ثالثا قيام الحال مقام الطرف الذي صلحهم على تقدير اذا ^{كان}
 المتعرب عليه هذه التعليلات استطراد اتحاد الفاعل في الحال
 وما جاز لا يجوز ان يكون مفعولا لا سيما لا يجوز ان يكون

حاصل العقد لا اختلاف الفاعل لان الفاعل في الحال حال
 ومنه ما جاز في وهو البارز يذو الحق انه يجوز ^{تأخر}
 الفاعل من غير ما ذهب اليه لما انى بقدره بلا سبب ^{فاما}
 اي ان ضربا لزيد بلا سبب زيد او قرع عليه بلا سبب
 فاما وضعه بلا سبب في كونه صاروا منى او جاز ان في قوله
 ان تقدير قوله مسترعيين من تلك التعليلات لا خفاء عليه
 على تقدير ان كان وما ذهب اليه الرتبة فالمنه من منبر
 سنده فلا يكون الحذف واجبا بل جازا في المفعول الثاني
 مع عليه انه دخل معها جرحه سدهم وتقيدها ^{لأنه}
 المقصود هو مبدل لولا الاستقبال تحقيق هذا المقام ^{المقام}
 اذا اضيف يكون مائة بكذا لا الاستغناء فيكون ضربا زيدا
 اجزاء من جميع الغزيان في حال القيام فيلزم منه انه لم يضر به
 في غير حال القيام وانه لو يضر به مرة في غير حال القيام ^{كان}
 متناقضا لقوله ضربا زيدا فاعا لما ان وزم تقيدها ^{لأنه}
 على تقدير الكونين مبانه ان فاعلا ان كان متعلقا ^{بقوله}

مرفوع وكان معناه كل من يرفع يده عن طاعة الله تعالى في الله
 ولا يلزم منه انه لا يرفع يده في غير طاعة الله تعالى ليكون متساويا
 لقوله عز وجل في هذا الامر وهذا امر بينا لوجه ان لا يرفع يده
 اي يرفع يده في هذا الامر اي ما خفي اياه الا هذا الامر لا يقيد
 وهو صفة لان هذا الصفة مع بقاء معموله غير معهود لانه
 في قوله ان الوصول مع الفعل لا يجوز عند الوصول مع بعض
 صفة لان الحال لا يبدل على هذا الصفة بل يرفع يده عن
 بالانتمية ذهب بعضهم هو ان من يستوي لو كان ما ذهب اليه
 صححتم الكلام بغيري زيد بغيري ذلك الحال وعطف
 عليه بنى بالواو الصيغة اما ان يصح الى المبتدأ هو الذي في نسخة الفاضل
 الحق من هذه العبارة ومثلهما يرفع الى الخبر لا يستغنى بعد هذا
 اي كل من يرفع يده مع صفة اعلم ان العربي يرفع يده عن الخبر في بعد
 المعلوم في معتق فان لم يرفع يده عن المعلوم في المبتدأ
 فهو مبتدأ يحتاج الى خبره وعلية ان الخبر المرفوع في المبتدأ
 فلا يبدل المبتدأ الثاني هو قوله وصفت معه ان المبتدأ لا يكون

سار مسد الخبر فلا يكون حذفه بل بالواو كما مر في نسخة
 وانتم الفاضل قد اخرجوا عن هذا الصفة على خبره فلا يكون
 مبتدأ حتى يحتاج الى خبره وهم الكونون ان هذا الكلام تام
 يحذف منه الخبر عما منهم ان الخبر هو قوله وصفت لان التواو
 يعني مع ولو قبل كل رجل مع صفة لا يرجع الى التقدير فكذا
 هيئنا في الجواب ان جعل الواو يعني مع لا يخرجها عن العطف
 ببقاء العطف لا يصلح منع جعله من لان الخبر لا يعطف على
 فلا بد من تقدير الخبر بالصيغة واللغة المتعارفة التي هي في
 والحق والتمتع وهما اثنان من الصفة او لغز هذا علم
 ان الحذف في مثله لا يجب بل لا يتأثر في جميع البلاغة الله
 هو كلام بيت القضاة حديث قال وانتم في قرن وانتم
 اي على الخبر الحق اي على المبتدأ والاعراب من الاعراب السابق
 بان المعلوم وان كان من تمة المبتدأ فكيف يدرك خبر الخبر
 نعم ان ينوب عن الخبر فيقول مكانه ولا يخفى ما فيه من التلطف
 يكون مقننا به معنى مدينا كذا المحدث تغل من معناه

الاكونه مقتضاه ان يكون قريته فلهذا منزه الذي هو قريته
 من جبين درع جديته كقولك امانه الله لا تغفل كذا
 اي امره بقا ذلك استار باللفظ الى اتحاد المعنى به
 اشار الى ان المحل غير فان القول ليس بقسم بل متقسم ^{الضم} به بيان
 معنى مصدره فلا يصح المحل حقيقة لا يستعمل مع اللام اعلم ان
 استعماله في القسم فلا وجهين يغير اللام فان لم يأت باللام
 المصدر وقتل عمر لا تغفل كذا ومعنى عمر لا تغفل بقاء
 واذا دخلت عليه اللام وقعت بالابتداء واللام منه ابتداء
 وليت هي الموصلة للقسم كما ذهب اليه بعضهم ^{اي من الموصلة}
 اشار به الى ان قوله خبر وان وانها مبتدأ محذوف خبره ^{لك}
 بقرينة ما سبق بقوله هو المستلزام كلامه وقوله الفاعل
 المحقق فيه على ان ذكر خبره ان ليس لانه من جنس المبتدأ بل لانه
 من المرفوعان بعد قوله لا يلا مبتدأ كما ذهب اليه الكوفيون
 ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يترفع مع غيره
 اقرب منه بعدد من العدد او لفظا احد المصطلحات الغريب
 على

على من امره الغريب لفظا ان معنى اما لفظا بالعلم انما
 معنى بالتحقيق معانيها لا معانيها فان مثلك انما كيد
 وهو حاصل في المبتدأ والخبر فلهذا مقتضى لا يتحقق التعريف
 بمثل يقوم بان يبين انه مستلزم الى الشيء الخبر وهو امره بعد خبره
 ان لا يتحقق ان يكون خبرا وليس كذلك بل الخبر خبر كذا فقول
 ان كلامه معنى الذي قول وهو الثاني لفظا او معنى يقتضون
 في القسم رجاء وحاصل الخبر وان الربح المحل للجملة وكذلك كيد
 يكون هو امره لا يفعل وعده ولا يحتاج الى ان يحتاج الى
 من غير التماس المصدا ويلزم منه عطف على قوله يحتاج
 وحاصله انه يلزم فلهذا المجهول يكون قول القسم بعد
 وهو هذا الخبر مستلزم كما مائة اذ هو الاستدلال الى اصحاب
 ولا يكون الاسم اسما لها لا بعد فعلها يلزم المخلوق
 يحتاج الى التام بل الجملة في ولا يصل عدم التام بل
 يلزم من ذلك ان هذا الكلام يرضى بنهم الامة التي حديث قال
 وقد عالج خبرها من المبتدأ في غير ما ذكره العلم ايضا ^{قد}

ان جزوا لا يكون مفردا متفقا ما لا الصد الكلام انتهى
 كلام هذا الفاضل اعترض على المقام بانه ينبغي ان يكون كلاما
 في تقديمه ولا في ضعفه استغفاما ما حاصله ان الملام
 ان الملام حكم حكم خبر المبتدأ اذا صح كونه خبرا هيئت لا يقع
 الا اما لان المحقق ينافي الاستغفام ولما لا يعرفون صلا
 اى ليس امره العزم من هذا التقدير بحصيل المستفاد
 من غير الكلام وان من البيان للحدود من التفرع حكمه هذا
 الكلمتان من مفردات كلام الزمهرى معنى الفقرة الاولى ان
 البيانات المتبادرة من بعض الناس توشى في القلوب بانها خبر
 خبر كذا حتى يبين معناها بعض الزمهرى ابلغ من الشا
 في كتب التعاقبة التي ينفذ بعض الفاسقين من الفقرة الثانية
 اى بعض الشرع كذا كلام الحق فلا يخرج فامروا الشرع كالدين
 الى مولانا امير المؤمنين وذلك لتوسيع في الطرقات
 لان كل محلة لا بد ان يكون في زمان او مكان مقارنا لغيره
 كالقريب الجرم للشخص لا بد من مائة وثمانين الجرم واما

مجزاء المناسبة ان كل جزءا مجزئا في التقدير اى لغوي
 مفردان كانت صفة يلزم من نصيبا لغوي الجرم لا بد من
 ما لتسمية مفردة فاعلم ان لغوي افعال البرية لا تهازي
 الجرم من الصفة ما عرفت من المورد ولا يراى ان لغوي
 او معنى فلا بد وجبا لوردان من يلزم على الظاهر ان يكون
 بغير بيان الفعل وحده جبر لا للمبرك كذلك بل مجموع الجملة خبر
 لها والجواب ان بعد ما عرفت لاحقا احدى الجملتين المتشابهة
 ينبغي ان يكون ظاهرا بمثلها على ما هو الظاهر وانما قال
 في التبرير ان ارتفاع صفة على الجملتين متشابهة الاضاف
 اضافة المبالغة فان لا لبا لغة التقى وان المبالغة لا
 وهو الوجه في عملها انما ان صفة اسم ان يجوز رفعها على
 وكذا اما متشابهة الا ان لا يخلو في الظاهر بل مفرد قوم
 بالظفر لان الظرفية عبارة عن الكلام ما دون العامة محلا
 على الضحك ونحوه وهذا لا يتقدم بكونه في الدار ونحوه
 كالحال فانه في معنى الظرف لا لانه في معنى لان الفخر يقتضيه

متفاد لا يكون هنا زينة خصوص المزمع ^{للفناء} بعد الاخر لا لنفي
 والاصل في الكلمة الشهادة الله المزمع حواظا امر شامل
 ان لا الله لا الله قال بعض الاقائل قد لا يجوز وجوده ^{بغير}
 قد لا يجوز وجوده بل يزم منه لا نفي وجود ما سوى الله تعالى
 من الالهية الى نفي امكان وجوده وان قد يستلزم بل يزم منه
 اثبات وجوده على التقديرين لا يتم التوحيد لا انما
 يتم نفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى لا لا اله الا الله
 اثبات الوجود له تمام والجواب من وجوده احدها ما ذكره
 الزمخشري وهو ان لا يجوز نقلا الا الله لا الله على من الاول الثاني
 لا دالة لعدم التخصيص فلا يجوز منطلق زيد ثم ان يدعى التخصيص
 باثبات الالهية له تمام ونفيها عما سواه تقدم حرف النفي ^{سط}
 حرف الاستثناء فاما ان لا يجوز تقدير موجوده بغير تمام
 الامكان لان نفيه يقتضي نفي الامكان او لو كان هو له لكن
 شريكا لكان موجودا لا لا ان لا يكون لا يكون ^{بغير} لا يجوز
 ولا يدخل شريكه في جبر الامكان فاما الشهادة فقد يزم من القريب

قريب

قريب لما امر بها ما اندر بعضهم وهو قوله لا اله الا الله موجودا
 زائدا على ان لا ياتي للشبهة وهو كما ترى خاصها جعل الا
 بعينه غير ويكون هي الخبر فينبغي نفي كل اله غيره سوى الله تعالى
 محض او غيره ذهب اليه بعض المتأخرين ومنه كذا هو الا ^{معنى}
 استقام لها فيه نادى بها ان هذه الكلمة الزينة شملت
 للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاجسام الهة معبودة ^{وذلك}
 تمام ما هو مقتضى قوله عليهم سابعها ما قال بعض ^{الحق}
 وهذان كلمة الشهادة غير تمام في التوحيد بالنظر الى ^{للفناء}
 لان التقدير لا يتخلو من احدا لا من وجوده لا من ^{نفي}
 انه لا يتم وانما مقتضى الشهادة تامة في او معنى ^{جد}
 لا يتأخر ما سارت عليها عليه شرها بالوجه الثاني من ^{كل}
 فيكون معنى قوله لا يتكون من اسماء الاعمال ونفيه
 المقص باسم الفعل لا يمكن على مثل هذه الصفة ^{على}
 المحل لان ليس له حال فان تفت عينه بغيره كقول الشاعر ^{منه}
 منهم ولا كان شدة ليس يكون الدهر ما دام بربيل ^{فلا} من ^{الشام}

وهو النكر من مائة كلف في الخامسة عشرة من الالف من الالف
 الزمان الصغير في زمانها الحربي من اعين من بين الحرب فلا يفتك
 يجوز ان يكون النقي الجنس منه قد على الفاضل الذي صفة
 قال النقي الجنس منع وجوب تكرار اللفظ مع ذلك فان التكرار انما
 يجب الفصل بينهما بين معونها اعلم ان المراد من ذكر هذه
 الفائدة في حديث الفاعل لا وجه الى ما ذكرنا فلا ينقص
 بالزواج كالبدل مثلا كالحرك في ان يد الحرك فانما يصدق
 عليه انه مستداليه بالبقية لكن هذا اذا كثرة التكرار
 بالبيان فتدعى الاهتمام به والاهتمام ينقص التقديم
 ملازمة كون الاسم مقولا فلا ينقص هذا التصويب بحال فيقول
 مررت بمولات ارجو في المحققان بالفاعيل من الجماد
 والعين في غيرها اي من التصويبات من التصويبات من فعا
 لغير هو قوله هو ما لا يشغل ارجو شغل يرجع بقرين اللف
 لصفة اطلاق صفة الفعول هذه الصفة انما هي بالنظر الى اللفظة
 زاعما بالنظر الى الاصطلاح فيصير اللفظ في الكلام من التسمية فان ينقص

الملاحا

اصطلاحا ما ترون في فعل الفاعل الفائدة وله مبدأ اليه في
 الفعل وتعلق به فاعلنا خصوصا اسم ما افعله كلمة ما
 عن مطلق لان فعله فاعل فعل هو الحدث وليس لا بحيث
 يقع استلزامه المراءى بصيغة استلزامه تحت انقضاء اللفظ
 كما تقول ضرب زيد صوت زيد معونها لان يكون مؤثرا
 فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ فتخرج
 الاستلزام لانه وانما زيد اللفظ الاسم لا كان مقربا
 سائر الفاعيل بحيث تترك فيها اللفظ الاسم ما كان الاسم
 والاسلوب ترك اللفظ الاسم غير من ذكره بقوله زيد لفظا
 ومما اصل الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو
 الفعل المطلق من اقسام اللفظ فواسم ذلك اللفظ مبتدأ
 فيها المصادفة في قوله اسم ما افعله وانما هي المقصد
 لانه من صدره فارجع وهو محل جرم الفعل اليه لاخذ منه
 فاعله الجرمية او محل جرم الفعل على ما هو الكونية او
 اسماعطف فاعله مذكور لا يفتقر الى الفعل المذكور يشمل الملقط

والمقدّم واللاحق لان اللاحق من الفعل ويشبهه كما هو شأن
 ما تدفع عنه من الفاعل الحندي يخرج مثل ما مر بها
 بل المادان مع الفعل مستقل عليه ان قيل بل من فروع الفعل
 المطلق النوع والعدد من معرفة لا كما لا بد لان في المريد
 فاعضو الفعل فلم يكن الفعل مستقلا عليه انتقالا الى العمل
 فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات الحوادث التي لا عليها
 اللفظ وكون الحوادث نوع كذا او معلوم كذا من موارد ذلك
 الفعل وامكانه وكذا يخرج به مثل كرهت كراهي فانه مفعول
 مع صدق التعريف عليه وما ملأ الجحيم من لغيرهم كراهي عتبا
 احدها كونه مفعولا مجعلا فاعلمت بالفاعل واستقل معنى الفعل
 عليها من مطلق والفرق في احد ثنائيهما كونهما مجعلا في
 فعل الكراهية كما في قولك كرهت قاتلي ما للفعل ليس مستقلا
 عليها في عتبه لا عتبا جازية من التعريف بقوله عتبا
 انبه ان قد بينا ان ما من مصدر لا يقبل ثنائيا مفعولا بنا
 ثانياً ومصدره يجرى مجرى ثنائيا لا ثنائيا ليس بمصدر

وقد جعله المصدر مثالا له في باب بان مصدره يجرى مجازيا
 اكتسبها من غيره اما من الموصوف المقدم المعنى كذا من المتأخر
 اليه او مقدم اي سماعيا انما ان سماعيا صفة
 الذي هو معنى واجبنا العتبه عندنا يعلم لفظا
 مع اشارة الى ان هذا الفعل العتبا في اول ثنائيهما
 المحيية لاجابة الى العمل المقتضى اما اول ثنائيهما لا يخرج عنه
 لا يستفي من ملة وجعل الحذف لا يكون منه اي من الفعل المطلق
 الحذف فعلة فانه مذكور فكان من هذا الخبر فانه لم يكن من
 المفعول الظاهر او وقع او هذا المنع المحل واما في دليل قوله
 ما انت لا ميرا به او كذا وكذا فانه وان كان ملوفا
 منه لم يقع في موضع الخبر لانه ليس بملوفا عتبا وانما
 يعني لا يفصل الفاعل الثاني عن الاول بقوله مستقلا
 في بعض القواعد واما ما يشبه من قوله فان سير البريد
 ليس فعل الفاعل كالاقدام بل فعل الفاعل المشبه به اي
 الاقرب مثل سير البريد والبر الفعل المربط في الرباط

مبريد مبريد ثم سمي به الرسول المحمدي عليه السلام ثم استعمل في
 عشر ميلان كان من عادة الملوك انهم يسوون الرطب ويقفون
 البقال فيها ويقطعون اذ تاجها وكانت موقوفة ^{صل} فيها
 اصحاب الحاجات والمداير يديها فاصلا الرسالة ^و فيها
 وجب هذا الفعل في القاطنين لغير القرينة ^{والثانية}
 المحذوفة اما القرينة في القاطنة الاولى هي ما ^{التي} الشقة يليها
 فاما تنقضي خبر او لا يصلح خبر الا قبل هذا المصداق ^{ما}
 لثامه المحذوف في المحذوف لا يستلزم اما القرينة ^{في} الثانية
 هو البتة فانه يفتقر خبر او لا يصلح خبر ^{الاول} الا قبل هذا
 واما الثالث المحذوف فهو المصد الاول والذى اعتد
 في وجوب الحذف على قوله الفاعل الاستزاد في وجوب ^{الوجه}
 المحذوف من حيث ان المقسم من مثل هذا الخبر ^{الذي} التكرير ^{لن} مصداق
 مداوم حصول الفعل منه ولزم له وضع الفعل على الحدث
 والتجديد ^{لما} كان المبدأ النقيض على الدوام والزعم ^{في} الفعل
 في فعل الفاعل اصله لكونه ^{ما} فاعلا وهو مضاف ^ب موضع

على التجديد واسم فاعله هو مع المفعول كالفعل الشاخص ^{لضارة}
 الفاعل لان المحذوف قد تحقق ملته وجوب الحذف ^{فلهذا} لك
 عدم وجوبه في تلك الامثلة التي احسن ^{مقاي} او ^{لص} انتم
 من الترخا واما وجوب الحذف في هذه الصورة لان ^{لص} بطلان هذا
 ان يدرك جملة تضمن مصداق ^{المطلوب} منه فربما عارضنا
 اذا ذكرت تلك القواعد والاعراض بالانفصال ^{من} ينقص
 عقبة تلك الافعال لان تلك الاعراض تحصل من ^{في} ذلك ^{المصدر}
 الذي تضمنه الجملة المتقدمة فيصير ان تقوم ^{للمجمل} تلك الجملة
 مقام ما تضمنه تلك الاعراض ^{او} افعال الشاخص ^{لها} فاما
 صحة ذلك فيكون تلك القواعد استكمال ^{لها} افعالها ^{بها}
 فان لم يقام الجملة مقام تلك الافعال ^{فان} تعبارة ^{هذه} هي
 انما وجب الحذف ^{لأن} الجملة المتقدمة ^{من} المحذوف ^{لأن} ^{ستبا}
 من جهة انه مفسر لان ^{مفهوم} ما صورته من فروع ^{لها}
 على انه يدل على الاول او صفة له فلم يكن ^{مما} عني ^{فيه} ^و ^{لأن} ان
 هذا انما ^{لأن} الحاجة ^ب بقيد ^{لأن} المفعول ^{لأن} المطلق ^{لأن} الحاجة ^{لأن}

متخالف هذا المقام لأن هذا ليس من أفعال الجوارح
 متضمن بالافعال التي حيث ينبغي ان ينضم الى الترتيب
 امر لا يخرج مثله علم علم الفقهاء وله هذا هذا العلم
 الثاني يكون من كلامه من حاصل الجواب ان مثله خارج
 بقوله ولا يجب ان يقبل ان في العلم والادراك والاشياء
 من افعال الجوارح كالصوت بدعي من الكيفيات النفسانية
 من جملة راتنا بعد حذف الفعل في هذه الصورة لتمام الجملة
 المقدمة المتقدمة بتلك الاوصاف مقامه يكون الثاني
 هو الفعل القدر هو المشهور في كلام سيبويه ان المصدر
 بقوله الصورة لا يقل مقدر لان الجملة من بعد الفعل القدر
 في بعض اصواته انما تدل على المصدر الحادث وفيما قام ذلك
 وهذا من جملة ما دل على ان المصدر الحادث اي الى
 وهو لفظ مرتب في مثالنا كالفعل في المثال امر لا يخرج
 ولا يخرج ما فيه وقال بعضهم العامل في المصدر المفعول لا اسم الله
 سبحانه في الجملة المقدمة لان الفعل اذا انصرف في التصويت ^{بعد}

على فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا في كانه في عجب من ذلك
 من غير ان يكون من تفريد من الامور فيه نظر في مصدره ^{مفعول}
 جملة تعلم ان المفعول المرفوع سابقا بقوله مصدره في المفعول
 الفاعل هو مفعول الجملة الفعلية وهي هنا المارة مفعول جملة ^{سنة}
 فلا تخرج من راتنا وجب حذف الفعل لان الجملة لا تملك ^{عليه}
 ويعين على حيث انما حذف المفعول لانه انما يؤكد نفسه
 اشارة الى ان اللام في قوله نفسه صلة للتأكيد لا للتعليل
 كما استمع كلامنا في قوله باعترافه ان امره انما يؤكد
 نفسه وذلك لا يؤكد فيه ولو كان ذلك الماير معار له
 بالاعتبار ليس به جده هذا الماير لا راتنا ولا اعتبارا ^{حتى}
 يقال انه يؤكد ذلك العبر لا اعتبارا كما يظهر في المسئلة
 الامة فان فيها امر اعتبار مفعول المطلق بالاعتبار منقول
 مؤكدا العبر في مقامه مفعول جملة انما يعلم ان
 المصروف في المثال اشارة الى تحقيق المقصود المشهور وهو ان
 الجرح في الصدق والكذب فاكترهم اخذها على الظن وقال

ان الصلف والكذب متساويان في الاحتمال من زيد فاما مثال
 وبعض المحققين كالصنف ونجم الائمة قالوا بحيلة الخبرية قص
 في الصلف والخلق بحيث لا اعتدال فيها من حيث ^{اللفظ} عدل القول
 قالوا في قولهم الخبر بحمل الصدقة والكذب ليس المراد ان الكذب
 مدلول اللفظ الخبر كما صدق بل المعنى انه محتمل الكذب من حيث ^{القول} القول
 اولا فيمنع مطلقا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المعنى
 هو معنى الخبر لا انما احتمل غيره مخرج فاختار هذا الحق
 قوله لا محتمل الصدقة والكذب ليس المراد الحق والباطل
 الاول ان لا الحق والصدق لا محتملا لا مدلول الخبر لا محتملا
 كما كذب والباطل وجبه ذكره ان احتمال الحمل لهما الغير هما
 انما هو في مقام التذكير والرد على السامع لانك انما تتركها
 انهم الخاطبون تقص الخبر الشافقة في نفس الامر فله
 في ذهنه كذب بل لهما ايضا مدلولها ونقصه عتيلان ^{مدلول} مدلول
 غير ترجيح تأكيد الغير وهذا اصطلاح المشايخين وسيب
 في تأكيد نفسه التأكيد الخاص بالوكيد لغير التأكيد العام

لان من حيث هو مفعول الياء في هذا الكلام اشارة
 الى التحقيق بدعي وهو ان الصلة المؤكدة لغيره مؤكدة ^{لنفسه} لنفسه
 في الحقيقة والافليس مؤكدة لان التوكيد في اللفظ
 بان تكبر وان لم يكن التثني ثابتا فكيف يثبوت فان كان ثابتا
 فكبره انما يؤكد نفسه فكيف قال الصنف وغيره تأكيداً وتوضيحاً
 ما ذكره انما يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغيره اعتباراً
 وهذا لا ينافي هذا النوع من المفعول من حيث انه مفعول
 عليه بل لفظ الحقيقة وغيره مما يغير من كذب نفسه لانه يؤكد
 حقيقة التي هي مدلوله فثبت قائم ويؤكد غيره من حيث ان
 حقيقة لعد محتملا فاما عند السامع فالوكيد اسم مفعول
 هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق والوكيد بالكسر هو الحقيقة
 الموصوف بالغير المحتملة فثبت ويحتمل ان يكون المراد ان
 هذا الاحتمال ذكره المصنف وجا صلا ان اللوم ليس صلة
 للتأكيد حتى يحتاج الى الكلمات المذكورة بل للتعليل ^{للفظ} لفظنا
 وانما تأكيد لا حل ان يدعي الغير وهو الاحتمال لا ينافي

الباطل وروى القائل الذي يفوت القابلة بينه وبين ما سبق
 فاجاب الله بحمل ما سبق عليه وعلته وهي حذف الفعل هنا
 ما سبق في نظير حتى يحسن تعليله بقوله يعني ان يكون
 المذموم والمؤكذب بالفتح غير مذموم فيها فلهذا لا يمتنع ان
 وهذا المقام فانه من ترك الامتناع ونحوه المثال لا يمتنع
 من ان يلبسك وهو مضاف الى المفعول في العبد مفهوم من المثال
 لكنه يختلف اذا شاع في غير المصنف بل في المثال فحذف
 الفعل اتم وانما حذف اما لان مقتضى المصدر يقوم مقامه
 او لغيره فالحجب بالسرقة من التلبس فيخرج لاستماع المثال
 به حتى يشبهه متعلق به اما انقباضا انما انما لا يمتنع
 لون في مرتبة من يد اتم وانما صح انما جاز من ان مفعول به
 لا ان ليس مفعول به على الاطلاق فلا يصح انهم بل مفعول به
 بواسطة من يجره الكلام فالطلق والمفعول المطلق اتم اي
 يخرج المفعول اول من وجه من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل اتم
 كانه غير فعل الفاعل اتم لا يحتاج الى التكلف المذكور ^{شكل}

فلا يتقدم به نعم الفاعل قوله كونه مفعول ان اي كونه
 فخير ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في
 خبر ان لا يتقدم عليها الفاعل في المفعول به اشارة
 الى ان المذموم من الفعل الفاعل من يد حمله شبه الفعل
 فبار لا يخرج نحو لك لكان اي الية على المدح نحو
 الحمد لله محمد او الفم نحو من من يد الفاسق او
 التهم نحو من من يد المسكين اي انه هو اعني التثنية
 فلهذا الكفار من القول بانه الله عليه عليه وسلم
 والله تعالى وهم مفيد الوحيد وطلعت سماء السهل
 ففمن اجله والخرن ما غلط من الارض برحمة اربطه
 كلمة او الفم الخطر كما اذا قامت مثال للوجهة بالقلب
 مثل باعاه ومنه فلا انهم لم يمتنع من الامتنان لا كونه
 له ولا قلب وقال ابو طالع ان من ادعاه اسماء افعال
 بمعنى او فعل المضارع الكلام التي تخرج بها المضاف اتم
 المقصود من هذا التحقيق نفع ما اريد في العلم العيان وهو ان

يرفع راجع الى الشاذ مع ان الشاذ لا يكون من مائة حالة
 لان الرفع من القاري المربيات والباب منه باحد ثلاثة وجوه لما
 مع تحيل الغير على حاله لكن الماد دفعة قبل ما لا الشاذ رتبة
 سادس قبل هذه الحالة عجزا باعتبار ما يتولد عليه ويكون
 الفصل مسند الى المادة لا مرفوعة والتقدم يرفع الشاذ على
 ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الغير بعد الالام
 والتقدم يرفع الشاذ على ما يقع به الالام ووجه التماثل
 غير ملائم لسوق الكلام لان الغير قد يرفع راجع الى المسند
 فلو ما دمج يرفع الى الغير لزم انتشار الغير او الفصل
 عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به الشاذ في قوله
 ان يرفع ان الفصل مسند الى الغير الشاذ مكانه قال الفصل امر
 مسند الى الغير الشاذ او مسند الى الجارة المحررة لفظا المعنى
 اما لفظا فظم واما معنى فلان معناها الخطاب امر اذا
 وتريفا وانما اعتبرها لفظا لوجه الاختار ولا يلزم بناء
 وما زعمه في النكرة الغير المعينة وانما قلنا ذلك لان اصلها

لشاذية الكاف المحررة براسطة على تحيلوا الشاذية الكاف لا سمية
 بعد الشاذية بغيره بالقصد اي لا يخلو اشارة
 به الى ان امانة اللام الى الاستعانة لا في ملائمة او ليست
 الاستعانة بمعنى اللام بل معناها هو الاختصاص وانما تخت
 مع ان اللام الجوز هي مكسورة كالف العبري وكذا ادعوك
 لعدم وقوعه موقع الغير فان في الرتبة بعد المستغاث من
 فتح اللام المعطوف لانه صاوي سادس مستغاث لا في رتبة مائة
 فتكون الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع الغير فلا وجه
 بفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كالمخطأ
 صورة او تقدم براسطة يا غلبي ان كان معربا قبل دخول آه
 خرج بجذ الصبي يا يوم يفتح الصادتين مستغاثم ونحوه مما
 هو متصل الى الجملتين يعني على الفتح لانه لم يرب قبل الشاذ
 فلم يفتح لفظا وتقدم براسطة يا غلبي يا غلبي لانه لا يرب
 الحرف هذا المثال من المثلث الحرفية لانه لا يعيند المثلث العا
 وتقدم براسطة شكولا لانه اذا كان موصوف يكون موصوفة

ساقط معرفة ومعرفة يجب تعريفها لما لا يكون هناك
 شبه مضان انتهى وهو جيد ويكون الموصوف معرفة تعريف
 صفة تقول يا هذا العاجل الظرف فيمكن ان يقال انه معتد
 على موصوف معرف تعريفها بدليل تعريف صفة والتقدير
 يا ايها العاجل جلد خذ في الاختصار ثم حذف اللام لك
 يحتاج علامة التعريف ثم نصب طالعيا لكونه مضانا
 للمضان ومحتمل ان يكون هذا الثاني لما قول لا يختص ^{الكون}
 فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاهتمام بوقت
 نصبه بل يقتيد له اي نصب الجار بوقت غير معين لانه
 قيل له بل ذكره في قول لا في لانه اذا كان منصوبا كان
 غير معين ويكون قوله لميز معين مستدركا بالاحسان
 ظريفا نقل عنه في الحاشية انه قال انما يتلوا بقولنا
 ظريفا ليكون نصبا فكونه نكرة لم يقصد به معين فانه
 لو قصد به معين يقال يا احسان وجه الظرف اقم
 من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد عليه فهو مثال

للمصم الرابع ساقط لجميع المشتقات لانه ليس بمضانا
 يرفع به لان وصفه قبل التثنية بالصفة وبيان حاله التثنية
 على النحوة فاعمالها استغنى عنه معرفة لبيان ثبوتها
 ولا معرفة للمضان بالاضافة للصفة وشبهه المضان
 اثباتا لانه الثاني مطلق لعدم مطلق الاضافة واما الاول
 فلو كان حكم الانفصال فترجع الى المفعول بعد قوله
 ملة لقوله وانما جعلنا الحسن الوجه بالحسن الوجه
 يرفع الحسن الاول فخص به الثاني وجه الوجه بهما الحسن
 والحسن وجهه يرفع الحسن الاول فخص به الثاني يرفع الوجه
 بهما على الفاعلية والصفة مطلقا اي معرفة كانت
 ارضا في حكمه ليدخل فيه بيان بالحسن الوجه وكذا عطف
 البيان ترفع على الفظة قال الفاضل المحقق هذا من
 قولهم المحرلان العالمين الشايع هو العالم في البنوع
 والشايع باعراب سابقة من جهة واحدة وتفسير الكلام
 في رده يرجع الى التطويل الظاهر والغدير مثال للفتنة

يا موصي العاقل المتعمق وحول بالعلمية ذكرها على طريق التفتيش
 ولا تخفج حروفنا لهذا كذلك رابوا القياس المبرور علم
 ان كلام البرد يولد في خلافة ما نسبوا اليه المصروف ذلك
 انه قال ان كان اللوم في العلم اغترت مذهب الخليل لان
 واللام لا معنى لها منه ولا يفيد ان التعريف بل يلجسما
 الوصفية الاصلية فقط فكانت شجرة عنها لان تعريفها
 وان كان اللوم في الخليل اغترت مذهب البرد لان اللوم
 يفيد التعريف فليس الاسم كلهم عنها انما هذا مذهب البرد
 في الحسن والصق احتيازا الرقع لان اللوم لا يفيد التعريف
 وهذا هو اللاحق بمذهب النجم كان في الاصل اسما للكون
 ثم جعل علماء اللوم لغير ما تفرغ اللوم منه مظنة رقا
 العلمية والصق كان اسما للكون من رقى بصا عفة سماوية
 ثم جعل علماء اللوم نحو بلدين فيقول المارقي بالصا عفة
 حين هبت الريح وشتمها رقا بعض القراء على ان لا ينسب
 ابو حنيفة ما يكل عليه قبيل الريح في السبل انتهى لا

اذ انفتاه هذا التقليل سلفا نه جاز في المضاف لا
 اللفظية والتشبه بالمضاف البقي من جواز ضمة فان القم
 لما كان من القاب للبناء فيفهم ان ما منه انفتح فهو مبنى
 بل لا تخلو بسطة كاهو المتبادر لكثرة وقوع الشاذي
 لان هذا الساند في الحقيقة مضاف لان مضافة الصفة
 كاصافة الموصوف اي اذا اريد هذا لما كان هذا
 المعرف غير جاز في الكلام من ظاهره مجله على الادارة
 متلاذ كونه متلاذ في الكلام هي هنا على سبيل التفتيش
 كلمة ياد لا تجاز ولا الرجل معتبرة هي هنا بخصوصها بالاسان
 حروف السند مثل ما في عدم اجتماعه مع اللوم التعريف
 الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المعرفة باللوم مثل الرجل
 نحو هو لا والكرام وبها هذه المادة بتوسط اي انما وسط
 الامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل في الشاذي ان
 يكون معلوما اذ كانت تلك الوسايط معلومة ونقد القم
 عليها لانها تحتاج الى الاسم المرتب باللام فلما كانت مبهمة

ان يكون جارية الانفكاك فاذ الرمت سارية كاخا من الكلمة
 فلم يكن للمفرد وعلو بعض الافاضل من ملاءم من يولد
 بهم بان اي سئل من العلة وهذا للتبديد وهو كما من
 عنقها وذا لا شارة الحسنة وهو غير محسوس وقلنا ان هذه كلها
 بكلفات فان تعرفنا الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يكون
 اجتماع اوراقه فيها الا ان يناسك هو الجمع بين ما وناشأ
 لأم الغريق لفظا عوضا عن عذو من ثم قطعت الحزم
 فالله من اجل اننا واثبت بحيلة بالوصل على معنى حيث
 اي قالك واعرف وقال سارج الايات من اجل اننا الغلاف
 اخرى اياها ان يقبل الى مثل تأكيد لفظه وانما يتون الا
 لان التأكيد للفظ لا لطلب ان يكون حكم حكم الا في بعض
 ومثالا انه من مظهر لكونه على القبله مكان القبله
 الذي سبق جواز ما من سيوريه والمتدات اما للقبان
 لان يتم مدع عطف بيان للاولى هو كالصفة في باريد برورد
 فلا اياكم فان جوهر في معناه الا اياك انك ما بعد نجاح

يحتاج الى من يترك كلاب فقال لا زهرى هو شتم لانتم فوجه
 زميله انك انت يا من يشبه على لك اب معين وصالح
 والحق ملاءم الفاسد من الله فلهذا يفقد الاب بريل يتم من عبد
 مثله وهم قوم غراي لا يوقعكم عنكم مكره ولا جارية فترى لها
 اي اسفوه من مباحات حتى تنفوا انتم منكم اما شارب مضاف
 بالامانة كما انه ليس سيوريه من الله فأكمل الفنى اما شارب
 بالامانة كما انه ليس سيوريه من الله فأكمل الفنى اما شارب
 النبلاء ليس بالشاكر الى الفرد المرفة وهذا ان الوجه
 او اعترف من على ظاهر العبارة وما صلبان قولهم والمنازاة
 سيدع جواز هذه الوجوه الاربع في كل معناه مع ان التوجيه
 لا يخرج من الجريان في ما علقى بامداد الياض بالثبات
 في انما يراى ان في اخر الامم على ان حركة الياض ما عا
 الفحة كما هو المشهور فيكون هو الكون جري المرفوعة اسم
 في اخره انما الثابت وبما انما بالان عطف على الجمل المعنى على
 مقوله اي ما لا يلا الالف والالف اي واقع على الجوان

على الوجهين لانه مشترك بينهما وبين العقل والمادة هذا الاول
 والقييد بعدم ضرورة يفهم من تعقيد مقابلة تلك قوله
 وهو في ضرورة او ضرورة حمل مضبوطة على ان يفهم
 واللام معقدة لكن عجيبة هذا ان يقال ان عامله عقله للضم
 المهوم من نحو الكلام والتقدير وهو ضرورة ترخم ضرورة
 جالين ان يكون جالين لان الضرورة صفة الشاكلة لا الصفة
 صفة الترخيم فلم يحصل شرط حلقا للام وهو ان يكون له
 فاعلم عامله بعدد مثاله في الضرورة قوله في الوجهين
 انه في شاعضا لا يرمي مثلها عرب ولا عجم وقوله المتيقن صفا
 مثل الصلوات والصلوات عروبا ورجينة الاغنام لا لعلته
 اخرى فخرج مثلا فامر لا حلفه للاعلان من لعلته لا للتحقيق
 فعلى هذا اي فلا يقدر يكون الصبر رجعا الى الترخيم الثاني
 تدخل فيه الشيء بالضاف فانه معناه من حيث المعنى
 قوله باطلا لاجل ما لا يمتثل له قوله باطلا لاجل ما لا يكون
 ترخم انصاف ويقع الحلف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذ

حكمة بالاعلم م ما ذكره في باب الترخيم بالغيبة فذكر ان
 الحكمة نظرا للمعنى لان المعنى في الكلام غير معلوم لكنه
 لا يظهر بعينه مدركه فذكر ان نظرا الى اللفظ ولذا العرب
 الجزاء وقد وجه اشتراط اي اشتراط كون الثاني المزمع لا يكون
 مستغنيا محكية بحالها غير متباينة بحالها البقية ولا
 على الفضة التي التسمية وبعض القريب ترخم بحلة بخلاف هذا
 نحونا بقوله فاعلم ان هذا ان الاصل للمعنى يفهم من المذكور
 لتلك صفا وراين نقص الاسم او ما اصله نقص المعرب
 اقوال الغيبة الاسم اعني تلك الحروف غير جالين بلا لعلته موصية
 وتقييد بالمعرب يخرج المتيقن من ذكره وبلا لعلته موصية للمعرب
 مشروعا بالتقنين فان معرب تقديرا لانه ان هذه الصفات
 لعلته موصية لغير التقدير التاكيد والثناء ولاختصاص جزاين
 الثاني في الحركة الاولى على ان حركة الوسط كالحرف الرابع وقيل
 ابن الخطاب من الكوفيين جزاين ترخم الثاني على اسكن او
 انحر كذا ان وقع موثقا او فالك الموضع هو الثاني من

ما بقي بعد الترخيم هما بارب وهو لاكثر من الحذف لعدة
 موجبة كما في عصار نحو في حكم الثابت للحذف بالجر التحقير
 كما في بارب الترخيم كان لا يكون للجواب الثاني لا يكون مقتولا
 بالذات بل هو لقبه الخاطب يصحى الى ما يحذف بعد من اصله
 الثاني له صا حذفت الترخيم مطردا كالواجب يعومل الترخيم
 في الاصل مع اصل نحو عصارا كالمجمع ولو كان اصلا اولو
 قلبت الواو يا او القم كسر مضارا الى الطمة على الياء ثقيله
 حذفت وحذف الياء لا لتقاء الساكنين مضارا بل لرفع
 مانع الازالة او من جهة ان الرفع ذكر ان لم يقلب القامع
 تحركا وانفتاح ما قبله الساكن وهو وجود الساكن بعدها
 فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت لا انفصالا الترخيم فان مدتها
 ثابته قانع الامداد الى قلب الواو الفا بان محال وان قلت ان
 الحذف في سبيل الترخيم فالو مطرقة وليس بعدها مانع من الازالة
 فالحديث انما يصحى المذهب الى ما يتبعه ولا يجوز وما يتبع
 على عدمه وهذا الكلام يقرر بعض الشاؤون حديثا في هذا

المص باحدا من المذهب المتوخى منه نحو واو بارب
 مما تراه من الثاني هذا الكلام اشارة الى ادفع ما يربط في
 العبارة وهو ان المذهب ليس مخصوصا بولاية يستعمل في
 بلامر بالعكس فان الازالة اصل للمذهب وما اصل نحو
 ان الاختصاص بحق الامتياز فكانت قد اذ استأن المذهب عن
 غيره من الثاني والاولى من معناه ولحق المذهب بالندبة
 ببدل لفظه في مكنف اذا لم يسل اسله الترخيم حراما في
 الاصل كيف يخاف من حركة الازالة في الميم مع انه ساكن فاشارة
 الى انه في الاصل مقصور حتى ان بعض النحاة جعل الميم في انهم مكنف
 حذفت حركتها فيهم ان نحو تخفيفا ليلتها اوليان الحذف
 فانه لم يكن بعدها الزهم واللفظ انما اخذت من انما
 الى لفظها سفت اهل الشام ويعني به اي دة فليس قال الا
 باسم الجنس ما يقع عند اللام عليه لم يبق الذي اقبل
 يلبس بالفتور اذا نلت جلا لانه كاسم الجنس بعد
 الكرمية حذفت لفظا لانه اعتبارا بكونه معرفة قبل الازالة

استشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء رددوه الرقى بالحق ^{كثرة}
 خبر انتم وهو بعيد سواء كان مع بلك تقرض بالفاضل ^{التي}
 حيث قال ان العمل بلك النظر الله بما لا يحذف منه من الله
 وهي منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال اليقين نحو اللهم
 قال الغراء اصله يا الله امثالا لا تحذف بالحق لكثرة الله
 على الاثن ولا كثر في ان اصله يا الله امثالا لا تحذف بالحق
 لكثرة حذف حرف النداء وموضع منه الهم المستفاد وقد انشا
 الرقى كلام الغراء بانه بنى اللهم لان منهم بالخبر وهذا ^{الكل}
 شجنا الهيا في قوله امثالا لا يعين بقوله ويحذف ان يكون
 اللهم امثالا بالخبر نعم شجنا كلام الرقى لو سمع منهم اللهم لا
 ثم امثالا بالخبر والهم انه لم يسمع ونظي انه لم يسمع وهو بعيد
 المثال الذي به الفاضل الرقى كلام الغراء وقد شاع في الحاشية
 القبيح عن امثال هذه العبادات المشبهة بغيره الخبير من التكم
 بلغة الغيبة وان كان المتكلم ان قالها عبر عنها بالاداء
 التي يغير بها عن نفسه ولفظه اى لان لفظها النداء

ومفرد هو معرفته قبل النداء اوله لانه حذفت وان كان اسم
 مفردا بالنداء من بين ان يصفه اى لانه اذا لم يصف
 به يكون مبها يثاب اسم الجبس والمضاف عطف ^{فله}
 لفظه اى امرأة امر القليل اسمها حبيب وكانت با ^{عنه}
 له نساها من البيهات انك تقبل الصدقة تحفظ العن
 به مع الاشارة الى الاقامة وقوله السبل على ما لم الشايم
 سبك من سلكه فلما وقع عليه ذلك الشخص صفة اى باربع
 اصابع حلقه منه فيقول فقال له انك تحذف اى امط انك
 نفسك لتسلم عليها فقال الله سلك السبل طويلا وانما
 من من ان امثالك تنعيم استجراك ثم سقط سلكك لوط
 وانت الامانة ذهبت كلها امثالا بخلاف قراءة الامام محمد
 انه قوله فقال ومن لم الشيطان اعلمهم فصله عن سبل
 فهم لا يصدونك لا يجردك اى لا يجردك ولا زيادة اى فهم لا
 يصدونك للسجود اى قد علموا ما سئلوا قولك زيد امرته
 اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب بالخير

اطبقوا ان الحاصل منه معتد به الكساية والفرق الى ان ما
 هو الفعل المتأخر منه اما بالنظر ان امكن محذوف لا فربما
 فبما استبحر زيد لم يرد به وجار عمل الحاصل الرضا به كما
 تحارها اذا لان العبر عبارة عما يعنى اليه ويكون نافية من
 على القام تأكيدا لقيام الفعل عليه وبعض النحاة قال اما ان
 اعرف فاعلم اصل هذا الاسم مذهب البصريين اى متعلق
 ذلك الاسم اى المثال والمثال ان فلان فلان فذلك زيد
 فلان مسمى متعلق الاسم ومعلق الصيغة لا من نوع زيد
 ويرجع الاحتمال الثاني كما هو الظاهر متعلق بقوله
 لنفسه بالمفعولية وتحيل الرجوع الى جميع ما ذكره في النسخ
 وهي هنا صور أربع اى فكل من فربما فاعلم كما لا يخفى
 وجه وهو قد مر انما المتعلق بالعبر من الفعل بينه ما بال
 منها لا يتاويل اى يتاويل بمقتضى محذوف لان محذوف اعتبار
 والكذب والظلم انه لا مانع من وقوع الاشياء غير لان خبر القيد
 ما استلزم للبند لا ما اصل الصدق والكذب بل هذا
 انما هو

انما هو في الجملة الجزئية التي هي المقابلة للجملة الانشائية لا الجزئية
 انما هو قيم المبتدأ فالعطف انما انشاء من اشراك لفظا
 بين الجملة الجزئية وما هو قسم المبتدأ وكيف لا هو وقع في
 الكلام كقولهم بل انتم لا مرجيا بكم وامن زيد وصلى القائل
 ذاتي لك هذا وحده ونقد بر مقول في جميع هذا تصف
 ولا يقيد بمعولها فلا يبق لم زيد اضر به ولا من بكرا يقبله
 فانه يجوز وان استقبول النحاة اى يجوز تقدير الفعل
 سيكون من باب الاستمرار وان عد بعض النحاة بفتح الضم
 ان هل في الاصل معنى فذلك اذا قلت هل زيد قائم فاسل
 زيد قائم هل معنى تدواله الاستفهام هل الخمر غدت الخمر
 لكثرة الاستعمال وتطاعت هل عليها في الاستفهام ضا
 اوتاه فاذا لم ير غدا في خبرها نحو هل زيد قائم غفلة عن طلبه
 وجان بل يقع فاذا وجد خبرها كانه بابا لا ما رجعت الى
 وطلبت الامتنان معلان اصلها اعني كذا فعل المفعول عليه
 فكان مقدرا بها اى التباس ما هو مضمرا وهذا الكلام

رتلا اعترض به بعضهم غلام عبارة المعنى حيث قال امرئ من
 القياس الضمير بالصفة اما لا القياس في حال انصب في اللفظ
 في حال الرفع والاولى بطلان المنع لا محالة من الاعراض فكيف
 بالصفة وكذا الثاني اذ في الحال الرفع ليس فيه مفسر مما هو
 ان لا القياس في ما هو بين المفسر في حال انصب بين المفسر
 في حال انصب وهو لا في المقام منه من بعض الفاصل
 التي حيث قال انه غلام قد بر الوصفية والحجية ولهذا غيره
 متفاهة المعنى كما هو من هذه المعقولة من ان الامثال لا
 حيلولة صادرة من العباد لا من الله تعالى وفيهم من ظاهرا
 هذا الكلام ان المعقولة لم يقبل باحقبار القيد متناهية
 الآية وليس هذه الآية كذلك بل المقول من ان ما علم
 كالشيخ عبد القاهر ومبارك الله والشاكي الذي هم اكار المعقولة
 اخذوا القيد في قوله الفيل ان يقال كون المعقولة
 مفسر الاصفة او غير هو الظاهر القياس اي مائة اربعة مائة
 موضع هذا الكلام انه لا يقدر ان القيد يكون المعقولة معقولة

على الجملة الصغرى اعني تمام وتمامه يعود الى ان يدل وقد تقدم
 ان العطف يحكم حكم العطف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية
 ايضاً من يعود الى العطف العطف ناشأ الى ان يقدر من بقوله عند
 اولى رتبة او مستند ليدل على ان يدلي ولا يقع الحرج وقد لا
 اللام اعني ذهب في صفة المحمول في المصداق لا في
 اي ثاب في المصداق هو في المصداق بعينه اسم الفاعل والمفعول
 ولا اتحاد بينهما اذ كونه مفعولاً لان الفعل الاول اسند
 الى المصداق والاولى لا مفعولاً لمعرفت والفعل الثاني اعني ذهب
 مسند الى الجان المحمودة القائم مقام الفعل الاول فيكون في
 الحاشية الفرق بينهما وبين زيد اجلت عليه مع ان كل منهما
 سبق المفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجان المحمودة في عمل
 في غير زيد فعلا لا نسباً لانه اجلت فان القائم مقام علم
 حين التكلم اما الجان المحمودة اعني عليه فهو مفعول محال
 وتحقق ان اجلت عليه يستلزم ملازمة ناعلمها التكلم بها
 فيدل ما ان ذهباً في يقين ملازمة ان هذا باهر يعلم ناعلمها

ما كان مستلزما من فعل معلوم ما نسب اليه اذا لم يعل عليه والثاني
 يستلزم فعل معلوم ما نسب اليه اذا لم يعل عليه والثالث ^{يستلزم}
 فعل مجهول برفعه اذا لم يعل عليه بل الكرم الخاضعون الى الملك ^{ملكه}
 الذين يكتبون اعمال العباد اذ رقياد عند ركل صبي
 ركب مستطرا في كل عمل صغير كبير مطلق في حقيقة الاعمال
 لا يقاد ولا يترك سبعة صغيرة ولا كبير شاذ ^{بعضهم}
 وهو عيب بن عمر بن الخطاب ذهب الى ان الفاء للطف
 مرتين في الشرط فيكون الباصرة ومعنا ان هذه
 الفاء مر بوجه بالمبتدأ المنتظر لغير الشرط في كل جملة
 ومثل هذا الفاء اتفاقا لهذا لان الفاء اذا كانت زائدة
 او غير وقعت موقعا لغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جازان
 عيلا ما عيلا فانا قبلها اى اسم عمل فيه شبه بذلك
 فليان المعول فيه من قبل المحذوف لا يضاف الى صفة المحذوف ^{قوله}
 اه هذا الكلام يدل على ان الفاضل الى هو واصله ان ذكر
 ان كان فلا صفة المصدر يكون معطوفا على اسم وهو بعيد
 حين

محذوف لان المحذوف ليس نفس الذكر بل المذكور بان كان ظاهرا
 الثاني المحذوف كذلك لان اوهيها منفصلة من حيث ^{الفتح}
 فيبقى ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاء في هذا
 واصله الجواب انه فلا صفة الثاني المحذوف ولكن المعطوف
 عليه معطوف لا ملحوظ كما نوهه لا بد من متبرع المعطوف ^{صل}
 الاغراض انه اذا عطف ذكر على خبر او ذكر لا بد ان يكون
 فيه خبر يرجع الى المعول كما في المعطوف عليه واصله الجواب
 ان ههنا خبر اقيم القوم مقام اشعار بان المعول في هذا
 القسم هو المحذوف منه وبما سبق هو المحذوف ولا مدح ^{فك}
 هذا بيان الحاصل المعنى من هذا المعنى لان المعنى الثاني
 هو هو مذهب بالعصا نقل بعض الشارحين هذا المحذوف عن
 محمد ثم قال وانما نقل عن عصا الى الارض لان ذلك
 لفظا فلا يحمل لا يقال ان القيت زيد فلان كان فعل الا
 لاسباب الخاف للطلب لفتح نصب فعل الثاني للاسم الغائب
 كما نقلوا علم نفسك وعلمت زيدا فان المعنى على بعد

نفسك بحث شعور بهوانه على هذا التقدير لا يكون من
 النوع الثاني لان نفسك ليس علة زائدة بل علة لا محالة
 الجواب ان الحذف النفس بغيرها من الزايل التي قد تكون
 فانك اذا لم تبعها عنها يصيبك منها الهم والاشتداد
 النفس فلا هذا علة لا محالة قبل لفظ الاستدعاء هذا
 لا يخرج من الحزم الاثمة وعلاصة ان الاستدعاء من الحذف لتوقف
 اداة اصل معنى الحذف عليه مع انه خارج من توقف المعاني
 من القسم الثاني فظهر ان الاستدعاء مكرر او متكرر من القسم
 الاول فكذلك الحذف لا يكون معولا بقدر ان يتخذ
 مما بعده بل العول اياك فالصحيح ان يتخذ من غير ما بعده
 اما لفظ الحذف منه مكررا او لفظ الحذف مع الحذف منه
 ومما اصل الجواب ان الحذف عبارة عن العول واما لفظ الاستدعاء
 فهو من التشابيح وان توقف استقادة العطف عليه لم يثبت
 الا انه اذا الجواز ابو على استدعاء بقوله ولا على الذين اذا
 ما افقوا لقولهم تلك التقدير بوقلت تقتضها ان لم يكن العمل

او ان يكون قالوا لحدث مذكور بان من الفعل الاصطلاحي
 العاقل المفعول كقولك ضربت زيدايوم الجمعة الغد الغريب
 مذكور بان من الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه من معناه
 واذا كان العاقل موصلا بالقول لا محلي ضرب زيد
 يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة وهو مذكور بلفظ الال
 عليه بالمطابقة لا محالة الى قوله مذكور لان مثل الجملة
 وان فعل مذكور لان ذكره ليس من هذه الحديثية اشارة الى
 قسم الفعلية اشارة الى ان هذا الفعل لا يخلو من الاصل
 كذا هو انه بل هو للبيان والتحقيق سيما كان الزمان في
 المسمى بين الفاء بل الجمع عليه ان البهم من الزمان هو الذي
 لا محالة محصور سواء كان معرفة او نكرة كعين والحين وقت
 والوقت والمحدد ماله نهاية بحذف معرفة او نكرة كعين
 الحين كيوم واليوم وسنة والسنة وهم بدء الدين المالك
 تجعل اليوم واخره من السميات جعل الحذف وهذه الاستدعاء
 اذا اضيفت كيوم الحين والمحذوفها وانه فاهم من الوقت

وهو قاطع وقدر بالحجرات التي سواء كان معرفة رتبة
وهذا هو ما ذهب اليه اكثر من المتقدمين ففيه تنقيح
اعلم ان الهم من المكان ما كان مذكرا مضافا يخرج منه خلقك
واما مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيا
الهم ما ليس بمحسوس وهو باطل اليك الخرج الفريخ فانه محسوس
مع انه منصوب على الظرفية ثالثا انه الذي له اسم بيا
ما لم يدخل اسماء كالغرق مثلا فان هذا لا يطلق
على هذا المكان مثلا بالاضافة الى تحت وكذا غيره من الحجاب
لا شك ان تحت غير باطل في معنى الغرق ويندرج في هذا
التفسير عند بل لا يلائم باطلاق باعتبار ذات المكان بل
باعتبار الصانع اليه وهو ليس بدخلاء سماء فلا حاجة
الى القول والضم لما ذكره بالحجرات التي تحتاج الى التفتيش
فاجاب بانها مع قولها ان قيل ما جددت وما انما
من نحو زلت وسكنت لا يتم بذلك الذي افادته في غير من
ودخلت في غاية الاستكشاف لا يمنع ان يقول دخلت البلد

انه

التي لا فرق بين المثالين في الصحة وعلاهما بل الصفة جارية
فيها فلا يمنع ما انشاء نجم لانه من ان دخلت فقل ان
وما جددت مفعول فيه وانفصل منه بعينه كما تقول في
اختيار الزم يوم الجمعة رت فيه والقب يوم الجمعة رت فيه
وقالوا يوم الجمعة سار فيه فدل انه ويوم الخميس سار فيه
ويوم السبت سار فيه يوم الجمعة رت فيه احقر ان هو عجم
الشاذب فانه يصيد على الشاذب انه فعل لا جدد فعل الشاذب
غير مذكور كما عرفت زيد اذا قال قائل ضربت زيدا
فقول المجنون الشاذب اي الذي حصل بسبب ضربه مذكور
معه في جهة فادبها اذا قل قائل ضربت زيدا فادبها
فقول المجنون الشاذب مصيد على الشاذب انه ما فعل
فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب الخبر
ولم يأت ان هذه مفاطنة فان الشاذب الذي هو محل التزاع
مذكور مع الضرب والشاذب المذكور معه مفعوله ايراده
معمل للمفعول ان يكون فالك الفعل ايراده المفعول في

خلافا اشار الى ان نصبه خلاف ان نصبه مطلقا
 بالصرب بيان لكن ضربت عنه ادبت بالنصب وضربته
 ضرب ثاديب بيان لكونه للمعوم ان ذلك المشقة كونه للثا^ك
 والتقدير من ضرب ضربا مثل الضرب الذي للثاديب هذا ايضا
 خلافا اصطلاح التور فان الحزن يعني كما عرفت بوجه الحزن
 مفعولا به بواسطة ولم يكفاه اى لم يقل وانما يجوز ذلك
 ذكر الحذف اللام ليكون العنبر راجعا الى التقدير باللام منه ان
 التقدير ان الحذف التقدير يتخذ المعنى فانما الظاهر مقام
 الضمير واذا من في بيان التقدير هو التذكير في اللفظ والنية
 والحذف هو التذكير في اللفظ فقط اى يتخذ ما عليه فاعلم ان
 يحتمل انه وبعض النحاة ولا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني
 وان كان الاغلب هو الاول والذليل على حرج عدم التشاك قول
 امير المؤمنين في جمع البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للخطبة
 واستقاما للبلية والحق للخطبة البليغ والعمل بالنظرة هو الله
 الا بالاعتبار بان سائر الضرب لا ثم لعن من ان الشاد^ا

كان

كان الضرب سبب الحاجة للشايب شبه المصد فان المصد
 فعل الفاعل والمصدر معان كعامله في الوجود فعلق به الفعل
 بلا واسطة واعتد عن نصبه اى عن نصبه مع اجتماع
 مقام الفاعل وحقق الرفع من ان اسما الفاعل وكذا ما
 يعنيه الى الان في النصيب كما في بعض الضرب كع في الاكثر
 فان الاكثر منها النصيب فاذا وقعت موصفا يستحق في الرفع
 جوت فاعلم ان الباطن التقدير يقطع بينكم فان بينكم فاعلم ان^{تقطع}
 مع انه مضمون استحباب الاكثر لعله يقول ان الفاعل مضمون
 لقرره من النقص اى يقطع الامر بينكم من جهة العمل
 عن تكلف اعتبار من رجع الى المصدر والفعل من جعل المصدر
 ثانيا اسما للفاعل وقد جعل بين العبر والقرآن اصل هذا
 المثال ان محمدا لعن الله اعداءه ابو الاسدي عنده فحشده
 فخرج منه ملأ من ربه وكان يكرهها فربها جل وكانت ذر خلق
 وادرك فقال لها اسم الكحل فقال نعم عاتيل وكان ذلك
 مسجودا فحشده فحشده فحشده فحشده فحشده فحشده فحشده فحشده

ثانياً في التفسير هل يقدر على ثباته فانه هو لا يقدر على
 من الضعيف نقلاً عنها اقم يقول الخرم واستطعمه وقطع
 بين القبر والى على بين الماء يطلب استوى الماء والخشب
 اي تاتي ذلك انه اذا عد خشبة غير ان نزل الماء بحيث
 ساء في الخشب يقال استوى الله والخشب لو تركنا
 اي لو ترك مع ولدها في مكان بادمانه لوصفها اعلم ان
 مذهب هذه الخاة اختلفة فاعلم المفعول مع في خمسة اقسام
 احدها ما ذكره الترمذي وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه النحويين
 انه منصوب بانما فعله الوارد والامر والخاتمة الاصل في
 مذهب الكرويين وهو انه منصوب بالتحريك فيكون لا عامله
 منصوباً وهو هو ورويان العامر المصنوع لا يحتاج اليه مع وجود
 اللفظ وبما اذهب اليه الشيخ قبل الظاهر من انه منصوب
 بنفس الوارد هو ضعيف الوارد لا يتوابع وجودها هو اقرب منها
 وثالثها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب بضم الفاعل في
 لان الواو اجبت مقام المفعول في الظرفية والواو الاصل في
 ملائمة

النصب اقل ما بعد هذا زمانه كما اعطى ما بعد الا اذا كانت تبع
 غير لغز بنفس غير وهو روي بانه لو كان كما ذكره الجواز النصب
 في كل واحد منهما مطلقاً ولو كان جمل ضعيفاً مناسباً مع المعية
 في المعية فائدة اجتماع اي وجه جعل كان ثامناً ووجه نصب
 قوله لفظاً على القبر والخال وجازاً في محبة ان الجواز يطلق
 على ما قبل الجوز فيقتضى بالثال المذكور الجوز العطف
 منه وانما وجب العطف لان الاصل في هذا الوارد العطف فانه
 عند مقابلة الارض من الصلابة في المثال المذكور لا يمكن التفسير
 بالنصب على الصلابة لكن النسبة العطفية هي الاصل في
 واولى حيث لا يحل ان يعطى الجوز العطف فان القبيح
 الى عمل العامل المعنى بل من اعادة الجاز غير جازية
 الكرميون في السعة والبرقون للفرقة والخاتمة السعة
 والبرقون للفرقة والخاتمة السعة كما سبق اليك
 لا من حيث هو عامل او مفعول فان العامر في قولك طائر في
 العالمين لهية فبذلك من حيث انه عامل بل مطع حتى لو وقع

معتداه ونحن نكان البيان بحاله لكونه في معنى افعال ان كان
 المفعول معه يشارك المفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كذا ^{في} ^{نحو} كذا
 وهو ما يعين ^{مقطع} وانه هو لا الانية والاعمال هي لا والكلام
 وزال عن الدنيا حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت
 نزول العذاب والظلم ان المراد بهم قوم لوط مثال القطر ^{القطر}
 حكاه منه وقد صاغه الشرع القريب الى العلم من ان هذا مثال
 للحال من افعال المفعول به ^{للمفعول} عدم استحقاقه ان يشارك
 في نقل الاثر في الشقة في الفعل المستكن فاعل لفظ حكاه عن
 في اول الكتاب ويصير زيد مفعولا به لفظا فامية ان الفاعل
 فيه معتد بهما يفرق كل امر في هذا المثال بخلاف نقل
 ان جعلت امره لا يجوز ان يكون مفعولا به الاختصاص
 او على الحال التي من هذا الفاعل فان لنا رج نلبس ما نحن فيه
 في غير الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي في الجملة
 الاستفهام غير مثبت فهو كالنفي او بعد الاقمار ان يقول
 او قبل او لا رجوع الصبر الى الحال بعد انما اشطره النفي ^{لأن} انما
 لا يكون

لا يكون عدلا ان كان الاستفهام مفعولا به لا يكون في
 الجيب لانه ان هذا المثال المتيقن كونه النكرة في بيان النفي
 نكاح يحتاج الى هذا التكلف او مقدما عليه الحال على ما
 ما عرفت في الجواب لعدم علم المسند النكرة اي لا يعطى من العلم
 مؤثرا من الغنا من اجل ان الرقعة فانهم اذا ارادوا هذا الماء ^{جعلوا}
 قطعوا قطع الحق في قوله في انفسهم ان في الحاشية ^{لنفس} النقص
 الملهة والغبين العجوة المقصود من نقل الجمل مقصدا لغيره من
 من العطن وهو ما حول الحوض والبر من مبادي الابل
 وعلل الادب اي بالدمر فعلته محمدا قال الفراء هو نفع الجيم
 الشقة وبقيها الطامة وهي في النفي نكرة لان الاستفهام فيها
 لفظي مدح في تقدير لا نفي والوهية التقدير حسن في وجه
 ولم يكن الحال متكررا فان صاحبها اذا كان متكررا فليس
 بغيره ولا نكرة في قوله نكرة يخرج صاحبها انما الشكر ^{لأن} هذه هي
 مستعملها ان يكون صاحبها نكرة بلا محقق لوروده كقولهم بلبس
 بانه ايضا لفظ الجيم وانه قد نزل على رسول الله صاعدا وصاعدا

به لا يمازها اختراها هو مذهب سبويه مستوفى قاطبا
 كمرقنا انما يبا اذا كان العامر المعقوب ولا على حدتين في يلزم
 ان على كل واحد منهما بتعلقه فان العامل في الحالين مع التسمية
 بل على حدتين واحدة الشبه وعلته الشبه به لان التسمية
 كما تستلزم بين والقيام متعلق بحدتين الشبه فيجب ان يليه
 وهو يدغم كونه عاملا في الحالين اتفاقا في ذلك المتعلق
 فلا عاملا الذي فيه ضعف ما عندنا لا يقتضي انهما صاحب
 وفلا صاحبها في معنى او المتبادر الا ان الذي يتقدم نحو
 قوله ام كل عام لك شرب فتوب مبتدأ اول الخبر وكما مضى
 على الطريقة والعامل في ذلك محذوف كما كل يوم هو في شأن
 هذا اذا لم يكن اليه جواز الجمعين هو لاحتمال الثاني
 الاحتمال الاول موجب لثبات لانه الطريقة متعلقة العامل المحذوف
 فطعن في جازم ويكون قوله غلام الطريقة بمنزلة الاستثناء ولا
 على الخبر اما اذا كان مفعولا او مفعولا بالغيرين على الجواز المذكور
 وانما اذا كان صاحبها مفعولا او مفعولا من العامل الا على الثاني

فان كان مفعولا من الثاني الفاعل وما ارسلنا الا للشارح
 كونهم كائنه او جميعا اي لرسولك الا طائفة معينة من اهل البيت
 كقوله اجمع امرا انما ارسل للعرب محالا من الكاف والعيه وما ارسلنا
 الا ما احل للناس مما يرضونهم يجعلها مفعولا وكائنه بمعنى
 كونه كائنه بمعنى كذا بارما ان سلنا الا نكلفنا ونقول
 مكلف ونصف ما الاول فلان ثاء المبالة مقصورة على السماء
 واما الثاني فلما هو جمل التقدّم الموصوف واما الثالث فلهذا
 ثبوت مفعول به وايضا وان كائنه مفعول لازمته الحالانية بمعنى
 جميعا يبقى ولعله وضع الكلام انما لا بد بالحق اولها هنا
 هو اطلاقه الثاني هو البرية والوجه لا عقبها انما كونه مفعولا
 ومفعولا عليه لان التقدير يقتضيها وقد تعلق كل واحد
 من التبيين بتعلق عيان يقع كل واحد من هذين التبيين
 بعد متعلقه متعلق بالشارح اي بالقرآن الذي اسما اليه
 بلغة هذا من حيث انه اي المشار اليه مفضل بحيث كونه
 مفعولا وان لم يكن الا مفعولا لان من في اطلب ظهر فيكون ذلك

القهر هو الفضل لا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الى ان
 القهر بالقبضة الى الظاهر كالحكم انهم الظاهر في مقام القهر
 منفصل لا انه قائم مقامه في الذكر ويحيى يقع بعد هذا
 متعلقة اخرى البنية والروية متعلقة بالشار الى من حيث
 منفصل عليه الفضل عليه من من نوع بعد القهر متعلقة
 الرتبة لا بعد ثماره فالطبي لا يحسب ان يكون في الفضل
 من يرجع الى الفضل كما يقول زيد الحسن من هو في الرتبة
 العرف من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من قوله لكنه لما
 كان القهر بالقبضة الى الظاهر ومعه ما سياتي من قوله الرتبة
 ومع هذا فلا بد باسائه ان يظهر المثال في امير المؤمنين
 في الجار لا من اي طالب من بالمر من الطفل سئل انه ان
 وقت ان مصلية اي يقع في رتبة القوة الاسمية لان التسمية
 ثاني من رتبة المثال في الثبوت والديموم من حيثها هو
 في الحلال وهو لا انتقال لعدم التفرقة في الاستقلال
 سبها زيادة الرتبة في الحال المتغيرة وهو لا يثبت ما حجبها
 عليها

عليها انما كرايا في قولك جازيلا كجائز المشاهي الى
 لفظا ومعنى في اللفظا من الحركات واما في قوله مشترك
 كاسم للاسم الفاعل الى الحال من رتبة زمان الحكم بخلاف
 الحال القوي الذي هو ما بين البنية فان المعاني لفاعل هو
 قد يكون ما ضاير وقد يكون حال الحكم وقد يكون استقلا
 والفتنة قد تضاف الى الماضي الى الحال المستقبل حقيقة
 الواقعة ما لا يوجد الا في صدور الفعل كما اذا كان حال
 حاله من الفاعل او وقوعه عليه كما اذا كان حاله من الفعل
 يجوز ان يندم في الدلالة ليدل على الواقع ما لا يجوز
 اعجازا فان قد حقت موضوعه لتقريب الماضي الى الحال
 لا محال القوي انما هو بالقبضة الى زمان الفاعل فانك
 اذا قلت عاني زيد كيك كان المفهوم منه كون الركوب عانيا
 بالقبضة الى الماضي مقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال الفاعل
 واذا قلت عليه زيد من زمان الحجب وفيهم القارة بينهما كما
 استلزم الركوب كان مقدا على الحجب لكنه قارنه وعلما هذا لتحقيق

للفاضل الشريف بتجمل الشبهة المشهورة حلة وعافية تلك
 يكون خبر المألوف لا يقرر الفوقان النسخ عدم ^{بعضها}
 الى اوجده فلا يقرر الى زمان الحال فيحتاج الى اعادة النظر
 مطلقا اى سواء كان معناه الجملة حققت الامر
 اذا كان مقنوع الخفة حققت الامر اذا كان مقنوع الخفة
 او يجمع اثبتة معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاقص
 معينان التحقيق ولا ثبات المؤثر دفع لما ذكره الحق ^{المراد}
 من انه لا معنى لقوله ان يثبت لانه حال كونه عطوفا نعم
 يقع ان يكون العنصر اعلم عطوفا مع قوله ان لا حال له ^{في}
 وبين ان دفعه ان اختلف في تقديم امر محذوف الصان المضمون ^{المراد}
 واقامة الصان اليه مقامه وهكذا اثبتة ولما يجب
 حذف العامل هنا لان لهجة الشاذقة بذلك على ما علمنا ^{سقط}
 بذلك من المعطوف ان لو ذكر كذا في من مائة لعل لهجة
 الشاذقة للتاسر بولا من لا يكد التاكيد للثبات لا للجملة
 الغير الى المير من باب اطلاق الصلة على اسم الفاعل اى الاسم

لصرفه من نحو مغلتي اى تملك لكن المظهر مقربا الى ^{حيث}
 قال ان نقطة الاستقرار على الثابت غير مستخرج ^{المراد}
 فان العين وضعت لعين ولحالة معينة ثم وضعت لوضع ^{المراد}
 الامر فوضع معين باعتبار كل وضع والاحكام اثباتا من
 عند الواضع له اما موضوع هذا الترميد اشارة الى ^{في}
 وقد سبق اننا الكتاب ما العرفنا من اللذين من
 عند الموضوع لانه كان موضوعا للجزئية او المستعلة اذا
 كان موضوعا للمعصوم الحق من حيث انه موضوع له فان
 الاحكام وان وقع في الموضوع لى تلك الجزئيات ^{مستلزم}
 يعلم اننا عند اطلاق اللفظة من حيث ان اللفظة ^{المراد}
 قد رتبنا باعتبار كل وضع حصل من معين بل الاحكام ^{المراد}
 لا يجب الاستعانة والامن حيث رتبنا هذه الحقيقة ^{المراد}
 الى اللونين ^{المراد} بمخاطب زيدا ولا احكام في مخاطب لانا نريد انما
 الميم هو اللفظ بان معناه طابا من امر ثم يفسر بالاك ^{المراد}
 مقوله فضا اى ما بالمراد يجمع كون قال ان العرف مقدره فاما ^{المراد}

لا يمكن ان يكون غير متناه عن تمام فقرة اي فرع لا تمام مطلق
 اي من مفردين كان معدلا لغيره والعرض بيان حاصله
 في طي ملة جعل طرية الملة المعدلة من قبل طرية اخرى
 العام فحين ان برالفقر مكيال ثمانية سكاكين الملو
 كالقوتين مكيال تسع ماعا ونصفا على الامثلة الثلاثة
 اي ان اقسام المعدل اربعة وقد صار اربعة للثلاثة سقا وترك
 مثال الذراع لرستوة القادر فان من جعلتها الذراع ^{نكر} وكذا
 فكل بعضهم اهو الرزق حديث ذكره مثاليين كان الاثم
 قد تم في احداهما بالسنتين وفي الاخرى بالسنة مع القوتين في ثمانية
 استحالة الامثلة مع هذه الامور لان الامثلة اذا لم يمس بها
 صلت تاما والامثلة ليس الا لاسم ناقص يحتاج في فهمها
 الى المضافة اليه عند الرافعة وقالة القاموس الرافعة
 اليك الكبير والظليل الاسفل يتبع ماضية بالقول وهو
 ما نشاء به اجزاء اى الملاقاة اسم الكل عليها جبل ونوس
 فانه وان كان اسم جنس لان الملاقاة لما اورد في سبيل البنية

فقط بالخصوصيات الكلية او التخصيص بالاول فقلت لا تمام
 وباشا في ملة المعدلة جواز ابعث الملاقاة بجميع الامور على ما
 فرق اوله حتى يشمل الشيء مما اذا كانت حقيقة الجمع لا تقاسم ^{لشي}
 الا ان يراد بالجمع المعنوي او المعنى على المعنى الاول كان ناقصة
 وعلى الثاني تامة وهو القادر في ثمانية عشر يوما اي العشرين
 التي لدا وعشرين مائة او عشرين مائة يوم العشرين فليبق
 ان القوتين مائة ومائة مائة مائة تلك القياس في ملة المعدل ان
 لا يكون ملة ومعدل بين المعدل فاذا اقصى من القوتين
 فلم يجمع الى نفسه الذي يكون مضاعفه كان الظاهر ان ^{لها}
 الذي سئل في التميز ليس الا الذات المعدلة التي هي ^{لبنية}
 حينئذ زيد على الذي يكفيك زيد من جهة كونه ^{ولا}
 خاص بالمفصولة منه وبعثه يا مقصود التميز عند الاسم الذي
 انهم مقام التميز حتى يجرى التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه
 فقله كزيد في طلب زيد فضا فان الاسم ثابت نفس ^{لحقيقة}
 فلا يكون هو الذي يحجب البنية حتى يكون طاب زيد وزيد ^{لحقيقة}

متعدد عليه ^{نفس} والماحجب للفظ من مطلق ^{فان} ظاهر الالامير
 مع لان الالامير هذا ان الذي ^{مقتا} ان يكون الغير منه مبنيا
 الرجوع الى الشخص معلوم اي الله منه ما رسا وهذا القول انما
 يتعمل للتحريك ^{مقتا} لغير المصادم من المصدق ليس مما صدق من يداه
 منع الله تعالى اي الله ما صدق من المصدق من غير بعد ما
 مضى ^{مقتا} من هذا النوع ما ارد عليه بالنقض بطلان
 زيد بقا فان الغير منه اسم يقع جعله لما نسب منه ولا يقع
 لتعلقه بعد هذا التقييد ^{مقتا} لان هذا الاعتراف يقع جعله
 لما نسب منه ^{مقتا} التقييد من الغير زيد في ما يندى بقا
 باعتبار انما سبب لغيره حيث ان نسب باعتبار نسبة الفعل
 اليه فانما نسب حقيقة هو الفعل او شبهه برغم الاحكام
 عنه في مصلحة فانه انما يقع الغير من تلك الذات المفردة
 المستوية اليه ^{مقتا} او فيما كان لما كان الظاهر اجماع الغير لما
 المذكور ^{مقتا} بين يمينه ما كان مضافا ^{مقتا} النسب من الخلف لغير
 حتى يشمله ^{مقتا} وايضا المقصود في هذا التعريف ^{مقتا} انما هو حيث قال

وان لا يرى بين الغير والماحجب في المثالين معينين الغير
 من نسبة فلا ملامة في غير ما لا نفر نسبة الانما هذا
 هو السداد من جعله لاننا قصد للقرينة الدال على ان العلم
 غير مراد متعلقان ^{مقتا} لاننا من خل او عمل او ما اطلاق
 عين ما وقع في النسبة او بشارة علم الذي يقبله العقل
 التسليم الغير المحتاج الى التعريف مطلق الاستثناء وهو
 المذكور بعد الامور ^{مقتا} انما قالنا انما نسبنا انما انما
 عزت هذا القول ^{مقتا} بعضهم انما النسبة مشتركة لعقل بين قسميه
 بنها حقيقة ان مختلفان ^{مقتا} مجموعا في تعريف واحد غير ممكن
 فلذا لا يعرف العلم فاسد فان المختلفين المختلفين يجوز تعريفها
 باعتبار امر مشترك مشترك هو الخرج وهو انما شبه مشغور
 وهو انما انما كانت تمام القوم لان يدان لا شك انك انما القبا
 للقوم الذين من جملتهم زيد ^{مقتا} لان يدان لا شك انك انما القبا
 عند هو انما انما وقع بوجه امله ان زيد ^{مقتا} انما انما القبا
 بل القوم انما يخص ^{مقتا} انما انما القبا انما انما القبا

منه زيادة الاستثناء بقوله اسم بعد قولك على عشرة ايام
 يعني له على عشرة ايام وقول لا اخرج وثالثها هو الحق فيكون
 ان المراد بالقوم مثلا معناه الحق ثم اخرج بالاستثناء
 زيد لكون الاستثناء بعد الاخراج وبما ان ان قولك تمام القول
 لان زيد بقوله قولك القوم المخرج منهم في الجمل والاولى
 المنقضية اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقد
 وجو على النسبة التي يولد عليها الفعل وهذا يقتضي حصول
 الدخول والاخراج فيقول النسبة للاستثناء في بعضها انه
 داخل في بعضها بحيث لا يفرق واللفظ واخرج منه في التركيب الحكم
 لان الاستثناء بيان تقييد وكل كلام التحق باخره التغيير
 في نفسه حكم صدره اخره كما في ضرب زيد اربعة فلا تفتقر
 لاختلاف الوجه في كلام موجب وانما وجب النسبة لان جعله
 بلا يفتقر الى الكذب عنه سقوطا البطلان من قولك لعل
 ان زيد اربعة يفتقر الى كل بعد لان الكلام ينطبق لقوله لا تفتقر
 بدليل قوله ان كان بعد ذلك فلا يفتقر الى النسبة بعد ما علم

المفعولية لا تفتقر الى النسبة بل يجمع الى المشتق اذ لا يفتقر
 نسبة الى انساب اليه الفعل او شبهه لان الفعل وشبهه
 فيها الى المشتق منه وحروفه والمشتق اما المشتق اخر مما استند
 اليه لعلها ان النسبة الى الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة
 ان الفعل وشبهه استند الى المشتق منه والمشتق في زمن
 فالنسبة هي الجزئية والاولى اصح ولا عمل في القول سبب ان يعمل
 في الجزئية الا ان هذا الجزئية لما وقع بعد تمام الكلام متاخر
 فعل فيه العمل الحالى فلما قبله واعلم انما ذكر القوم هو لعلها
 ونقصت مذهبنا في لعلها ما ذهب اليه الكسائي وهو
 ان عامل النسبة ان مقدرة بعد الاخذ بجزئية فقد يرب
 تمام القوم لان زيد تمام القوم الا ان زيد اربعة اربعة
 اليه القوم هو ان الامركية من ان لا والعاطف قد
 التزم الثمانية من ان ما وقع في الامر يفتقر الى العطف
 وثالثها ما ذهب اليه اللطيف في الايضاح وهو ان العامل في
 المشتق بواسطة التمام لا تفتقر الى النسبة لانها تكون هناك

حوا القوم الا نريد اختراقك ورايتها وهو الذي اليه ذهب
 ان عامل الضيق الامن من رامة الى شئ معناه انهما من شخص
 بالامتناء من منزلة مقام منزلة اخرى فهو كمن لم يوجد له الذي ذهب
 الشايقه يعني التطويل فالقطع مطلق سواء كان في كلام من
 اذ غيره وسواء كان قبله اسم يتبعه ام لا فنحن هم هؤلاء
 وقال بعضهم لا فاعلم بغيره لا معصوم وقال البراني المريد من هم
 الهم اي الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف فقله لما جئت
 من حم او كان هن من حم ومعناه لا فاعلم اليوم من الطرفان ان كان
 من حم ام الله من المؤمنين وهو الحقيقة وفي معنى هذا التقدير
 فلا استثناء متصل ام الباء انما موصولة للاستثناء وما
 ملها موضع لكان اخر من المقارن والقرينة والمجازة ونحوها
 استعملت في المتنق الزعم من المناسبة او الى اسم الفاعل لا
 الفعل فاعلم ان الهم اي الله تعالى لان الكل متعلق بالابن المذكور
 في من الحل على جميعهم او تجازي الى نداء واصل ان لم يحرك
 متحرك منها اي بان شئ ونحوه كما في الاستثناء وهي هنا ابدا

نائب الخاتم هي ان سبب قلة سيوريه النوا انما الى العار من
 سلة لكبار الخليفة متعلق منه قوله ليس من اصحابي احد لا
 ولم تستلخات عليه ليس ابا العار وقال سيوريه ليس ابا العار
 اضاح به حماري تحتها سيوريه انما هذا استثناء فقال والله
 لا طلين بل لا يلحقين معه لعد ثم مضى ولم يمتدح لا خفش وغيره
 كذا قال ابن هشام الخفاري ان سبب قلة سيوريه الخرافة
 الاما من سلة فقال له ما تقول في رجل يهف بالصادق
 العين فقال له كفت يا سيوريه انما هو هو يهف لسكر العين
 فمضى ولم يحليل على البدلية اي يبدل البعض من الكل وسمي
 مع استثناء الغير الى العار الى الحد من الذي هو شرط بعد
 البعض لان الاستثناء المتصل يعني مثالا العين لا تفيضان المتنق
 بعض من المتنق منه اذا كان المتنق منه غير مذكور في
 لورج باء المتنق منه لان قد عرفت ان المنوي اليه هو الجميع
 المركب من المتنق منه والمنتق لورج المتنق منه بما يقتضيه
 المنوي لانه لورج الاول المتنق من اربعة فحينئذ لا تفلت

المحل القريب جلاله لا ينافي على المتبادر منها اي براه اعلمه
 يعني ان فاعله ما شاع من مقتضى من غير سبق ذكره ليقينه
 على الفصل المذكور من جبر القلب في الشئ من الموجب
 والمقدم والمنقطع وجرازه مع اعتناء الباري في غير الموجب الثاني
 ولا حرج على صاحب الجامل في الشاخص استقل امره لان
 حقيقة الصفات اليه لا لا فاعله ان سمى كونهما جميعا
 نقول من برجل غير زيد اي عايره فوجب له بعد
 معتد بان يكون خاصا وهذا الجبر معقود من تقدير قوله
 المص ثابع فان وقوع الشئ بعد شئ يستلزم بعد الشئ الثاني
 لفظا وانما اشتراط ان يكون مذكورا ليكونا جهة كونهما جهة
 بخلاف غيرهما لما كانت مستفزة فالوصف جان فاعله ^{فان} _{هو}
 وقاية تقبيلهم بالمعقد ليعلم انه مثل قوم وهو ^{لشئ}
 كل جيل الا زيد الجائز ان العلم ان مخرج مثل هذا في الشاخص
 من هذه الشاخصة بقوله غير محصور ببناء على ان المراد بالجمع ^{لشئ}
 كما نرى به لا فاعله ان فاعله ظاهره لوجوبه لعدة استثناء
 مدحها

مستد بوجهها ان الفصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم محله
 بخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور ببناء جملة معقوده
 لا يحريم منها الا ببناء المنقضة ولا بعده فاعله ^{لشئ}
 من الاستثناء ملجأه ان مائة بعد لا يعلو عليه التقدير
 يتفرع عنه في المادة معلوم يتقن معلوم بخوله بها ^{لشئ}
 والا فاعله لا حرج لان لان المنقضة المنقطع والثالث ^{للفقير}
 بيقين هو قيد للمعزى الى القول اليقين الثاني هو
 شرط صحة الاستثناء معلوم الا ان هذا ان رها انما ^{لشئ}
 من القليلين فان مثل هذا الفرع من الناس كلهم ^{لشئ}
 الا المحاصرون والمخلصون فليخلص عظيم والامرين ^{لشئ}
 لانه مستثنى من كلام موجب مكان زيد هذا الكلام استثناء
 لا اريد معونه روي بيان معنى هذا التفسير ان معناه
 القوم جائز في بلد زيد ^{لشئ} هو له روي والامرين لفظية
 بنية عليها انهم الاثمة وهو ان سوي ^{لشئ} الاصل بضم طاء مكان هو
 مكانا فان الله تعالى مكانا سوي او مستويا ثم حذف اللوازم

وانتم الوصف مقام مع قطع النظر عن معنى الاستواء نظرا بغير
 مكانا فقط ولديق سوغا لعل ان فوقنا على سبق في علمنا
 بوجوده لا ف وهذا من ابيان الحامية اوله فلا صرح اي تكلف
 عربان اي ظاهر ربنا هم اي جزينا عدونا كما جزنا ومنه كان
 تكان ونعم يخفى ان من هذه بالمعنى يتالى النصب
 في غيرها اي ان كنت منطلقا فان هناك مصلدة في القل
 لاجل انطلاقاتك انطلقت قياسا على ما تقرر من ان بعد
 البحر من ان المنقوصة المحققة ان المنقوصة الثلاثة قياسا
 ومن غيرهما ساقى ثم حذفت كان بكلا لئلا ان المصلحة
 فاعلم ان استلزام الفعل لا يسل على الخاص فقد الامام وليد
 الصبر لهدم ما يتصور به وهو كان وادغم هذا لئلا يفرح
 فالقد بران كنت منطلقا فلا قد بر الكسر يكون للشرط
 او الامام من غير ما تقرر من ان لا يحذف قياسا من ان وان
 صفة الجنس وحكمه فقد بلفظ الحكم لبيان صفة
 فلا يبعد ان يقر ولا سبق من ان معنى المنصوب استغناء اقل

اسمها مطلقا اي من كان منها او مضويا قوله امران متروكة
 سميت بهذا الاسم لا تخاد صاحبها كما تخاد ان كانت عليه
 وركبة اي يلبسها انكدة بقتيل للجمع والواقع في القول
 المعام فان كان مفرا فانه شامل للمعرفة بالمعرفة والمفعول
 بغيره وبينهما مع ان حكمها كاسيا في الزرع والتكرير يقول
 اي يلبسها لان الامانة الى المفرد وعلى سبيل منع اخذ
 لا منع لانه يجوز اما يكون معرفة ومفعولا لا مستغناء
 لان الجنس يقتضي بقائه وهو الا يقو به مثل هذه
 المعارف لا بعيدا اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم الثاني
 بل لو ايت بغير ايضاحا كلمة لان بدلة الدار لا عرفا
 فان عمر بار غير زيد لا شقاره ولعله عليه انصا
 على لا حول لا تفرق الا بالله روى عن امير المؤمنين وعلى
 ان معناه لا حول من المعامى ولا قوة على الطامات الا بالله
 قوله عليها لا تكانا انصحا محتمل ان يكون في الوصين
 لئلا يلبس في الثانية زائدة واذا لم يحتمل انه يكون في الوصين

بعض المسمى ان تكون الاملا مع ليس الثانية زائدة وان تفت
 الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمول على موضع اسم لا للثانية بل لثاني
 ذلك وان يكون معنى ليس بضعفه فلما انة اسمه الا غير ذلك
 من الوجه الذي يتطوع عليه انشاء تفصيل الوجه ويحذف
 الامران وهما كونه من قبل عطف المفرد على المفرد والمفرد على الجملة
 وضعف المضعف هو مجزئ الامة التي اي ثالثة هالكا
 كان العمل الاصطلاح لا يطلق الا في العريد عدم التغيير جاز
 في معونها الذي حمل العمل على معناه اللغوي اي ثالثة في قوله اما
 وعرفه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوباً للطلب
 من جوده الاتصال او الحروف التي تدور على اتصال حديث لا
 ولما كان الهم كان المقام لعل الاصطلاح بذلك على محصلة
 ثبت المحصلة بالكثر التي تحصل من ابل المعدن والقد يثبت
 تفعل لكذا يقع من اوله فانه اذا كان يكون الا اولاً وفيه
 لطانة لكان الاتحاد ذاتاً لا نقلاً للمقطار وتوجه المنع
 اليه فان المنع قولك الا جازي لم ينف هو القطر انة للرجل كان
 لا ينفذ

عليه فانه المذكور اي فان المبنى بالاسماء هو اسم المذكر
 سابقاً ويبقى على الفتح والشافى نظراً الى كونه تذكيراً لفظياً
 ويجوز فيه الامر به فاعا او تصار ذلك لانك لما وضعته
 مناور مع صفة كانه نصف لذلك فلفظك من حيث ان
 شبه النسب الذي من الاطراد او عمله القريب لا يتأخر
 عمل ان يحمل اسمها المبني نصب وجبة فكل ان جعل
 مستقلاً وجبة فميدان جعل بغير ايجاب الرفع اي كان النسب
 لا جازي لا لانه انما كان اجزاء الجرك في البناء جازي حركة
 فجعل العطف كان حرفاً تقي وهو صفة لربك الامر وما نحو
 اذا كان ثانياً او اولى لظن الفصولة ويطلق فصل الثاني
 لقلته اذ هو في العرف واحد في قول الشاعر وهو الفز بن
 صدم سيد الملك ابن مروان وقوله اذ في رواية اي جعل
 المحذو به وازاوه وهو كتابه عن سنة اهتمامه به نحو
 ابا دابة الاسماء الاسماء الستة مان اللام المحذو به
 لا نقلاً واحالة الامانة من نحو انا لامين لادب الشيخ

او نقصا من عدم والسؤال الى المفهوم من لفظ كل ما المضاف اليه
 اعني الجبل وقد يسمع في مثله تقدير اللام بعضهم تكلف الجمع
 امثاله كل جباران كل ما له من بيان كل ما في هو السيد والمثاله
 اجز الى كل ما يعمه اللام لكن يمنع انما اللام لا بعدا لثابتها ^{لها}
 او لا في مثله واللام في ذلك كل من الامثاله وهذا لا يجوز وورد
 بان كل الاطراف والجزء والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه
 كما تقر في المنطق فتجمع امثاله الجزئي الى كل ما لا يجتمع في جميع
 امثاله الكل الى الجزئي والفرد لان الحقيقة التركيبية هي امثاله
 او قلت فلام زيد بربوبه ومضافا للام له من يد خصوصية زيد
 انما يكون اعظم على المنه واستحقاقه يكونه فلاما له او معهودا
 بينك وبين عاقلك بحسب الحاج والذهن بحسب الغيرة معين
 على خلاف وضع الامثاله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله
 المعين لا تستلزم معهودية الفعل ومعرفة فعله وانما
 المراد لليم غير معين والامثاله مقام المدح والاستغناء في غير ممكن
 والقرينة على ان هذه وقوع الجملة مضافا مع انها مذكورة اخرا

في

نسبت عنه قلت لا يبينون ثم في عطف والتأنيث اللفظ كونه
 هذا الحكم مركب التعريف من الصا واليه في نحو غير مثل
 شبهة قطري سوى لتو فلهما فالاعمال فان مماثلة زيد
 في صفة لا تخفى فانها وكذا ما مرية فانه يشمل كل ما في الوجه
 تحصيلها للاحصاء فان نجم الامثاله ومثاله في نحو انما
 العلم مع بقاء تعريفه لا يمنع من اجتماع الطرفين او لاختلاف
 بل هي من ان التعريف والحاصل ان العلمية وضع فان للكلية
 فان كانت ماثلة في الوضوح الاول لا يمكن الامثاله ومثاله
 لورثه مقتضى الوضع الاول فلو انشئت المعرفة الى المعرفة لا يجمع
 من ههنا قاله ما لونه كتب فاما شية قاله والرضا يا
 من له السلام عليك اهذه من اللان معين وديع وهل
 يرجع التسليم او يكشف عن ثلث الاقاني والديار السلاخ اي
 يرجع بالسلام ويكشف عن الحيز الذي هو دعي مر جال
 والامثاله جميع الاقنية وهو واحد من الاما والاشياء التي ^{القد} يوجب
 عليها والبلد مع باقع او الخالي قوله في تقديره لا نقصا الى

ما هو محرمه فاللفظ مرفوع والضمير منصوب ^{حواشي} ^{بليت} ^{الله}
 فانه لما كان مرفوعا لم يكن منه تنوين حقيقة ^{ثان} ^{نقط}
 الا انه حكم الاسم المنون حيث انه قابل له لو لم يتغير منه
 مانع لا دخل في ذلك فان حوزا المثال مقتضى المثال الثاني
 مبنيان على انقضاء الترتيب والامثلة الانية صنية على
 افادة التحقيل لان الانية ان ما هو متفرع عليه هو الضعيف
 مانعة صحيحا محذورا اصل الترتيب السابقين فانه مذكور
 ضمنا لكثرة لوائه من مخالفة القرآنية والاستدلال
 عليه ستوب مصادرة لا ابتداء التلذذ يتوقف على
 ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على ابطال المطلوب
 باحتمال رجلا تحت الامثلة على التكرار يجوز في بعضهم استئنا
 الى ان التفسير الرابع الى النكدة في حكمها ومنه وجبان اخران
 اما وجه تسمي الرتبة المحرصة من مذهب هو مذهبها واما الضميمة
 تطلق حيث قبل العام اشبهها بالمفعول منصب فاعلمه يعني ان
 اللزم لا تحذف من المفعول ان اتخذ فاعله واما المفعول وحيث
 قد حلت

١٦٧
 قد اختلفت فان الحاصل هو القوي والحائز المسئلة المذكورة قال
 الحمل بالجوهرية فيكون اجمعا الى المسئلة على التقدير الاول
 من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه روي لا استدلالا
 معنى لغزبان معنى الاول هو هو معنى الثاني هو له او فيه
 او منه يقال سجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم
 الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في سجد للصلاة فانما
 مثلها في قولهم سجدت شجاع وثانيها ما حصل هذا هو
 ان اضافة السجد للجامع من قبل اضافة العام للناس
 ساعدا ولا وهو اضافة بعد هذا الشمس الى الحقا
 لانها متب في جوارها السؤل ومو على الاقدام فيلحقها الزوال
 هو جانبية التغيير والجمع الى الجانبين الجانبية لانه يكون ح
 الجانبية جزء من المكان والمكان واقع في جانب القرب والمقصود
 الجانبية من جانبين من نفس الترتيب لاننا اختلفنا وقلنا ان
 المكان المقدر هو نفس الجانبين معا في واحد من الترتيبين
 هو المحل فينتظم نطقة جود القطيعة كانه محل كثر من

تطه من فطنة متعربة من الحمل الى ذهب حملها من كثرة
اختلافها فتدبرنا القراء اشارة القراءين الى الاخرين
نعم الاثمة وهو من مذهب لربهم في كلام امير المؤمنين علي كبريا
لكن بشرط ان يكون لفظ المضار اليه اشهر من لفظ المضار
لحصوله اليان سواء اشارة الى ان لفظ
يختص بالذات في بيان الحكم ليس بمعنى التخصيص القابل للتعريف حتى
يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص لا من التخصيص فيقول المضاف
كلمة ما ففقه ففقه لان الشيء عند جماعة فيقول المروج لفظا
والذهني والذهني والعين كذلك فلا يحرم من زينة الحيا
بما ذهب اليه الغرض من ان الشيء بمعنى الموجود الخارج عن
بعض الذات شاملة والمقدم منه كالطبايع الكلية
سعيد كونه الكثرة وهو لغت يستغنى بالذم ان لفظه وقصوة
مثله وهو من الفخاء لان محبة من ازالوا الكلام وعند
الغرضين ما سلم اوله ووسطه واخره من رذيلة العلة بعد
الكثرة وخر صول ليس حقيقة او كما حقيقة ككافا
لتنبيه

مداوم من فانه اربها كما العنبر فاكرمك والباقي فاذي نأقها
لا استقلالها في حكم استدلها غيره او المصوب بالجر
والى انه قد اطلقنا لها ان لا يكون الحجاز اسم من فطنة ولدى
على صفة المفعول المعين اقل ومعناه ان قضاء الله وقدره انك
هذا الموضع التزيت وانه ما بان هذا الموضع ليس بل ذلك
وتتقوى الى انما قبل ان اخرج بالحق لا يجوز ان نسبة الحكم الى
الى نفسه لا سيما في رواية اخرى وهي بالحق لا يثبت
ثم قد قيل ان يدع حلف الاثم وجعل الامر على العين وضع
وصلة ميانته انهم ان اردوا ان يستعملوا بالذهب مثلا
لرسائلهم ان يقولوا اني جعل ذهب رجاء ابد وارسان
اليه فكان لشمس النسيم الامام حكمه من كماله في ذلك
تتقوى اشارة الى الغير لتتقوى تلك الاحكام الخاصة من اشارة
تلك الامور كمالها وهو ما بين الكتبين يا زيدا
العاقل ان منتهى زيد ونحوه جلا اعلان حكمه من حيث
انها المشبهان الامر بآء العريض كما عرفت فلو جاز بان يفرق

مقارنتها معها الرجم والدمج بل في الصالحين والمبشرين ^{الله}
 بل في الدنيا وجميع استعالاته لا تنضم صفة ذلك تجبى بالصفة
 لتعرف الخاطب الموصوف بهم مكان الخاطبة فيه قبل ذكر الموصوف
 ذلك لا يجوز ان يكون الصفة متضمنة للمعلم المعلوم للخاطب
 حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخيرية لا لا نشأ
 لا يعرف الخاطب حصوله من غير ان يذكرها ولا يمكن من غير
 المتبدل معرفة له ولا يختصا اجازة كونه جملة انشائية كما في
 هذا واعلم ان الجملة ليست تنكرة ولا معرفة لا تنضم من غير ذلك
 لكن تنضم بحكم التنكرة حيث يقع ناسبها لها كما تقول في تمام
 جلد نهج ابوه قام جلد نهج ابوه ^{ال} يعني بصفة اعتباره
 اشار الى دفع مقول من قوله ان الصفة تنضم بذكرها في مقوله
 وليس جازا للتعلم معرفة في القبول فاجاب بان هذا الوصف من
 ليدل على صفة حقيقة ثابتة بالموصوف لكنه يدل على الصفة
 اعتبارا به فائمه به والتكرير ان الكونيين وصف التنكرة
 مطلقا بالمعرفة والافتش وصف التنكرة المخصوصة بما ^{نبتة}

يعدون

يعدون لكن ضعف فيقول ان اشتراكه في ما عدون ^{ال}
 والوقوف العامة لا لا كثر بخلافها في الصفة فانها عامة
 تطعا من غير العالين ليجاز الكسافي وصفه استثناء الى قوله
 تنضم الى الاصل التعريف الحكيم والمجهر يحايون مثله على البذل
 المادع والذام ان كانا لا تنضم بوصف فيدل ايضا
 لا ينضم احدهما فكذلك لا تنضم معا بصفة الذم والذام ^{ال}
 المعتبر من المتكلم والخاطب فاعلم ان القياس فيها اما القياس
 فلا ان احاط به الى المرجع الحق بجهالة عدم القياس وانما كان
 يعلم لرفق من الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع
 فالاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعيينه في الاستعمال
 من جهة الاشارة المحبة وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله
 ولهذا اعيى الى الصفة الواقعة له وانما كان اسم الاشارة
 اعرف من العرف بالذم لان الخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة
 بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا في
 الدينية واما المضاف الى العدها فتعرفه مثلا تعرفه المضاف

التي بعد البرهانه انقص وكذا يوصف المضاف الى المضاف لا
 يوصف المضاف الى المضاف سلبا بل يستثنى من اعمية المضاف من اعمية
 لفظ الله فذهب الى ان كل معرفة ونقل ان رايه في المضاف
 كان الله قد تجاوز من احوال الحساسة رايه الى غير ذلك
 لهذا السبب مع صلة في قوله لا يوصف المضاف الى المضاف
 الاكثر الى ان يعرفه انما من جهة الصلة للمعطوف على
 انسان بدل الاشياء والمراد به رجل منهم من تكبر اسم
 الاشياء والصفة بمعنى المعطوف لان العطف معنى مستدرك
 فلو يكون من التوزيع متعلق بالصفة لا الفاعل الخفي
 وتبين صيغة الذين متعلقا بالمعطوف لان مكان المعطوف نفسه
 مقصودا بالصفة نسبة المعطوف به هو متعلق بالصفة المعطوف
 من المقصود لانه عبارة عن مقصد نسبة او نسبة شئ الى شئ وهو
 دقيق يحتاج الى ان يد نظر انما هو الشاهد قد لا يفهم
 تلخيص نسبة الى شئ محض ومعلومه انما هو نسبة شئ الى
 محطه تدويره والديبر الى الطلب قبل تدويره من المقصود

الفرق بين هذا الوجه والوجه الاخر جعل المعطوف على صفة
 من وجهه ومعطوف من وجهه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة
 من غير ان يكون معطوفا بوجهه لا يضاف الا الى المتعدي
 فيجب ان يقر ان بين الثانية كالمعطوف حتى يكون مدخلا
 ايضا مدخلا للدلالة فيحصل التعدد مستلزمين بالاشتغال
 وتعد صلاهما مستلزما لان الامح جاز في قوله في القرآن وفي
 الاستغارة في فتح الاعية الماشية المكتوبة في زمن اهل البيت
 بل وقد مضى عليهم بقرهم حجة لطلبهم وعلى الاستغارة على
 القرية وليس لقرية مقصد عدم التبيين وما صلاها الغير
 وان كان عبارة هذه الشاة المذكورة لان مضافات التخلد
 في حكم الافعال فكان الاضافة مفقودة او محرولة حاصلة ان
 الاضافة محالة الى ان الغير يرجع الى شاة الا الى الشاة المذكورة
 عينها هي حلة شاة لا حلة هذه الشاة وانما كان هذا
 لانه يحتمل يقصد بالغير ما يقصد بالاسم الظاهر السابق بعينه
 لجعله عبارة عن السابق بعينه شاة وانما اسلا هذا التخلد

في جعل العنبر على النكارة مع سبق الرجوع واما الشذوذ الذي جعل
 جوابا ثانيا للشاذ في شذوذ عطف العنبر على ما هو له من
 ويجوز ان يدفع ما ذكره الفاضل الذي من انهم جعلوا الجمل على
 نكارة العنبر جوابا للشذوذ جوابا الامور لان ذلك الشذوذ
 الذي جعل جوابا ثانيا لثامير هذا الشذوذ الذي ذكرنا في
 الجواب الثاني وان يدفع ايضا ما قيل ان العنبر انما يكون نكرة
 اذا لم يكن له مرجع ووجه ان دفعه بان العنبر اذا لم يربط بالمذكور
 بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما ذكره من ان
 من ان الثامير الاربعة الى النكارة بالخصوص نكرات لانها
 اسببية جعل الشاذ لهذا الجواب تلك احتمالات لا يمنع كونها
 للعطف والثامير تخصيص كون العطف في حكم العطف عليه بما
 اذا لم يكن فيها اسببية لا تخفى بغير ان يبرز له شئ واحد
 فيكون رابط العطف عليه للعطف وهذا ما اخذ من تحقيق نحم
 الائمة حيث ذكرنا معناه ان الجملة التي يليها كالصلى
 والصفة انما عطف عليها اخذ اخرى متعلقة بها يكون معنوها

سببه من انما من غير انما او غير ذلك بخلاف
 احدهما من العنبر اكتفاء باختلافه لان ذلك الربط ^{المعقول}
 او املا بقول انما عطفه بتقريب الشئ لانه معناه الذي
 عطف به من غير انما الشئ والثالث ان العنبر السببية
 معنوا العنبر في الجملة الثانية رابطا لها باربطا بطرية العنبر
 عليه وهو ان الشئ سببية لانه واما قوله ويمكن نحو
 اخر بتقديم الرابط بسببه العنبر يرجع الى طريته اي
 ارتفع العطف الغرض من هذا اصلاح عبارة المعنوا العطف
 ليس على ما ملين بل على ما ملين لانها صلت العبارة بتأنيده
 او بعد هذا اصلاح الشاذ ربطا سدا ان عطف سدا الى
 من قبل وقد جعل بين العنبر وذلك المعنوا هو رابطا
 والتقدير انما عطف عطف اي وقع عطف انما هو يوجد
 العالمين ثانيا هذا اصلاح بعض شراح اللباب ربطا صله
 ان العطف معي الاصل والتقدير انما اصل الاسمين المعنوين
 نحو العالمين بان يجعل معنوين لها ثانيا هذا هو لا فها

ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة العلم مضاناً مقدرًا ما يحل
 سواء كان قوله مضاناً عطفياً على سور الجرح والعامل فيه بحال قوله
 شجر عطف على قوله والعاقبة وهذا امثاله اصله ان كان ما استحقه
 ظهر هو قسم في نفس الامر لا كما استحقه ظم من حسن في الواقع
 وهو ما بالقرينة والشجرة لان القرينة مستقرة بالمواد المستقرة
 لفتح الحظفة والشجرة عكسها انما امره فان قوله وما عطف
 على امر الجرح والعامل فيه تحديق ومما اصله ان الاستحقاق
 لا يكون بالقدوم بل بالامر والشيء تطبقه رجلاً كما ملأ في الجرح
 وكل ما لا يتوهم ان قد في الليل تحديقاً ان كان الشجر في القرينة
 في الليل للطلب العيق وان شاد العنان في الطريق فلما هو عبارة
 العرب بحسب الفهم جازي الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل
 الهند من ان الثاني في هذه الشرطية منافي للمقدم لان الحظفة انما
 رتبته الثاني متيقنان التحقيق بالقدوم ارجح اذا وقع العطف على الثاني
 وتحقق وثبتت له مجزوه هو فاسد لان ما ثبت تحقق كيف يحكم عليه
 بعدم احواله اصل الجواب ان العطف يحل العلم بتحقيق الامتناع بحسب الحقيقة
 هذا هو الكبير

ان ان كيد الفلسفة الخافقة القوامين الحركتها اجازة تحجب
 الصورة عند الجمهور المتأخرين لان المتقدمين قد طبقوا
 على امرين كما عرف به بحسب الامثلة التي الدار زيد والحجر عروا
 وهو الحق عطف على لورده في القرآن العزيز وفي الكلام الضمير
 في قوله ان يقوم اهـ هذا ينبغي ان لا يذهب اليه بغير فهم هو
 ان العامل في المعطوف عن العطف ببنائية عن العامل الثاني
 وهو بعيد لعدم لزوم واحد القامين في العامل في المعطوف
 مذهبنا ان الخزان لعددها انما يسوي وهو ان العامل في المعطوف
 هو الذي يوسطه من ثنائيتها وهو مذهب الفاضل في ان
 ان العامل في الثاني معتد من جملتين الاولى ومذهب مسيوية
 هو ان ذلك في الدار الحجر عطف على الدار بالعامل فيه
 وهو معطوف على ان زيد والعامل فيه لا اعتبار بل حذف
 المتأخر فيكون من قبل العطف فلا موصول عامل واحد غير زيد
 الآية المشغول بينهم ان الفاضل ان حذفه بحسب ما في الفاضل ان
 كان في اسل القرينة لانه في مقام مكانة المتأخرين في ثنائيتها

العناد اليه فلا عار بالشاق ولما كانت الامثلة المتنازع فيها
 من هذا القبيل استشهد لها بالادلة الكريمة مضمونا نحو ضرب
 ضرب زيد او مضمونا اليه نحو ضرب زيد زيد اى التاكيد
 لما قبل ان قوله ان الشقول للموسى ان كلامهم في بناء العزم كقولهم بغير
 امر المبتوع في العينة وقيد ان النسبة الى جميعه الى العينة
 فطائل الجواب ان مقتضى المبتوع في النسبة شاع بينهم في الفصل
 المذكور وليس فيه شمول حتى يفي عن ذكر الشقول ثلثهم
 اعلم ان اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة مضافا الى
 الى ضمير المبتوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولكن لا يؤيد
 الا بعد ان عرفت ان الحاصل لغيره العدد قبل ذكر التاكيد حتى
 يكون تأكيدا او مكرره التعميم يحمل حكم تكوير اللفظ
 صديقه الغرض بين ضربت انت واجمع وكنت وان الاقوال حكم
 تكرير اللفظ للحالفة للضرورة بخلاف اجمع لغوانه مطلقا
 اصطلاحيا او غيره لهذا الكتاب ينبغي ان يذكرها كما
 حين السنين وما يذو مثل السنين تزيين اللفظ ويمكن تنبأ

كان يقر اما هو تمام فلا ان العزم هو تمام الافراد ولا اخرى وما
 فلا تامة تمام الشرب والعزم هو تمام واما السيلون فلا تامة
 والعام باعتبار اكثره كان له امتداد وان كان بين الامثلة
 تباين تغليب ان الاول حقيقة هو النفس ولا حاجة الى
 حاجة للعزم الى ذكر الافراد مع الامتنان فان ذكر الافراد غير
 بقية الباب وان لم يكن هناك القياس كما اذا كان المقوم
 المقول البارز بها نحو ضربت انت نفسك وضربها انت نفسك
 وضربهم انفسهم بل ان العوامل تليها فلا يقبلان ما
 حتى يلزم العتق فلا يتقدم والحجج مقدم اصبع فلا يتبع
 او يقصد النسبة اليها اشار الى ان الحجاب والحجج متعلق
 بالعقد المقوم من المقوم كما ذكره في تعريف العطف قد
 الاشارة بحال الى ان عرضه ما اذا وان ادت تقييدا لا تطلع به
 فاجمع ما روي في التوامع فاستمع لما يلي عليك فتقول عز الله
 بانه تابع مقصود بماسباه وهو علم العناد فانك اذا قلت
 جاني زيد لزيد ما لذي نصيب الى المبتوع هو جاني وليس المقصود

منه انك بطل الفقه من اللفظ الدال عليه فادانك اصل
 فعمل الجار بالمجرد مستقل عما يقصد فاما حاصل التعريف
 السبل تابع مقصود اي قصد فبنته شئ الى يدبنته
 الاخر الذي ينسب اليه المقبوعه فاما اذا قصدنا نسبة المحكي الى امر
 سبل انسابه الى ان زيد لان اثبات الحكم للمقبوعه اليه
 ومسله التي اثباته للتابع انما عرفت ما نلونا عليه ^{ظها}
 لان كلام الفاضل المحكي واعتراضه على ان ليس بمحل ^{جدة}
 اي مقتا المقبوعه فغير دونه ربع الى المقبوع وهو حال
 من المقترنه المقصود اي محتاجه الى المقبوعه كونه مقصود
 بنسبه ما نسب اليه اي لا يكون بنسبه المحكي الى المقبوع
 مقصود فبنته نسبة السند الذي اسند الى المقبوع ومما ^{صله}
 ان اساء الفعل مثله الى زيد فبناشئ زيد ان يكون
 صغير الكون النسبة اليه مقصوده اسبلا بنسبه اليه
 ما هو اي سوا كان فالك الشئ الذي ينسب الى المقبوع مسندا
 الى المقبوع كالمثال الاول اسند الى غيره كالمثال الثاني

فان

فان الفعل اسند الى غيره المحكم لا الى المقبوع الذي هو زيد
 مثال فيه فان النعمه شغل على المثال لانه واقع فيه فاعلم
 ان السبل جعل هذا وجهه المقبوعه وهو ليس بطرف ولا مطلقا
 ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سبى بطل لا سبى لا انتقال
 المقبوع على التابع لا كما سبى الى الطرف على الطرف بل من حيث
 كونه ولا عليه اي لا بحيث يبقى النفس عند ذكر الاداة مقبوعه
 ان تذكر الثاني منقطعه له هذا هو الذي فيه شاهد ^{الملك}
 ولا من ان يجعله للنسبه عليها امر كلامه على هذا كما
 قال الفاضل الذي يعيد ويجعل الملايه وان اختلفا
 مقصودا لان امرك بيدك فلهذا الخاطيه له ^{عليها} ^{يكون} ^{بيدك}
 زيد كيف لا ولو اتحد مدلولها كان الشان تأكيد ^{ولا}
 الاسناد للشان يظهر من قولك اكرمت زيد انك
 كونه بطل لا انك مقصود بذلك ان على الخاطيه دارت
 ان الاكرام وقع عليه من حيث انه امرك نظرت الى القرطاك
 ان قيل ان النسبة الى السبل منه هذين المثالين لا يوجب النسبة

الا بالبدل فكيف يكون مثالا للبدل الاشتغال فالحول بامنه
 اذا لم يكن في الظاهر علم الخاطب يكون الاستدلال في
 الاستدلال انك لا تعلم انك لا تكذاب المثال الثاني انك
 عن التكلم بهذا التركيب هل راي بوجاهة الاستدلال نعم ريت
 درجة الاستدلال في الخطاب في نظر الذكي ليدل انك لا
 المقصود من العلم انك جعل هذا ارجح الوصف بل العلم
 واما في وجه توصيف ذلك البعض بالاشغال فقد قال
 لا تخم الا بدعيها من غير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه
 او لا بد ولو كان متفلا كان معرفة ولو كان موصوفا كان
 موصوفا به واستعمل في طلبه اي محله في الامانة فيها
 في قوله وقال بعض المحققين اه ان جعلته بدلا قال ^{المتبعين}
 في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال له جلت جنتك الحق
 فاطمة وكان اسما لحد بحجة فادع عطف البيان صح الكلام
 لان العلم واقع فيها ليس مقصودا بالبدل وان اردت ان
 لا يصح الكلام اذ العلم واقع فيها هو مقصود بالبدل

لتأثيره لصورة النداء التي هي من غير ما هو من الحقيقة كقريب
 حمل هذا الكلام على وجه لا يراد به ما اراده القائل من
 وهذا الحد لا يقع الا من عرفه صاهية البنية على الاطلاق كان فيها
 متساويان مطلق البنية هو الذي لا يختلف الا في باختلاف العلم
 لكنه لا يعرف هذا الفهم من ان اسم البنية من هذا التعريف
 ولقد مطلق البنية العلوم له سابقا فان البنية في عينه
 الاصل نكرة مطلق لان متساوية الى ما بعد لفظة نزع من قبل
 تعريف الخامس بالعلم لما جعل هذا تعريفا لمطلق البنية كما
 قال البنية مطلق اسمها كان وغيره ما اناسب حتى لا يزل
 عرفنا ان هذا المبنى الذي وقع من التعريف ايضا مطلق من غير
 تعريفه الشيء نفسه او غيرهما كانت تارة الاشارة الى
 كجاء رتبة مشابهة لفرق الواقع مع انزال بالفتح اي فتح يوم
 على انه آتيت البنية للضمان اليه انما اعلم انه الكثرة
 معرب والضم الى معرب ليس كبر معاملة مع الضمان
 المعتد بخلاف الصائفة المنع المطلق لا منع اي يجوز انما هو ^{للك}

ليكون الحذف عمداً من حيث كانت أو آخره أو يكون هذا
 القابا المبني إنما هو من حيث كانت أو آخره لا من حيث نفسه
 كما هو البناء من قوله والقابا فائدة لا من البناء الظاهر ولا الفتح
 ولا الكسر بل الفتح ولا الكسر بل الفتح والمضموم والمكسر
 لأن هذه القابا فائدة البناء من اللب فائدة من إقام
 العلم والمراد بالبناء هنا غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر
 به الشيخ سويدي عن شئ آخر من هذه الأسماء باللغة وإن كانت
 لم تطلق حكمه كما هو البناء من اسم الجبل المضاف نحو من الزيل
 من من هنا مضمومة وفي الثانية مكسورة وفي الثالثة ساكنة
 فتح التثنية على ما ذكرناه ملاقاتاً للالف واللام والكثرة
 التخفيف ولا يمكن البناء على السكون ولا اجتماع الساكنين
 كالثانية فلا بد أن تكون مفتوحة لا مضمومة ولا أصلية تحريك
 الساكن أن يكون على الكسر وإنما يكون الثالث فعلاً
 لا باسماء الأسماء ما تحتها التي باسم العلم ومعها الكثرة
 جارية عن الأسماء المبنية في البناء بهذا الصيغة في قوله

الاصل لا من على كل واحد من التفسيرين اما على الثاني فظاهر
 على الاول فلا بد لفظ الحكم مثلاً وان كان مضموماً المعنوي الحكم
 كما في الآية ليس مضموماً من حيث أنه يحكي نفسه وهذا مع
 ان يقرأ أنت محكم وأنا مخاطب عند الحاجة ان يقرأ اي كونه ما عملاً
 مخصوص ببناء الجواز كما عرفت المميزين الاعمى مع وثابداً
 بالتحكم عكس في باب اهل الفرق اعماء اي من البصريين ذهب
 الى ان أنت بكجاء اسم وبعض الكوفيين الى ان العير هو الثا
 وان عمارة تعتمد عليها حال فصلها عن العامل لتقبلها
 لاختلاف فان كثيراً لمعناها صلتها وهو مذهب الاخفش
 مذهب بعضهم وهو ان ايتاء ما ياء مجموعها اسم ثانياً
 اليه الشيخ الرقي وهو ان ما بعد انا هو العير واما ما بعده كما عرفت
 وهو غير بعيد فان العير وقع لما يتوهم من عدم اشتراك العير
 بناء على ان الثا جزء ما ثا الى ما بعده يقولون ان العير ساقية
 كلمة فان كل واحد من العير الخمسة التي هي في الخمسة في الاثنى
 عشر يبلغ تسعين ومنه جهالة الثمانية عشر يبلغ تسعين

مللا ومناسبا تكفر لهم انما وضع الحكم انما كان الحكم لعين
 الكلام والحزب لها مبتداه الحزب لا تحا من انفي الحق فحصلت
 المناسبة من حيث معها مذن لا تحا مناسبة الحزب في اللغة ^{التي}
 من حيث انما موقلة ومنه الا انما لبيان الفحمة وانما وضع
 للمحاظ للناسبتين بين الحكم لانه مثله في الوجهة ^{زيد}
 الشا المناسبة للوجه في الحزب وكرة الشا الموقلة لان الكثرة ^{زيد}
 على اليا واليا علامت الشايت والكثرة بالموت واليا ^{زيد}
 ونحتم في الذكر طلبا للحفنة وذا فيهم في مريمنا فيهم اصلها
 ان في مريمنا وبتوا ^{زيد} لي يلبس الف الشية باله لا في الشية ^{زيد}
 في جميع الموت فها ليكون اجمع مؤشرا صا ويا اجمع الذكر بالحقان
 ويا ويا في الف الى غير ذلك من التعليلات الذكر ^{زيد}
 صفته من انما صيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو
 لا يحجب فيه اربنا القهر عند الصبر بين الا في صورة اللبس ^{زيد}
 في غير هو ومعنى جريا انما على غير من هو لان تقع او شلة اخبر ^{زيد}
 ليكون اشمل من تمة لا معراض ومثل لاما من حجة ^{زيد}

٣٣٨ كرم راده





